القضاء والقدر

عند السلف

تأليف

[illegible]

تقديم

فضيلة الشيخ الدكتور [illegible]

فضيلة الشيخ الدكتور [illegible]



القضاء والقدر
عند السلف

تأليف

أبو عبد الرحمن على بن السيد الوصيفى

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

تقديم الدكتور

سعد عبد الرحمن ندا

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

دار الإيمان

للطبع والنشر والتوزيع

إسكندرية ت: ٥٤٥٧٧٦٩ - ٥٤٤٦٤٩٦

رقم الإيداع ٥٧٦٦ / ٢٠٠٢

الترقيم الدولى

977 - 331 - 084 - 1

دار الإيمان
للطبع والنشر والتوزيع
١٧ ش خليل الخياط - مصطفى كامل
إسكندرية ت: ٥٤٥٧٧٦٩ - ٥٤٤٦٤٩٦


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

بقلم فضيلة الشيخ الدكتور / سعد عبد الرحمن ندا

[حفظه الله]

من سعد عبد الرحمن ندا إلى الابن الفاضل الشيخ / عليّ بن السيد الوصيفى « حفظه الله ورعاه ووفقه » .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد :

فأحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو ، وهو للحمد أهل ، وأصلى وأسلم تسليماً على عبد الله الكريم ورسوله الأمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن تابعه وسار على نهجه إلى يوم الدين .

وقد اطلعت على مؤلفكم [**القضاء والقدر عند السلف**] فدعوت الله لكم أن يجزيكم خيراً ويزيدكم من فضله .

وقد ذكرنى مؤلفكم بزيارة جبريل عليه السلام لرسولنا محمد ﷺ وسؤاله عن الإسلام والإيمان والإحسان ، ثم الساعة .

كما ذكرنى هذا المؤلف ما كان من شأن معبد الجهنى أول من قال فى القدر فانطلق يحيى بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن الحميرى حاجين أو معتمرين فقلنا لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء فى القدر ، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد فاكتنفته أنا وصاحبى أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله فظننتُ أن صاحبى سيكلُ الكلام إليّ فقلت أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناسٌ يقرءون القرآن ويتقفرون العلم وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنفٌ « أى مستأنف ولم

يسبق به قدر ، ولا علم به من الله تعالى ، وإنما يعلمه بعد وقوعه » – وهذا ولا شك قول باطل –

فقال عبد الله : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى برئٌ منهم وأنهم بُرآءُ منى والذى يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحد ذهباً فأنفقه « أى فى سبيل الله » ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر . الحديث . رواه مسلم فى الإيمان (٨) .

وقد قال القاضى عياض رحمه الله : إن القائل بهذا القول كافر بلا خلاف .

وحين ننظر إلى واقعنا اليوم نجد أن كثيراً من المسلمين فى حقيقة أمرهم يدينون بهذا القول وهم لا يفهمون ولا يعلمون مدى خطورته ، ذلك بأننا نرى أغلبيتهم لا يخرجون من بيوتهم كل صباح قبل أن يطمئن على حظه أو بخته الذى فى الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية بعنوان : « حظك اليوم : الحمل – الثور – الجوزاء – السرطان – الأسد – العذراء – الميزان – العقرب – القوس – الجدى – الدلو – الحوت » ، ويبحث عن البرج الذى ولد فيه ، ثم يرى حظه المكتوب تفصيلاً أمام كل برج ، ويربط حياته بهذه الأبراج ، فإن وجد فيها حظاً لا يعجبه تشاءم وعاش طول يومه فى نكد وغم ، وربما يستمر قابعاً فى بيته لا يخرج حتى يرى صحيفة اليوم التالى ، لعله يجد حظاً أوفر ، فينشط ويتحرك للخروج من بيته ، وهذا هو حقيقة إنكار القدر .

وقد عم هذا القول فى كل شئون الحياة ، خاصة فى الزواج ، إذا أراد أن يتزوج ، سأل الفتاة التى قابلها عن برجها التى ولدت فيه ، بدلاً من أن يصلى صلاة الاستخارة التى علمنا إياها رسول الله ﷺ فيخيره الله تعالى للخير ،

وكذلك شأن الناس اليوم فى التجارة ، وفى السفر ، وفى الالتحاق بعمل أو الالتحاق بمدرسة أو كلية ، أو عمل مشروع جديد ، أو شراء بيت أو سيارة أو أى عمل فى الحياة .

يلجأ الشخص طلباً لمعرفة الغيب إلى ما يكتب للحظ فى الصحف والمجلات ، أو إلى الكهان ، أو العرافين ، أو قارئى الكف ، أو فنجان القهوة ، أو المندل ، أو المنوم المغنطيسى ، أو الدجالين والمشعوذين - أو مدعى معرفة الغيب - فرجائى أن تنبه عموم الدعاة والمصلحين ، بربط حياتهم وحياة الناس بكتاب الله الكريم - ولو قرأوا كلام الله فى كتابه العزيز لاستنارت بصائرهم ، واطمأنت قلوبهم ، يقول تعالى : ﴿ أَلا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ [الرعد : ٢٨] .

ويقول تعالى : ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق : ٣] .

ويقول تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (٢٢) ﴾ [الحديد : ٢٢] .

ويقول تعالى : ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ (٢١) ﴾ [الحجر : ٢١] .

ويقول تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩) ﴾ [القمر : ٤٩] .

ويقول تعالى : ﴿ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾ [الشورى : ٢٧] .

اللهم اجعل القرآن الكريم ربيع قلوبنا ، ونور أبصارنا ، وشفاء صدورنا ، وذهاب همومنا وغمومنا ، إنك على ما تشاء قدير ، وهو مولانا ونعم النصير ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله الكريم محمد ، وعلى آله وصحبه تسليماً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

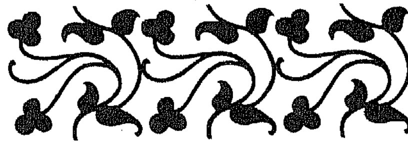
٢٢/ من المحرم / ١٤٢١هـ

محبكم

د / سعد عبد الرحمن ندا

أستاذ العقيدة الإسلامية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية « سابقاً »



تقديم :

بقلم فضيلة الشيخ / سعيد عبد العظيم :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

أما بعد :

فإن التركيز على أصول الإيمان ومسائل التوحيد وقضايا العقيدة تركيز واجب ، فعن ابن عباس – رضى الله عنهما – أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : « **إنك تقدم على قوم أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عز وجل فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات فى يومهم وليلتهم** » [رواه مسلم] .

فالتوحيد أولاً لو كانوا يعلمون ، وتقديم الأهم على المهم أمر واجب فى العلم والعمل والدعوة إلى الله تعالى ، ولا أهم من قضية التوحيد كما دل على ذلك الحديث المذكور وغيره ، والمسلم مُطالب بأن يكون على مثل ما كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته الكرام فى مسائل التوحيد وغيرها ، وهذا لا يتم إلا بالرجوع للوحى الصادق – كتاباً وسنة – لا للكشوفات والمنامات والفتوحات ، كما تصنع الصوفية ، ولا لعلم الكلام والفلسفة كما تصنع المعتزلة ، ولا للمناهج الوثنية كما هو الحال عند الفرق الباطنية كالإسماعيلية ، ولذلك نجد أن الإمام البخارى – رحمة الله عليه – وضع منهجه – منهج أهل السنة والجماعة – فبدأ صحيح البخارى – بكتاب الوحى ثم العلم والإيمان ، وذلك لأن مردّ العلم والإيمان للوحى الصادق وليس كل من تكلم عن صحة الإيمان وسلامة العقيدة وقوتها ، تحقق له ما يريد فقد يكون صوفياً يصرف العبادة لغير الله بزعم محبة الأولياء ، أو يقول بالحلول والاتحاد وسقوط التكاليف ، وقد

يكون شيعياً يقول بعصمة الأئمة والرجعة وتكفير صحابة رسول الله ﷺ ، وقد يكون خارجياً يكفِّر بالكبيرة ويقول بامتحان الأئمة ... فهؤلاء وأشباههم يصدق عليهم قول ابن مسعود – رضي الله عنه – كم من مريد للخير لم يبلغه ، ويُقال لهم : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١] .

فلا بد من الرجوع لعقيدة سلف الأمة – علماً وعملاً – لكى تكون من الطائفة الناجية الظاهرة المنصورة .

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

وما لم يكن يومئذ ديناً فليس باليوم ديناً ، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، وقد أثنى الله تعالى على الصحابة فقال : ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ** ﴾[آل عمران : ١١٠] ، وصح عن النبى ﷺ أنه قال : « **خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم** » ، وقال ابن مسعود – رضي الله عنه – عن أهل زمانه : كانوا أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً . وقد زعم البعض أن الكلام فى معانى التوحيد من شأنه أن يفرق المسلمين !! ولا ندرى كيف يفرقهم الحق وتوحدهم البدع والضلالات والجهالات ؟! ، وهل هم اليوم على قلب رجل واحد حتى تفرقهم معانى الإيمان ؟! ، إن الواجب علينا أن ننهج منهج الأنبياء والمرسلين، وأن نركز على ما ركزت عليه الشريعة ، وأن نستصحب السنن الشرعية والسُنن الكونية ، ونظرة سريعة على واقع الأفغان وغيرهم يدلك على أن كلمة التوحيد يجب أن تكون قبل توحيد الكلمة ، وأن وحدة الفكر ينبغى أن تسبق وحدة العمل ومع معرفتنا بأن الناس قد ورثوا الإسلام إلا أنهم يجهلون معانيه ، ولم تقم عليهم الحجة الرسالية قياماً يتأكد معه أن يحيىَّ من حَىَّ عن بينة وأن يهلك من هلك عن بينة ، فلا يُعترض على من اهتم بقضايا الإيمان وسعى فى توضيح معانى العقيدة للمسلمين وغيرهم ،

فمن المسلمين من يعتقد عقيدة المرجئة ويؤخر العمل ويعيش بالنوايا الطيبة والقلوب البيضاء بزعمهم فلا صلاة ولا صيام، ومنهم من يتهم القدر ويقول :

قـــدرٌ أحمـــق الخطـــى   سحقـت هامتـى خطـــاه !!

ومن الناس من لا يدرى من خلقه ولماذا خلقه وإلى أين المصير ، ويقول : جئت من أين ولكنى أتيت ، ولقد أبصرت قدامى طريقاً فمشيت ، وهذه طائفة اللا أدرية ، ومنهم من يذبح للسيد البدوى وينذر لأبى العباس المرسى ويستغيث بالحسين ويلتمس المدد من السيدة زينب ...

ومنهم من ينادى بالاشتراكية ويُطالب بالديمقراطية وينبهر بأجداده الفراعنة ويعتبر ما أقاموه من أهرامات ومسلات حضارة ، ومن هؤلاء من يرفض تشريع رب العالمين ، ويرى أن الأحكام الوضعية هى الطريق الأمثل لمواكبة العصر ومسايرة ركب التحضر والتقدم !!! ... مفاهيم ساقطة كثيرة ونماذج ضالة عديدة لابد من ردها لمعانى الإيمان الصحيحة ، وقد أخبر الصادق المصدوق – صلوات الله وسلامه عليه – أمته بأمارات وعلامات الساعة ، ومن جملتها بسط الجهل ورفع العلم ، واضطراب إلىات نساء دوس حول ذى الخلصة ، صنم كانت تعبده دوس بتبالة فى الجاهلية ، وأن يُدرس الإسلام كما يُدرس وشى الثوب حتى ما يدرى ما صلاة ولا صيام ولا صدقة ولا نُسك وتبقى طوائف من الناس ، الشيخ الكبير والمرأة العجوز يقولون : أدركنا آباءنا على هذه الكلمة فنحن نقولها : لا إله إلا الله ، ولن تقوم الساعة وأحد فى الأرض يقول : الله ، الله ... وغير ذلك من المعانى التى تؤكد أهمية التركيز على دعوة التوحيد وقضايا الإيمان فى كل زمان ومكان ، وهذا هو المنهج الأقوم فى تربية الخلق ، كما يقول جندب – رضي الله عنه – تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيماناً ، فإذا ترسخت قدم العبد وتمكنت معانى العقيدة من نفسه سهل عليه الانقياد

للأمر والنهى وأن يدور مع إسلامه حيث دار فيحل حلاله ويحرم حرامه ويقف عندما ينبغى أن يوقف عنده ، وعلى الدعاة إلى الله أن ينتهزوا كل فرصة لإبلاغ الحق للخلق وتعبيد الناس لله رب العالمين وأسوتهم فى ذلك الأنبياء والمرسلون ، فإن نبى الله يوسف – صلوات الله وسلامه عليه – لما أتاه صاحبا السجن يسألانه ، لم يبادر بتعبير الرؤى بل قال : ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ (٣٩) مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ (٤٠) ﴾ [يوسف : ٣٩ ، ٤٠] ، فكانت دعوة للإيمان قبل العمل والتكليف .

ومن طالع أحوال الصالحين لعلم قيمة الإيمان والتوقير لمصدر الأمر فى مشاهد التسليم بحيث كان الواحد منهم طوع إشارة ورهين ، فهذا نبى الله نوح عليه السلام يصنع السفينة على اليابسة وهو يعلم أن الله مجريها ومرسيها ، ونبى الله إبراهيم يترك هاجر وولده الوحيد إسماعيل بمكة ورجع إلى فلسطين نزولاً على أمر الله وهو يوقن أن الله لا يضيع أهله وأولياءه ، ثم همّ بذبح ولده إسماعيل للرؤيا التى رآها – ورؤيا الأنبياء حق ووحى – فما ضاع ولا خاب ، وأم موسى وضعته فى التابوت وقذفت به فى البحر امتثالاً لحكمه سبحانه ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلا تَخَافِي وَلا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ (٧) ﴾ [القصص : ٧] ألقت بفلذة كبدها فى اليمِّ انصياعاً لأمر خالقها وما ترددت .

الإيمان بالله هو الذى أوقف صاحب يس وأصحاب الكهف ومؤمن آل فرعون والغلام المذكور فى قصة أصحاب الأخدود فى مواقف التضحية والفداء ، وقوة العقيدة هى التى جعلت الصحابة – رضى الله عنهم – حين حُرمت

الخمــر أن يقولــوا انتهينا ربنــا لما أنــزل الله تعالــى : ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩١] ، وحين أمـرهم بأن يذروا الربا مـا ترددوا ، وحين أُمر النسـاء بالحجاب إذا بهن كالغرابيب السود فى لحظتها .

لقد صرنا نوقر كلام الطبيب العالمى والخبير الاقتصادى وننبهر بالدبلوماسى والسياسى حتى وإن صادموا دين ربهم بينما نتهكم بالسنن ونستخف بالشرائع المنزلـة ، فما أحرانـا بـأن يـقال لنا : ﴿ مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا (١٣) ﴾ [نوح : ١٣] ، فما هذا بحال من تمكنت معرفة الله من نفسه ، وإذا كان كل نبى قد بعث بلسان قومه ليبين لهم وأهل مكة أدرى بشعابها ، فعلى العلماء والدعاة إلى الله أن يهتموا بقضايا الإيمان التى شاع فيها الانحراف وأن يركزوا على جوانب العقيدة فى تبصيرهم الخلائق كافة بدين الله ليحييَّ من حييٌّ عن بينة ويهلك من هلك أيضاً عن بينة وتقام الحجة لله على الخلائق وتنتفى الشبهات وتدرأ المعاذير .

وكتاب - القضاء والقدر - للأخ عليّ الوصيفى - حفظه الله - كُتب بأسلوب مُبسط سهل وفيه إجابة على كثير من الأسئلة التى تدور على ألسنة الناس وتتعلق بهذا الجانب الهام من دين الله - جل وعلا - والله نسأل أن ينفع به كاتبه وقارئه وناشره ﴿ يَوْمَ لا يَنفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ (٨٨) إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (٨٩) ﴾ [الشعراء : ٨٨ ، ٨٩] .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكتب

سعيد عبد العظيم

مقدمة الطبعة الثانية :

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاماً على عباده الذين اصطفى وبعد :

فهذه مقدمة الطبعة الثانية لهذا الكتاب ، الذى أسأل الله العلى القدير أن ينفع به سائر المسلمين فى شتى بقاع الأرض ، ذلك لأن القدر أساس التوحيد ، ودراسة التوحيد على منهج أهل السُّنة والسلف الصالح فرض عين على من أراد النجاة يوم الدين ، فقد علمت أخى المسلم أن أهل السُّنة يؤتون يوم القيامة بيض الوجوه ،كما أن أهل البدعة يؤتون يوم القيامة سود الوجوه ، وأى خزى كهذا . قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، قال ابن كثير فى التفسير ٣٩١/١ : وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ يعنى يوم القيامة حين تبيض وجوه أهل السُّنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة ، قاله ابن عباس رضى الله عنهما « انتهى » .

وقد هالنى ما وجدت من بعض دارسى المذاهب والفرق ، أنهم يظنون أن ما تضمنته هذه المذاهب والفرق الضالة أمثال القدرية والمعتزلة والجهمية وغيرها من مبادئ إنما هى من نتاج الفكر الإسلامى والثقافة الإسلامية ، وأن هذه الفرق خاصة المعتزلة دافعت عن الإسلام كثيراً ضد أعداء الإسلام ، وأن أصحاب هذه الفرق منهم العباد والزهاد ، الذين لا ينبغى أن نتهمهم بالضلال .

قلت : أما قولهم إن ما تضمنته أصول هذه الفرقة هو نتاج فكر إسلامى وثقافة إسلامية فهو قول باطل ، وأعظم دليل على بطلانه ما قاله أصحاب هذه المذاهب والفرق عند توبتهم منها ، ورجوعهم إلى مذهب السلف الصالح رضوان الله عليهم ، بما يدل على براءتهم من هذه الاعتقادات الزائفة ، وأنها ليست نتاج ثقافة إسلامية كما يزعمون ، إنما هى نتائج فلسفات فاسدة

وخيالات ضالة وأذواق منتنة ، ولو كانت من الإسلام ما تبرؤوا منها .

وهؤلاء خاضوا بعقولهم القاصرة فى كل شيء ، وما وصلوا إلا إلى الندم وعض الأنامل ، ووضع الأذقان على الأكف ، وتمنى الموت على عقيدة العجائز ، وما ذلك إلا لأنهم تركوا مدرسة الدليل ، وهجروا السُنن ، وتبحروا فيما لا طائل من ورائه إلا الخسران .

نقل ابن القيم فى الصواعق المرسلة ٥٥٦/٢ عن الرازى فى كتاب أقسام اللذات ما أنشده فى بيان نهاية طريقة :

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا فى وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها ... رجال فماتوا والجبال جبال

لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى عليلاً ، ولا تروى غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ فى الإثبات ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ [طه : ٥] ، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر : ١٠] ، واقرأ فى النفى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه : ١١٠] ومن جرب مثل تجربتى عرف مثل معرفتى (انتهى) .

قال ابن القيم : فليتأمل اللبيب ما فى كلام هذا الفاضل من العبر ، فإنه لم يأت فى المتأخرين من حصل من العلوم العقلية ما حصله ، ووقف على نهايات أقدام العقلاء ، وغايات مباحث الفضلاء ، وضرب بعضها ببعض ، ومخضها أشد المخض ، فما رآها تشفى علة داء الجهالة ، ولا تروى غلة ظمأ

الشوق والطلب وأنها لم تخل عنه عقدة واحدة من هذه العقد الثلاث ، التى عقدها أرباب المعقولات على قافية القلب ، فلم يستيقظ لمعرفة ذات الله ولا صفاته ولا أفعاله « وصدق والله » . « انتهى » .

أما قولهم : إن هذه الفرق دافعت عن الإسلام ، وصدت عنه هجوم أعدائه وخصومه ، فأقول عن ذلك نعم حدث ذلك : ولكنهم قدموا لأعداء الإسلام لقمة زاخرة تتضمن جميع أنواع المطاعن فى الإسلام والمسلمين ، كشأن هؤلاء الكتاب العقلانيين الذين ينظرون فى النصوص بعين عوراء ، ثم يطعنون فى صحتها ، ولو كانت فى البخارى ومسلم ، أو يؤولونها على غير وجهها ، دون قرائن صحيحة بما يؤدى إلى تعطيلها أو تحريفها عن معناها الصحيح ، إلى معنى غير متبادر .

أما قولهم : إن أصحاب هذا الفرق عباد وزهاد . قلت : وكم من عابد زاهد لا يصلح لحمل العلم ، ولو كان يستمطر بدعائه .

قال مالك : أدركت هذا المسجد وفيه سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب النبى ﷺ ، وروى عن التابعين ولم نحمل العلم إلا من أهله . « إسعاف المبطأ برجال الموطأ ص ١ » .

وكم من زاهد عابد غرر به الشيطان ، وفتح به أبواب الضلال على الإسلام والمسلمين ، بل إن أول من وصفهم النبى ﷺ بإحداث البدع فى الأمة قوم يحقر الصحابة صلاتهم إلى صلاتهم ، وصيامهم إلى صيامهم ، وقد كان الخوارج والمعتزلة من أكثر الناس صلاة وصياماً وزهداً . وغلاة الصوفية يغررون الناس بمظهرهم ، وهم يدعون إلى الضلالة .

ذكر الإمام برهان الدين الباقعى فى كتاب تنبيه الغبى [ص / ٢٠] أن

ابن عربى كان أصنع الناس فى التلبيس ، فإنه يذكر أحاديث صحاحا ، ويحرفها على أوجه غريبة ، ومناح عجيبة ، فإذا تدرج معه من أراد الله – والعياذ بالله – ضلاله وصل ولابد إلى مراده من الانحلال عن كل شرعة ، والمباعدة لكل ملة ، وخواص أهل هذه النحلة يتسترون بإظهار شعائر الإسلام ، وإقامة الصلاة والصيام ، وتمويه الإلحاد بزى التنسك والتقشف ، وتزويق الزندقة بتسميتها علم التصوف . فهو ممن أشار إليه النبى ﷺ بقوله : « **يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية** » [متفق عليه] . انظر البخارى فى الأدب ٥٨١١ . « انتهى » .

وأمثال هؤلاء يجب الرد عليهم ، والتحذير منهم ، ولله در الإمام أحمد –رحمه الله – حيث يقول : والرد على أهل البدع أفضل من الجهاد فى سبيل الله . « انتهى » ، وهؤلاء الدعاة إلى البدعة لا ينبغى أن يذكروا بخيرهم ؛ ليوارى ما هم عليه من الضلال ، فإنهم ببقائهم على البدعة والدعوة إليها لا تقبل توبتهم ، فكيف يذكرون بخير .

قال الإمام أحمد : الداعية إلى البدعة لا توبة له ، فأما من ليس بداعية فتوبته مقبوله . « انتهى » .

ولذا ينبغى أن يحذر الناس منهم وأن يهجروا حتى يتوبوا وتصدق توبتهم .

قال شيخ الإسلام فى منهاج السُنة (٣٥٤/٦) : وعمر رضي الله عنه نفى صبيغ بن عسل التميمى ، لما اظهر أتباع المتشابه ، ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وضربه وأمر المسلمين بهجرة سنة ، بعد أن أظهر التوبة ، فلما تاب أمر المسلمين بكلامه « انتهى » .

أعاذنا الله تعالى وإياكم من الجهالة ، ونسأله سبحانه أن يصلح سرائرنا

وظاهرنا ، وأن ييسر لنا طريق السنة ، وأن يحببنا فى أهلها ، وأن يباعد بيننا وبين البدعة وأهلها ، والله المستعان ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كبيراً .

كتبه : أبو عبد الرحمن

علي بن السيد الوصيفي

دمياط - فارسكور



المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ (١٠٢) ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١) ﴾ [الأحزاب : ٧٠ ، ٧١] .

أما بعد :

فإن الدعوة إلى إصلاح العقيدة وإزالة ما لحق بها من بدعة وشرك هو الباب الأول لإصلاح العلاقة مع الله تعالى ، ومن أجل ذلك كان أول واجب على كل عالم ومصلح وداع إلى الله تعالى هو العمل على بلوغ تلك الغاية العظمى التى تدور حولها كل الغايات وتتعلق به كل الوسائل ، وتهون من أجلها الدنيا وما فيها ، ولا يمكن لمجتمع أن يسلم من الغفلة والشطط ، وترقى فيه العزائم والهمم ويحظى بعز وسعادة وكرم فى الدنيا والآخرة ، إلا إذا علم كل فرد فيه أن أول ما يجب عليه معرفته أن يحسن اعتقاده فى الله تعالى ، وانقياده للرسول ﷺ ، وإخلاصه لدينه بالعمل الصالح ، والفهم السديد ، والدعوة إلى ذلك على هدى وبصيرة ، ولا يكون ذلك إلا باتباع الأدلة

الصحيحة ، السالمة من الدخن ، الخالية من الخرافات والدجل .

ومن جهل ذلك ولم يعبأ به فهو مقطوع أجذم ، يسعى بلا غاية ولا هدف ويأتم بلا حجة ولا برهان .

ولم تكن الأمة أحوج إلى أن ترد إلى ما كان عليها سلفها الصالح من حاجتها هذه الأيام ؛ لما عليه كثير من الناس من البعد عن الحق والصواب ، خاصة فى مسائل القضاء والقدر ، لذا كان رجوع الأمة إلى سابق عهدها أحفظ للنفوس والقلوب ، وأبعد عن الفتنة ، من بقائها على ما هى عليه الآن .

والإيمان بالقضاء والقدر من أعظم الأركان التى تهدى المرء إلى معرفة نظام التوحيد ، الذى أقام الله تعالى الدين عليه ، بل وأنشأ الوجود كله بمقتضاه ، فمن لم يؤمن بالقدر فقد جهل أصل الخلق وابتداؤه ، وغفل عن علة الوجود وأبطل الأمر والنهى .

قال شيخ الإسلام ابن القيم فى شفاء العليل « ص ٢٠ » : إن أهم ما يجب معرفته على المكلف النبيل فضلاً عن الفاضل الجليل ما ورد فى القضاء والقدر والحكمة والتعليل فهو من أسمى المقاصد ، والإيمان به قطب رحى التوحيد ونظامه ، ومبدأ الدين المبين وختامه فهو أحد أركان الإيمان وقاعدة أساس الإحسان التى يرجع إليها ويدور فى جميع تصاريفه عليها ، فالعدل قوام الملك ، والحكمة مظهر الحمد ، والتوحيد متضمن لنهاية الحكمة وكمال النعمة ، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، فبالقدر والحكمة ظهر خلقه وشرعه المبين ﴿ **أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [الأعراف : ٥٤] « انتهى » .

ولما كان الحق وسطاً بين طرفين مذمومين ، وقد تشعبت الأطراف ، وانتشرت المذاهب ، والأمر مترتب عليه جنة ونار وثواب وعقاب ، لم يكن لنا

من بد إلا أن نتمسك بمذهب السلف الصالح .

فهو المبين للعقائد الشرعية الصحيحة ، المفصل لكل ما أجمل ، الضابط لكل ما اشتبه ، المصدق بكل ما أحكم ، ففيه الخير كله ، فلم يكن لنا أن نحيد عنه أو أن نتخذ دونه بديلاً من مناهج الفرق الأخرى ، التى تؤدى إلى الشطط والضلال فى الدنيا ، والخزى والعذاب فى الآخرة ، وذلك لمخالفتها لما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين .

وما أحسن قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال : « من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات ، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة ، أبرها قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم فى آثارهم ، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم . « انتهى » .

وما أحسن قول القائل :

وخير الأمور السالفات على الهدى   وشر الأمور المحدثات البدائع

وقال الإمام مالك –رحمه الله تعالى – : لا يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به حال أولها « انتهى » .

والكلام فى القدر مرتبط بالإيمان فهو سادس أركانه ، وعليه فلا ينبغى أن يفهم النهى الوارد فى السُّنة عن الخوض فى القدر على أنه نهى عن معرفة القدر ومراتبه ومتعلقاته ، فإن ذلك طمس لحقائق القرآن ومعالمه ودلائل آياته ، التى تنظم العلاقة بين الله تعالى وخلقه ، وتوضح مهمة العبد ومكانته من قضية الخلق والأمر والكسب ، وتوضح جليل رحمة الله تعالى بالمؤمنين الشاكرين ، وخذلانه للكافرين المجرمين .

وإنما ينصرف النهى الوارد فى السنة عن الخوض فى القدر والكلام فيه إلى ما يكون من جهة السخط والاعتراض ، أو من جهة نقض الحكمة والتعليل ، أو من جهة الاعتذار به على المعاصى ، فإن ذلك محرم منهى عنه . أما إذا وقفنا عليه كما وقف السلف الصالح فلن نعدم خيراً إن شاء الله تعالى .

وإن قوماً رأوا أن الدعوة إلى تثبيت عقيدة التوحيد فى نفوس المسلمين وإزالة ما لحق بها من فساد يثير الفتنة بينهم ، ويحول دون توحيد الكلمة ، وهذه الأخيرة من أعظم غايات الدين . وقالوا : إن من الخير أن يرجأ القول فى إصلاح العقيدة وتحقيق التوحيد إلى ما بعد عودة الخلافة .

وهذا كلام متناقض فضلاً عن كونه كلاماً ساقطاً : ذلك لأن أعظم غايات الدين معرفة الله تعالى بالتوحيد ، والانقياد له بالطاعة ، والخلوص من الشرك ، وتلك حقيقة دعوة الأنبياء ، وما جاء أحد من الرسل بتلك الدعوة إلا وانقسم الناس من حوله إلى فريقين ، فريق مؤمن برسالته ، وفريق كافر بها ، وتلك هى سنة الله تعالى فى خلقه ، ولو كان الأصل فى الدعوة هو اتحاد الكلمة لتنازل الرسل عن رسالتهم ليتحقق لهم ذلك - فقد كان ذلك هو مطلب أعداء الرسل من رسلهم - وهذا لم يحدث ، وعلى ذلك فالأصل فى الاجتماع ليس هو مجرد الاجتماع ، وإنما على أى شىء يكون ، وليس هناك أشرف من الاجتماع على التوحيد .

ولقد تعجبت ذات مرة من كلمة لأحد الدعاة يقول فيها : « أتمنى أن يتفق العرب مرة ولو على الباطل » ، قلت : ولماذا يكون ذلك ؟ أيكون لإبطال الحق ! ما هذا ؟ ..

إن من رأى إرجاء الأمر والنهى فى مسائل التوحيد حفظاً لوحدة الكلمة حتى تعود الخلافة إما أنه يدعو إلى خلافة أهليه وعشائرية ، أو أنه يجهل كرامة

الخلافة ومكانتها ، أو أنه يجحد أركانها ومقتضياتها .

ذلك لأن الله تعالى وعد بالتمكين فقط لمن حقق الدين واستقام على هدى سيد المرسلين فقال عز من قائل : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٥٥) ﴾ [النور : ٥٥] ، وعلى ذلك فإرجاء الأمر والنهى فى مسائل التوحيد وتأخيره حتى تعود الخلافة إرجاء لحقيقة الإصلاح ، وهذا بدوره يؤدى إلى ضعف الإيمان فى القلوب ، وضعف الإيمان من أعظم سبل تسلط أعداء الله على المؤمنين ، وهذا لا يقيم خلافة ولا يجمع كلمة .

وقد اتفقت الكلمة على أن تعظيم الوسيلة من أعظم دلائل تعظيم الغاية ، وإذا كانت الخلافة غاية كما يزعم هؤلاء فأعظم وسائلها توحيد الرب جلا وعلا ، فكيف نعدل عن ذلك بما هو دونه وننتظر التمكين به ؟ فما بالك إذا كان توحيد الله تعالى هو منتهى الغايات ؟ .

ولقد تعجبت من احتجاج بعضهم بما كان من سلوك هارون عليه السلام لما ترك التصرف فى بنى إسرائيل حين عبدوا العجل ، خشية أن يتفرقوا من بعد موسى عليه السلام ، وقالوا : إن هارون قدم وحدة الأمة على إصلاح العقيدة ، وتحقيق التوحيد ، واحتجوا بجوابه على سؤال موسى له : ﴿ قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا (٩٢) أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي (٩٣) ﴾ [طه : ٩٢ - ٩٣] ، فقال له هارون : ﴿ يَا بْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي (٩٤) ﴾ [طه : ٩٤] ، وليس فى هذه الآيات ما انتهى إليه فهم هؤلاء من نقض الأمر والنهى فى مسائل

التوحيد ، وذلك لأن الله تعالى بين في القرآن أن هارون عليه السلام لم يقصر في ذلك الأمر بل قام به خير قيام ، قال تعالى : ﴿ ولقد قال لهم هارون من قبل يا قوم إنما فتنتم به وإن ربكم الرحمن فاتبعوني وأطيعوا أمري (٩٠) قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى (٩١) ﴾ [طه : ٩٠ ، ٩١] ، وقال في الأعراف : ﴿ إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني فلا تشمت بي الأعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين ﴾ [الأعراف : ١٥٠] .

وإنما انحصر عتاب موسى عليه السلام على هارون كما بين أهل التفسير في إرجائه هجران الذين عبدوا العجل ، وبقائه بينهم دون السير إليه بأهل الإيمان ، وقد كان هارون عليه السلام تأول قول موسى عليه السلام ﴿ اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، أن ينحصر عمله بينهم في النصيحة دون الهجران والقتال ، حتى يرجع إليهم موسى فيجدهم كما تركهم فيقضي فيهم بما يشاء .

ولقد نسي هؤلاء أن الله تعالى حكم في الذين عبدوا العجل أن يقتل بعضهم بعضاً قرباناً إلى الله تعالى كي يقبل توبتهم ، فقتل بعضهم بعضاً ، حتى حصر في ذلك اليوم سبعون ألف قتيل ، وما ذاك إلا لأجل أنهم اتخذوا مع الله تعالى نداً في العبادة .

قال ابن عباس – رضي الله عنهما – : فقال الله تعالى إن توبتهم أن يقتل كل واحد منهم من لقي من والد وولد ، فيقتله بالسيف ولا يبالي من قتل في ذلك الموطن ، فتاب أولئك الذي كانوا خفي على موسى وهارون ما اطلع الله على ذنوبهم ، فاعترفوا بها وفعلوا ما أمروا به فغفر الله للقاتل والمقتول [١] .

---

(١) انظر تفسير ابن كثير (٩٢/١) .

فكيف بعد ذلك تهون مسائل التوحيد ، وتنزل كرامتها عن وحدة الكلمة التي يزعمون .

وإن قوماً رأوا أن الكلام فى مسائل التوحيد وأصول الاعتقاد إحياء لمذاهب اندثرت وعقائد اضمحلت ، وهذا أمر لا ينفع المسلمين الآن لمواجهة أعدائهم ، قلت : سبحان الله ماذا يقصدون بقولهم اندثرت ؟ أيقصدون أسماءها أم مسمياتها ؟ .

أما أسماؤها :

فهناك كثير من الجامعات فى العالم الإسلامى تدرس عقائد تلك المذاهب وتقوم بنشرها بين طلبة العلم ودعاة المستقبل دون الإشارة إلى ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم وأئمة السلف الصالح، من حسن اعتقاد وقوة دليل، وهذا بدوره يؤدى إلى نشر تلك المعتقدات الباطلة كمسلمات بين المسلمين .

أتريدون أن تنتشر تلك المعتقدات الباطلة دون أن تدفع بحجج أهل السُنة ؟ أم تريدون أن ينطمس اسم أهل السُنة بين طلبة العلم فى جميع أنحاء العالم الإسلامى ؛ لتظهر أسماء الفرق والمذاهب المنحرفة ، وعند الرد عليهم يكون ذلك إثارة للفتنة ؟!! .

أما مسميات تلك الفرق :

أما مسميات تلك الفرق فإن وجودها اعتقاداً وسلوكاً وخلقاً لا يخفى على كل ذى عقل وبصيرة من أمر الدين ، فهناك من يقول: إن الله فى كل مكان ، وهناك من لا يثبت أسماء الله تعالى على حقيقتها ، وهناك من يجحد آثارها ، كما أن هناك من ينكر صفات الله تعالى ويؤولها على غير حقيقتها ، ويجحد آثارها ومقتضياتها وحكمها ، فصار بذلك يعبد موصوفاً لم يعرفه عن طريق محمد ﷺ ، وهناك من ينكر الشفاعة ، وهناك من يستغيث بالأموات ، وهناك من يتوسل بهم ، وهناك من ينكر القدر والاستطاعة ، وهناك من يسخط على

القدر ، وهناك من يحتج به على المعصية ، وهناك من ينكر الحكمة والتعليل فى الأمر والنهى ، وهناك من يبطل الأمر والنهى ، وهناك ممن يتسمون بالأدباء والمفكرين من يدين بعقيدة التعديل والتجويز التى أنشأها المعتزلة ، وجعلوها باباً لنقض الربوبية والألوهية ، اعتماداً على عقولهم الجوفاء الساقطة ، وهناك من يقدم المناهج الوضعية وأقوال الفلاسفة على قول الله تعالى ورسوله ﷺ ، وهناك من يتشاءم بالأيام والأزمان ، وهناك من يسب الدهر ، وهناك من يذهب إلى السحرة والدجالين ، وهناك من يتحاكم إلى غير كتاب الله وسُنة رسوله ﷺ ، وهناك من يهاجر إلى بلاد الكفار ويواليهم على المسلمين باسم التحضر والمدنية.

والواقع يشهد بلا تحفظ كم عُرضت مسائل التسيير والتخيير فى القضاء والقدر على الناس بشبهات لم تجد من يدفعها ، فالضلال فى أصول العقائد موجود ومسميات تلك الفرق القديمة لم تدرس عند من ظن أن أسماءها قد درست .

وإن قوماً قالوا : إن بقاء الناس على فطرتهم خير لهم من دراسة التوحيد بالوضع التفصيلى .

قلت : أما البيان التفصيلى فقد جاء به الأنبياء والرسل عن الله تعالى ، والقرآن الكريم ملئ بما يثير الفكر فى ذلك سواء بالقصص والسؤال والمناظرة أو بعرض الثوابت وضرب الأمثال ؛ حتى تُصحح مفاهيم الأمم التى تبدلت وتغيرت لطول الأمد وبعد الرسالات ، فالبيان والتفصيل هو الصواب ، وإبطال ذلك وهجرانه إبطال لدعوة الرسل وتسفيه لجهودهم .

وقد سار على ضرب هؤلاء قوم قالوا : « إن الصحابة لم يعرفوا من أمور التوحيد إلا ما كان من دوافع الفطر » ، وهذا من جهل الافتراء على الله وأنبيائه ورسله ، وظن سيئ فيمن اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه محمد ﷺ .

نعم قد كان الصحابة على خير الفطر ، ولكن ثبت أن النبي ﷺ علمهم كل شيء من أمور دينهم جملة وتفصيلاً .

روى مسلم في كتاب الجنة ٢٨٦٥ عن عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته : « **ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا ...** » الحديث .

حتى إنه ﷺ علمهم آداب دخول الخلاء ، روى مسلم وغيره في كتاب الطهارة ٢٦٢ عن سلمان قال : قيل له قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة ، فقال : « **أجل لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول أو أن نستنجي باليمين أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار أو أن نستنجي برجيع أو بعظم** » الحديث .

فكيف بعد ذلك لا يعلمهم أسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله ؟ وكيف يستقيم في عقل هؤلاء ظنهم أن الصحابة رضوان الله عليهم يجهلون الإله الذي يسجدون له ويسبحونه ؟ كيف يظن هؤلاء في الصحابة الجهل بأسس الاعتقاد الذي يبعثون عليه ويسألون عنه ؟ .

ثم وإلى أي شيء كان هؤلاء الصحابة يدعون الناس ؟ أكانوا يدعون الناس إلى ما هم به جاهلون ؟ معاذ الله !! ، واتفقوا في الرد على خصومهم في مسائل الأسماء والصفات والإيمان والقضاء والقدر عن جهل منهم دون سابق بيان وتفصيل واعتقاد ، وكيف يكون ذلك ؟ إن هذا من المحال ، ذلك أن الصحابة كانوا أعلم الناس بالله تعالى ، وأعظمهم فهماً ، وأقربهم ديناً ، وأتقاهم مسلكاً وطريقاً ، وما ضل من بعدهم إلا لمخالفتهم ما كانوا عليه من الدين الحق والصراط المستقيم .

إن معرفة التوحيد لا تتحقق إلا بمعرفة الشرك ، ومعرفة الحق لا تتحقق إلا

بمعرفة الباطل ؛ ولأجل ذلك كان لزاماً أن يظهر الحق مهيمناً على ما دونه ، والحق هو طريق السلف الصالح وما دونه طريق أهل الباطل .

وقد علم كل من له نظر فى الأصول أن تقديم أعظم المصلحتين إذا تعذر الجمع بينهما أوجب من تقديم أدناهما ، وترك أعظم الضررين عند الاضطرار أوجب من ترك أدناهما .

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدى -رحمه الله - : إذا دار الأمر بين فعل إحدى المصلحتين وتفويت الأخرى بحيث لا يمكن الجمع بينهما روعى أكبر المصلحتين وأعلاهما ففعلت . وقال أيضاً : فإذا تزاحمت المفاسد بأن اضطر الإنسان إلى فعل إحداهما ، فالواجب ألا يرتكب المفسدة الكبرى بل يفعل الصغرى ارتكاباً لأهون الشرين لدفع أعلاهما « رسالة القواعد الفقهية ص ١٦ » .

وقد علم كل من له عقل ودين وفطرة سوية سالمة من الدخن والخلل أن أعظم المفاسد والأضرار التى تلحق المرء فى حياته وبعد مماته تكون بسبب فساد الاعتقاد وضعف التوحيد ، وأعظم الخير الذى ينجو به العبد من خزى الدنيا وعذاب الآخرة يتأتى من صلاح الاعتقاد وصدق التوحيد .

فيالله العجب ، كيف تهون كلمة التوحيد بجوار وحدة الكلمة ، وقد علم أنها الغاية العظمة فى الحياة ، فأى سعادة تحسب بجوارها ؟ ، وأى نصر يتأتى بدونها ؟ فيالها من كلمة غفل عنها الغافلون ، وإنى أهيب بكل داع إلى الله تعالى أن يهتم بمسائل التوحيد اعتقاداً وعلماً وعملاً ودعوة وصبراً ، وذلك أن الله تعالى ما خلق الله الدنيا إلا لكلمة التوحيد ، وقد فطر العباد عليها .

فمن زعم أن الناس فى حاجة إلى مجالس الوعظ والرقائق وليسوا بحاجة إلى مجالس التوحيد لأنها تفرق الناس ولا تتناسب مع عقولهم وحوائجهم

النفسية والعقلية والاجتماعية فقد كذب على الله تعالى ورسوله ﷺ والمؤمنين .

بل إن مجالس التوحيد هى التى تعرف الناس بالله ومعرفة الله تعالى أعظم من معرفة الدنيا وما فيها ، فإن شرف العلم تابع لشرف المعلوم .

ومجالس التوحيد هى التى تشعر المرء بذل العبودية ، وترقق القلوب والنفوس وتبعد عن الشبهات والشهوات ؛ لما يتعلمه المتعلم من جلال الربوبية وعظم الألوهية ، ومجالس التوحيد تشعر المرء بالشوق إلى الله تعالى والإنابة إليه وحبه حباً يفوق حب النفس والأهل والولد ؛ وهذا يقيم المرء على طاعة الله تعالى وشكره وحسن الثناء عليه ، ويدفعه إلى الاستسلام لشرعه وحكمه ، ولأجل ذلك كتبت هذا الكتاب ، واسترشدت كما وضحت آنفاً بما اهتدى به السلف الصالح أئمة الهدى ومصابيح الدجى صحابة رسول الله ﷺ ، وبما مات عليه أحمد بن حنبل والشافعى ومالك وأبو حنيفة والثورى ، والأوزاعى والبخارى ومسلم وغيرهم – رضى الله عنهم أجمعين – وسميته : [**القضاء والقدر عند السلف**] ليتميز به الاتجاه ، وينتفع به أصحاب السُّنن والفضائل .

ومن أراد الله له حسن الختام ، وأعتذر إلى الله تعالى به ممن أساء ، وأبرأ إليه به من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب ، والله تعالى أسأل أن ينفعنى ووالدىَّ بهذا العمل ، وأن يغفر لي ولإخوانى وسائر المسلمين ، إنه جواد كريم .

وفى النهاية أسأل الله تعالى أن يجزى شيخنا وأستاذنا الفاضل الدكتور / سعد بن عبد الرحمن ندا خير الجزاء فى الدنيا والآخرة ، على ما قدم وأفاد ونصح أثناء مراجعته لهذا البحث ، وأن ينفع به سائر المسلمين وأن يجرى الله الخير على يديه ، وأن يمتعه بالصحة والعافية ، وأن يبارك له فى أهله

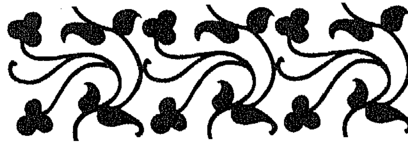
وأحفاده ، **وكذا أسأل الله تعالى أن يجزى شيخنا الجليل الدكتور سعيد عبد العظيم خيراً الجزاء فى الدنيا والآخرة** ، وأن ينفع به شباب الإسلام فى كل مكان ، وأن يفتح له من بركاته ورحماته ، وأن يسعد به أينما نزل وحل ، وأن يبارك له فى أولاده كما أشكر كل من عاون بنصيحة وكتاب « اللهم آمين » وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه

أبو عبد الرحمن

علي بن السيد الوصيفي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



تمهيد :

القــدر : هو تقدير الله تعالى لأمور الخلائق .

قال العلامة الشيخ محمد خليل هراس- رحمه الله- فى شرح العقيدة الواسطية ص ٢١ : وأما القدر فهو فى الأصل مصدر ، تقول قدرت الشيء بفتح الدال وتخفيفها ، أقدره بكسرها وقدرا إذا أحطت بمقداره « انتهى » .

وهذا التقدير يتعلق بقدرة الله العلى الأعلى الوهاب الذى لا يعجزه شيء فى الأرض ولا فى السماء ، وحكمه الذى لا يستدرك عليه من غيره ، ورميه الذى لا يخطئ ، ويتعلق أيضاً بعلمه الأزلى السابق لكل خلق ومخلوق ، فكل شيء يرجع إلى علمه تبارك وتعالى ، وكل شيء بمشيئة الله تعالى ، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وكل ذلك مكتوب بكلياته وجزئياته ، كما أمر الله تعالى القلم أن يكتب فى اللوح المحفوظ ، فما أصاب العبد لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه .

وكل شيء فى الوجود مخلوق بقدر، عن ابن عمر – رضى الله عنهما – قال : قال رسول الله ﷺ : « **كل شيء بقدر حتى العجز والكيس** » [(١)] .

وقد خلق الله تعالى ذلك بأمره وفعله ، قال تعالى : ﴿ **أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ** ﴾ [الأعراف : ٥٤] ، فالخلق : هو القدرة على التخليق كما قال تعالى : ﴿ **أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلاَّقُ الْعَلِيمُ (٨١)** ﴾ [يس : ٨١] .

قال شيخ الإسلام فى الفتاوى (٦/ ٢٣٠) : وإذا كان الخلق فعله ، والمخلوق مفعوله ، وقد خلق الخلق بمشيئته ؛ دل على أن الخلق فعل يحصل

---

(١) رواه مسلم فى القدر (٢٦٥٥) وأحمد برقم (٥٨٥٩) ومالك فى الجامع (١٦٦٣) .

بمشيئته ، ويمتنع قيامه بغيره ؛ فدل على أن أفعاله قائمة بذاته ، مع كونها حاصلة بمشيئته وقدرته ، وقد حكى البخارى إجماع العلماء على الفرق بين الخلق والمخلوق ، وعلى هذا يدل صريح المعقول « انتهى » .

أما الأمر فينقسم قسمين :

الأول : الأمر الكونى الذى لا يجاوز ولا يمانع من بر ولا فاجر كما قال تعالى : ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ** (٨٢) ﴾[يس : ٨٢] .

الثانى : الأمر الدينى الشرعى المحبوب إلى الله تعالى الذى أرسل من أجله الأنبياء والرسل ، وأنزل من أجله الكتب ، وأوجب فيه طاعته وحذر فيه من مخالفته ، وهو الذى بسببه وقعت الخصومة بين الرسل وقومهم ، وهو الذى أقدر الله تعالى فيه الخلائق على الاختيار ؛ فآمن من آمن وكفر من كفر .

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى – فى شفاء العليل « ص ٢٨ » :

قال الإمام أحمد: « القدر قدرة الله » ، واستحسن ابن عقيل هذا الكلام جداً ، وقال هذا يدل على دقة علم أحمد وتبحره فى معرفة أصول الدين ، وهو كما قال أبو الوفاء ، فإن إنكار القدر إنكار لقدرة الرب على خلق أعمال العباد وكتابتها وتقديرها ، وسلف القدرية كانوا ينكرون علمه بها ، وهم الذين اتفق سلف الأمة على تكفيرهم .

عن ابن عباس – رضى الله عنهما فى قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾ [فاطر : ٢٨] ، قال الذين يقولون : « إن الله على كل شىء قدير » وهذا من فقه ابن عباس ، وعلمه بالتأويل ، ومعرفته بحقائق الأسماء والصفات ، فإن أكثر أهل الكلام لا يوفون هذه الجملة حقها ، ولو كانوا يقرون .

فمنكر القدر وخلق أفعال العباد لا يقرون بها على وجهها ، ومنكرو أفعال

الرب القائمة به لا يقرون بها على وجهها بل يصرحون أنه لا يقدر على فعل يقوم به ، ومن لا يقر بأن الله سبحانه كل يوم هو فى شأن يفعل ما يشاء لا يقر بأن الله على كل شيء قدير ، ومن لا يقر بأن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء ، وأنه سبحانه مقلب القلوب حقيقة ، وأنه إن شاء يقيم القلب أقامة ، وإن شاء أن يزيغه أزاغة لا يقر بأن الله على كل شيء قدير ، ومن لا يقر بأنه استوى على عرشه بعد أن خلق السماوات والأرض ، وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا يقول : « **من يسألنى فأعطيه من يستغفرنى فأغفر له** » .. إلى غير ذلك من شؤونه وأفعاله ، التى من لم يقر بها لم يقر بأنه على كل شيء قدير ، فيا لها كلمة من حبر الأمة وترجمان القرآن ، وقد كان ابن عباس شديداً على القدرية ، وكذلك الصحابة . « انتهى » .

وقد أراد الله تعالى من وراء كل فعل وأمر حكمة ورحمة ، ففى خلق الخير حكمة وفى خلق الشر حكمة ، وما وضع أى منهما فى موضع إلا كان دالاً على عدل الله تعالى ورحمته وعظيم حكمته ، وكل أفعال الله تعالى حسنة محمودة ، وليس الشر من أفعاله ولا ينسب إليه شر أبداً ، إنما الشر فى المخلوق المفعول المكون ، فهم هذا منكرو الحكمة أم لم يفهموا .

وقد خلق الله تعالى العباد ، وخلق أعمالهم ، وجعل لهم قدرة على الاختيار وكسباً للأعمال ، به يثابون ، وبه يعاقبون ، فمن كسب خيراً فمن توفيق الله تعالى له ، ومن اكتسب خطيئة أو إثماً فمن نفسه ، ولا يظلم ربك أحداً ، فلا ينسى لصاحب الحسنة مثقال الحبة منها ، ولا يعاقب صاحب السيئة على غير ما اقترفت يداه .

وكل شيء مخلوق لله حسنه وقبيحه ، والجميع تحت تصرفه وفى ملكه ، يمن على من يشاء برحمته . قال تعالى ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو

الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾ ﴾ [آل عمران : ٧٤] ، ويخذل من يشاء بعدله ، قال تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ [الإنسان : ٣١] ، وهو ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] .

وهذا من مقتضيات الربوبية :

والإيمان بذلك يستلزم الوقوف على مقامين إذا انتهى إليهما علم العبد ترك السخط والغرور :

الأول : مقام الحمد والشكر ، وفيه يحمد العبد ربه تعالى ذكره على جليل ذاته وعظيم أسمائه ، وعلى ما أولى به من نعم .

الثاني : مقام الاعتذار والاستحياء والتبرؤ من الذنوب والعيوب ، حتى يكون دائم الحذر ، والخوف من الله تعالى ، فلا يأمن مكره ، ولا ييئس من روحه .

ومن كان كذلك يسر الله تعالى له طريق الجنة ، ومن أعرض واحتج بالقدر فقد ضاد الله تعالى فى حكمه ، ونقض ربوبيته وجحد نعمته ، وتوغل فى الكبر والبطش كما توغل إبليس ، ونال من الخزى والسوء والطرد من رحمة الله تعالى كما نال ، نسأل الله تعالى العافية وحُسن الختام .

وقد فطر الله تعالى عباده على توحيده وجبلهم على تعظيمه وحبه ، قال تعالى فى الحديث القدسى : « **وإنى خلقت عبادى حُنفاء كلهم** » (١) ، وقال تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الروم :

---

(١) رواه مسلم عن عياض بن حمار فى كتاب الجنة (٢٨٦٥) وأحمد فى المسند (١٧٠٣) .

. [٣٠

وكما قال النبي ﷺ : « **ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء** » ، ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه ﴿ **فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا** ﴾ (١) .

فمن بقى على أصل الفطرة يسر الله تعالى له من يعلمه ، ومن حرف وبدل خذل وشقى ، قال تعالى : ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝** ﴾ [الليل : ٥ - ١٠] .

ومن أجل البيان الفعلى التفصيلى أرسل الله تعالى الرسل وأنزل الكتب ، فلم يعد للناس على الله تعالى حجة بعد ذلك ، قال تعالى : ﴿ **رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝** ﴾ [النساء : ١٦٥] ، فمن آمن وأخلص واستجاب لنبيه واتبع وأحسن فقد أفلح ونجا ، ومن كفر وعاند وأعرض واستكبر فقد أساء وهلك .

قال تعالى : ﴿ **فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ۝** ﴾ [الصف : ٥] ، فإذا جاءت العقوبة وابتلى المرء بما اقترفت يداه من شر فلا يلومن إلا نفسه ، ولا يظلم ربك أحداً ، قال تعالى فى الحديث القدسى : « **يا عبادى إنما هى أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله . ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه** » (١) .

---

(١) متفق عليه ، انظر البخارى و[illegible] ١٢٩٢) ومسلم فى القدر (٢٦٥٨) .

(٢) رواه مسلم في البر والصلة ([illegible] [illegible]الترمذى فى صفة القيامة (٢٤٩٥) وابن ماجة فى الزهد (٤٢٥٧) وأحمد فى المسند (٦٠[illegible]

علاقة القضاء بالقدر

قال ابن الأثير في النهاية (٤/٢٢) في تعريف القدر : هو عبارة عما قضاه الله وحكم به من الأمور . وهو مصدر: قدر يقدر قدراً . وقد تسكن داله . (انتهى) .

والقدر بهذا التعريف مترادف مع القضاء ، فالقضاء أيضاً هو الفصل والحكم .

قال الأصبهاني في المفردات :

القضاء : فصل الأمر قولاً كان ذلك أو فعلاً ، فمن القول الإلهي قوله تعالى : ﴿ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ** ﴾[الإسراء : ٢٣] أي : أمر بذلك ، وقال : ﴿ **وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا** (٤) ﴾ [الإسراء : ٤] فهذا قضاء بالإعلام والفصل في الحكم ، أي : أعلمناهم وأوحينا إليهم وحياً جزماً ، وعلى هذا : ﴿ **وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ** (٦٦) ﴾ [الحجر : ٦٦]ومن الفعل الإلهي قوله : ﴿ **وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ** ﴾ [غافر : ٢٠] وقوله : ﴿ **فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ** ﴾ [فصلت : ١٢] إشارة إلى إيجاده الإبداعي والفراغ منه نحو ﴿ **بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ [البقرة : ١١٧] ، وقوله : ﴿ **وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِيَ** ﴾ [الشورى : ١٤] أي : الفصل . (انتهى) .

وقال أحمد بن إبراهيم في شرح النونية ١/٧١ : القضاء : أصله الفصل والقطع ، يقال : قضى يقضي قضاء فهو قاض إذا حكم وفصل ، وقضاء الشيء

إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه فيكون بمعنى الخلق . وقال الأزهرى : القضاء فى اللغة على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وإتمامه ، وكل ما أحكم علمه أو أتم أو حتم أو أدى أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضى . قال : وقد جاءت هذه الوجوه كلها فى الأحاديث ومنه القضاء المقرون بالقدر . (انتهى) .

والقدر : نظام التوحيد ، وهو تقدير أمر الخلائق كوناً وشرعاً ، على وفق ما علم الله تعالى فى الأزل ، وكتب وشاء وخلق ، وهذا أيضاً يطلق على القضاء ، والعلماء يقولون : مراتب القدر ، ومراتب القضاء .

ومن العلماء من يفصل بينهما ويفرق .

قال الأصبهانى : القضاء من الله تعالى أخص من القدر ؛ لأنه الفصل بين التقدير ، فالقدر هو التقدير ، والقضاء هو الفصل والقطع ، وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المعد للكيل والقضاء بمنزلة الكيل ، وقال بعضهم : القضاء : الحكم بالكليات على سبيل الإجمال فى الأزل ، والقدر : الحكم بوقوع الجزئيات التى لتلك الكليات على سبيل التفصيل . وهذا كما قال أبو عبيدة لعمر – رضى الله عنهما – لما أراد الفرار من الطاعون بالشام : أتفر من القضاء ؟ قال : « أفر من قضاء الله إلى قدر الله » ، وهذا شطر من حديث طويل أخرجه البخارى فى الطاعون وفيه : « فنادى عمر فى الناس إنى مصبح على ظهر فأصبحوا عليه ، قال أبو عبيدة بن الجراح : أفراراً من قدر الله، فقال عمر : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله » (١) ؛ تنبيهاً أن القدر ما لم يكن قضاء فمرجو أن يدفعه الله ، فإذا قضى فلا مدفع له ويشهد لذلك قوله : ﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم : ٢١] ، وقوله : ﴿ كَانَ

---

(١) متفق عليه . رواه البخارى فى كتاب الطب (٥٣٩٧) ومسلم فى السلام (٢٢١٩) .

عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم ٧١] ، ﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [البقرة : ٢١٠] أى : فصل تنبيهاً أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه . وقوله : ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا ﴾ [آل عمران : ٤٧] وكل قول مقطوع به من قولك : هو كذا أو ليس بكذا يقال له : قضية ، ومن هذا يقال : قضية صادقة ، وقضية كاذبة ، هذا اصطلاح أهل المنطق ، وعند أهل البلاغة تسمى خبراً .

قال الأخضرى : ما احتمل الصدق لذاته جرى بينهم قضية وخبراً ، وإياها عنى من قال : التجربة خطر والقضاء عسر ، أى : الحكم بالشيء أنه كذا وليس بكذا أمر صعب . (انظر المفردات فى غريب القرآن) .

واختلاف العلماء فى تفسير القضاء والقدر لا يخرجهما عن حقيقة التلازم الكائن بينهما . وسواء تقدم القضاء على القدر عند من قال : إن القضاء هو الحكم بالكليات فى الأزل ، وأن القدر : هو الحكم بوقوع جزئيات تلك الكليات .

أو تقدم القدر على القضاء عند من قال : إن القدر هو الأساس ، والقضاء هو البناء . فالاثنان فى النهاية يعبران عن النظام الذى أقام الله تعالى أمر الخلائق عليه ويشملان حقيقة كل محمود وممدوح ، وموصوف بحقيقته ، وما ينتهى إلى زمن معلوم ، وما يتغير من حال إلى حال .

قال أحمد بن إبراهيم فى شرح النونية (١/٧١) : فالقضاء والقدر أمران متلازمان ، لا ينفك أحدهما عن الآخر ، لأن أحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر ، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء ، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه . (انتهى) .

وعلى ما تقدم يتبين أن القضاء قد يترادف مع القدر تارة ، وقد يختلف

معه تارة أخرى . والظاهر أنهما يتفقان من وجه ويختلفان من وجه .

قال العلامة الشيخ العثيمين–رحمه الله– فى شرح العقيدة الواسطية (١٨٧/٢–١٨٩) :

القضاء والقدر : متباينان إن اجتمعا ومترادفان إن تفرقا على حد قول العلماء : هما كلمتان : إن اجتمعا افترقا ، وإن افترقتا اجتمعتا .

فإذا قيل : هذا قدر الله فهو شامل للقضاء ، أما إذا ذكرا جميعاً فلكل واحد منهما معنى .

فالتقدير : هو ما قدره الله تعالى فى الأزل أن يكون فى خلقه .

وأما القضاء : فهو ما قضى به الله سبحانه وتعالى فى خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير . وعلى هذا يكون التقدير سابقاً .

فإن قال قائل : متى قلنا إن القضاء هو ما يقضيه الله سبحانه وتعالى فى خلقه من إيجاد أو إعدم أو تغيير وإن القدر سابق عليه إذا اجتمعا فإن هذا يعارض قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً ﴾ [الفرقان : ٢] فإن هذه الآية ظاهرها أن التقدير بعد الخلق ؟ .

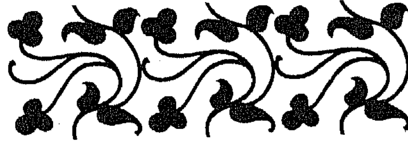
فالجواب على ذلك من أحد وجهين :

● إما أن نقول : إن هذا من باب الترتيب الذكرى لا المعنوى ، وإنما قدم الخلق على التقدير لتناسب رؤوس الآيات .

ألم تر أن موسى عليه السلام أفضل من هارون عليه السلام لكن قُدم هارون عليه فى سورة طه فى قوله تعالى عن السحرة : ﴿ فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّداً قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴿٧٠﴾ ﴾ [طه : ٧٠] ، وهذا لا يدل على أن المتأخر فى اللفظ متأخر فى الرتبة .

● أو نقول : إن التقدير هنا بمعنى التسوية أى : خلقه على قدر معين ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ (٢) ﴾ [الأعلى : ٢] .

وهذا المعنى أقرب من الأول ؛ لأنه يطابق تماماً لقوله تعالى : ﴿ الَّـــذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ (٢) ﴾ فلا إشكال . (انتهى) .



علاقة القدر بمباحث الربوبية

هى علاقة وثيقة فلا يمكن أن يقع فى ملك الله تعالى ما لا يشاء ، ولا يمكن أن يكون فى ملك الله تعالى ما لا يعلم ، ولا يمكن لأحد أن يخرج عن علم الله تعالى ولا عن قدرته إذ كل شىء صادر عن علمه وحكمته وفعله تبارك وتعالى . وهذا هو مبحث الربوبية ، قال تعالى : ﴿ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ ﴾ [الأعراف : ٥٤] .

وهذا هو مبحث القدر أيضاً ، فمن ظن أن الله تعالى يقع فى ملكه ما لا يشاء أو ما لا يعلم فقد بطل إيمانه بربوبية الله تعالى ، كذلك من ظن أن شيئاً يقع فى الكون بغير قوة الله تعالى وقدرته .

قال الشيخ سليمان فى شرح كتاب التوحيد (ص ٦١٨) : ولما كان توحيد الربوبية لا يتم إلا بإثبات القدر ، قال القرطبى : القدر مصدر قدرت الشىء بتخفيف الدال أقدُر وأقدِرُه قدْراً وقدَراً إذا حصلت بمقداره ، ويقال فيه : قدرت أقدر تقديراً مشدد الدال ، فإذا قلنا إن الله تعالى قدر الأشياء فمعناه : إنه تعالى علم مقاديرها وأحوالها وأزمانها قبل إيجادها ، ثم أوجد منها ما سبق فى علمه أنه يوجده على نحو ما سبق فى علمه ، فلا محدث فى العالم العلوى والسفلى إلا هو صادر عن علمه تعالى وقدرته وإرادته ، هذا هو المعلوم من دين السلف الماضين الذى دلت عليه البراهين . (انتهى) .

قال أبو جعفر الطحاوى فى الطحاوية (ص ٣٥) : وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه فى كل كائن من خلقه ، فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً ، ليس فيه ناقض ولا معقب ، ولا مزيل ولا مغير ، ولا ناقص ، ولا زائد من خلقه

في سماواته وأرضه ، وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته ، كما قال تعالى في كتابه : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان : ٢] .

وقال تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب : ٣٨] ، فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيماً ، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً ، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سراً كتيماً ، وعاد بما قال فيه أفّاكاً أثيماً . (انتهى) .

ويؤيد ذلك قول ابن عباس – رضي الله عنهما – القدر : نظام التوحيد فمن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده [١] .

قال ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (ص ٣٠٥) : تعليقاً على ذلك : وهذا لأن الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم ، وما أظهر من علمه الذي لا يحاط به وكتابة مقادير الخلائق . وقد ضل في هذا الموضع خلائق من المشركين والصابئين والفلاسفة وغيرهم ، ممن ينكر علمه بالجزئيات أو بغير ذلك ، فإن ذلك كله مما يدخل في التكذيب بالقدر ، وأما قدرة الله على كل شيء فهو الذي يكذب به القدرية جملة ، حيث جعلوه لم يخلق أفعال العباد ، فأخرجوها عن قدرته وخلقه . (انتهى) .

---

(١) السُنة اللالكائي (٤/٦٧٠) .

علاقة القدر بالإيمان

الإيمان بالقدر من أصول الإيمان بالله تعالى ، فلا يقبل الإيمان بالله تعالى إلا مع الإيمان بالقدر . قال تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩) ﴾[القمر : ٤٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان : ٢] .

وفى السُّنة من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن جبريل عليه السلام حين سأل النبى ﷺ عن الإيمان قال : « **الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكُتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره** » [1] .

ولما قيل لابن عمر – رضى الله عنهما – : إن القدرية يزعمون [أن لا قدر وأن الأمر أنف] ، قال رضي الله عنه : « فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى برئ منهم وأنهم برآء منى والذى يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر » [2] ، وهكذا بقية الصحابة اجتمعوا على هذا الفهم وذلك لوحدة مشاربهم . ومن ذلك ما رواه أحمد وغيره عن ابن الديلمى قال : أتيت أُبي بن كعب فقلت له : وقع فى نفسى شيء من القدر فحدثنى بشيء لعل الله أن يذهبه من قلبى ، قال : « **لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالهم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم ، ولو أنفقت مثل أُحد ذهباً فى سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر ، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ، ولو مت على غير هذا**

---

(١) متفق عليه . رواه البخارى فى الإيمان (٥٠) ومسلم فى الإيمان (١٠) .
(٢) رواه مسلم فى الإيمان (٨) والترمذى فى الإيمان (٢٦١١) وأبو داود فى السُّنة (٤٦٩٥) .

لدخلت النار » قال : ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك ، قال : ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك ، قال : ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثنى عن النبى ﷺ مثل ذلك (١) .

وكذلك ما رواه ابن عطاء قال : أتيت ابن عباس وهو ينزع من زمزم قد ابتلت أسافل ثيابه فقلت : قد تكلم فى القدر فقال : أو قد فعلوها ؟ فقلت : نعم ، قال : فوالله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم ﴿ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ (٤٨) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩) ﴾ [القمر : ٤٨ ، ٤٩] أولئك شرار هذه الأمة لا تعودوا مرضاهم ، ولا تصلوا على موتاهم ، إن أريتنى أحدهم فقأت عينيه بأصبعى هاتين (٢) .

وعليه فقد أجمع أهل السُّنة والجماعة على أن من كذب بالقدر فليس له فى الإسلام نصيب ، قال ابن عباس – رضى الله عنهما – القدر نظام التوحيد فمن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده (٣) .

قال عوف : سمعت الحسن يقول: من كذب بالقدر فقد كذب بالإسلام إن الله تبارك وتعالى قدر أقداراً وخلق الخلق بقدر ، وقسم الآجال بقدر ، وقسم الأرزاق بقدر ، وقسم البلاء بقدر ، وقسم العافية بقدر . وأمر ونهى (٤) .

وقد كان العرب فى الجاهلية يثبتون القدر لله تعالى . وهذا من جملة إيمانهم بربوبية الله تعالى على خلقه . قال اللالكائى فى اعتقاد أهل السُّنة

---

(١) رواه أبو داود فى السُّنة (٦٩٩) وابن ماجة فى المقدمة (٧٧) وأحمد (٢١١٠١) انظر صحيح أبى داود (٤٦٩٩) .

(٢) انظر تفسير ابن كثير (٢٦٨/٤) .

(٣) السنة اللالكائى (٦٧٠/٤) .

(٤) المصدر السابق (٦٨٢/٤) .

(٥٣٨/٣) : قال أحمد بن يحيى : لا أعلم عربياً قدرياً قيل له يقع فى قلوب العرب القول بالقدر ، قال : معاذ الله ما فى العرب إلا مثبت القدر خيره وشره ، أهل الجاهلية والإسلام ، ذلك فى أشعارهم وكلامهم كثير .

قال الشيخ أبو القاسم الحافظ : وهو مذهب أهل السُنة والجماعة ، يتوارثونه خلفاً عن سلف من لدن رسول الله ﷺ بلا شك ، ولا ريب ، والحمد لله على ذلك ، وأسأل الله تمام ذلك بفضله ورحمته . (انتهى) .

وهذا هو الأعم الأغلب ، وذلك لأن فى العرب من أبطل الأمر والنهى وسوى بين المشيئة والمحبة معتذراً بالقضاء والقدر .

وهؤلاء هم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ (١٤٨) ﴾[الأنعام : ١٤٨] وقال فيهم أيضاً : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ (٣٥) ﴾ [النحل : ٣٥] .

وهؤلاء هم الذين خاصموا رسول الله ﷺ فى القدر .

روى مسلم عن أبى هريرة قال : جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله ﷺ فى القدر فنزلت : ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ (٤٨) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩) ﴾[القمر: ٤٨ ، ٤٩] [1] ، ولم تكن

(١) رواه مسلم فى القدر (٢٦٥٦) والترمذى فى القدر (٢١٥٧) وابن ماجة فى المقدمة (٨٣) وأحمد فى المسند (٩٨٠٨) .

خصومتهم من جهة إبطال الخلق والتدبير ، فهم يثبتون ذلك فى الربوبية كما بين أحمد بن يحيى ، إنما كانت خصومتهم فى جانب إبطال الأمر والنهى .

قال ابن كثير - رحمه الله تعالى - فى التفسير (٢/٥٦٩) : ومضمون كلامهم أنه لو كان تعالى كارهاً لما فعلنا لأنكره علينا بالعقوبة ، ولما مكننا منه ، قال الله تعالى راداً عليهم شبهتهم : ﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ أى ليس الأمر كما تزعمون أنه لم ينكره عليكم ، بل قد أنكره عليكم أشد الإنكار ، ونهاكم عنه آكد النهى . (انتهى) .

وهناك خصومة أخرى لهؤلاء مع القدر ، وهى من جانب العلم والسمع فيقولون : إن الله تعالى لا يعلم ولا يسمع الجزئيات والتفصيلات . وهؤلاء هم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ وَلَكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لا يَعْلَمُ كَثِيراً مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [فصلت : ٢٢] .

وروى البخارى عن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال : اجتمع عند البيت ثقيفان وقرشي أو قرشيان وثقفى كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم فقال أحدهم : أترون أن الله يسمع ما نقول ، قال الآخر : يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا ، وقال الآخر : إن كان يسمع إذا جهرنا فإنه يسمع إذا أخفينا ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلا أَبْصَارُكُمْ وَلا جُلُودُكُمْ ﴾ [فصلت : ٢٢] (١) .

فهؤلاء هم الجاحدون للعلم ، وأولئك هم المحتجون بالقدر ، وهؤلاء وأولئك خصماء الله تعالى يوم القيامة فى القدر .

---

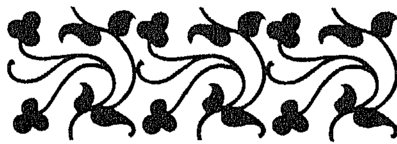
(١) متفق عليه ، رواه البخارى فى كتاب التوحيد (٤٥٣) ومسلم فى المنافقين (٤٩٧٩) .

والمخاصمون عموماً هم الذين ينكرون العلم السابق ، وما ترتب عليه ، وكذا الذين ينكرون الأمر والنهى والحكمة والتعليل .

قال ابن القيم فى شفاء العليل (ص ٢٨) : والمخاصمون فى القدر نوعان : أحدهما : من يبطل أمر الله ونهيه بقضاء وقدره كالذين قالوا : ﴿ **لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا** ﴾ [الأنعام : ٤٨] ، والثانى : من ينكر قضاءه وقدره السابق ، والطائفتان خصماء الله . (انتهى) .

والمشركون منهم يثبتون القضاء والقدر تبعاً للربوبية ، ولكنهم ينكرون الأمر والنهى على ما تبين فى تفسير قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ** ﴾ [النحل : ٣٥] .

وقد وضح ذلك أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية فى الفتاوى (٢٣٨/١٦) فقال فى بيان حقيقة القدرية المشركية : ومن أقر بالقضاء والقدر وخلق الأفعال وعموم الربوبية ، وأنكر المعروف والمنكر ، والهدى والضلال ، والحسنات والسيئات ففيه شبه من المشركين والصابئة . (انتهى) .



مراتب القدر

مراتب القدر أربع :

المرتبة الأولى : العلم الأزلي بالكليات والجزئيات .

المرتبة الثانية : الكتابة فى أم الكتاب .

المرتبة الثالثة : المشيئة العامة الشاملة لجميع المخلوقات .

المرتبة الرابعة : الخلق والإيجاد والإنشاء .

ما دليل تلك المراتب من القرآن والسُّنة ؟ .

المرتبة الأولى : العلم :

فالله يعلم ما كان وما يكون ، وما لم يكن لو كان كيف يكون ، وعلم الله تعالى أزلى لا أول له ولا ابتداء ، ولا يزيد ولا ينقص ، فلا يخفى على الله شيء مهما دق ، ولا يغيب عنه شيء مهما حجب ، وهو يعلم أحوال الخلائق جميعاً جملة وتفصيلاً .

قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ ﴾ [الطلاق :١٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الأنعام : ٥٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الدخان : ٣٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ [الجاثية : ٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ [الأنبياء : ٥١] ، وقوله تعالى :

﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام ١٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨١] .

المرتبة الثانية : الكتابة :

وهذا أمر ثابت إذ أن كل شيء قدره الله تعالى في الكون مكتوب بعلم الله تعالى وحكمته قبل أن يخلق جملة وتفصيلاً . قال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (٢٢) ﴾ [الحديد : ٢١] ، وقال تعالى : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٢٩) ﴾ [الجاثية : ٢٩] .

قال ابن الجوزي في زاد المسير (٣٦٥/٧) : وأكثر المفسرين على أن هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ تستنسخ الملائكة كل عام ما يكون من أعمال بني آدم ، فيجدون ذلك موافقاً ما يعملونه ، قال : والاستنساخ لا يكون إلا من أصل . (انتهى) .

قال ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/٢٨) : قال ابن عباس : ألستم قوماً عرباً تسمعون الحفظة يقولون : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٢٩) ﴾ ، وهل يكون الاستنساخ إلا من أصل . (انتهى) .

وفي السُّنة ما رواه أبو داود عن أبي حفصة رضي الله عنه قال : قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه لابنه : يا بُني : إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **إن أول ما خلق الله القلم فقال له : اكتب ، قال** : رب ، وماذا **أكتب ، قال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة** » ، يا بني إن سمعت

رسول الله ﷺ يقول: « **من مات على غير هذا فليس مني** » [١] .

وروى الترمذي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال : كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً فقال: « **يا غلام إني أعلمك كلمات ، احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك ، إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله ، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك ، رفعت الأقلام وجفَت الصحف** » [٢] .

وهذا المكتوب جملة في اللوح المحفوظ ينسخ تفصيلاً ، لكل فرد بما يخصه في مواضع أخرى .

قال شيخ الإسلام في العقيدة الواسطية (ص/١٥٨) : وهذا التقدير – التابع لعلمه سبحانه – يكون في مواضع جملة ، وتفصيلاً فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء ، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكاً فيؤمر بأربع كلمات فيقال له : اكتب رزقه وأجله وشقي أم سعيد ونحو ذلك (انتهى) .

وقال ابن الجوزي – رحمه الله – : المعلومات كلها قد أحاط بها علم الله القديم ، قبل وجود المخلوقات كلها ، ولكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة . (الفتح ١١/٥١٧) .

وقد كان أول أمر الكتابة قبل أن يخلق الله السموات والأرض بخمسين

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٠٠) والترمذي في القدر (٢١٥٥) انظر صحيح أبي داود (٤٧٠٠) .

(٢) رواه الترمذي في صفة القيامة (٢٥١٦) وأحمد (٢٦٦٤) ، انظر صحيح الترمذي (٢٦٤٨) ، المشكاة (٥٣٠٢) ، ظلال الجنة (٣١٦-٣٣١٨) .

ألف سنة ودليل ذلك ما رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة قال وعرشه على الماء** » [١] .

وقد كتب الله تعالى نبوة محمد ﷺ وأدم بين الروح والجسد لما رواه أحمد في المسند عن ميسرة الفجر قال : قلت يارسول الله : متى كتبت نبياً قال : « **وآدم عليه السلام بين الروح والجسد** » [٢] .

وكتب الله تعالى على آدم أن يخرج من الجنة قبل أن يخلق بأربعين عاماً ودليل ذلك قول آدم لموسى: « **أتلومنى على أمر كتبه الله علي قبل أن يخلقنى أو قدره علي قبل أن يخلقنى قال رسول الله ﷺ فحج آدم موسى** » [٣] .

قال الإمام النووى فى شرح مسلم (٨/٤٥٤) : قوله : « أتلومنى على أمر قدره الله على قبل أن يخلقنى بأربعين سنة ؟ » المراد بالتقدير هنا الكتابة فى اللوح المحفوظ ، وفى صحف التوارة وألواحها ، أى كتبه على قبل خلقي بأربعين سنة ، وقد صرح بهذا فى الرواية التى بعد هذه ، فقال : بكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق ؟ قال موسى : بأربعين سنة قال : أتلومنى على أن عملت عملاً كتب الله عليّ أن أعمله قبل أن يخلقنى بأربعين سنة ؟ ، فهذه الرواية مصرحة ببيان المراد بالتقدير ، ولا يجوز أن يراد به حقيقة القدر ، فإن علم الله تعالى وما قدره على عباده وأراد من خلقه أزلى لا أول له ، ولم يزل سبحانه مريداً لما أراده من خلقه من طاعة ومعصية وخير وشر . (انتهى) .

---

(١) رواه مسلم فى القدر (٢٦٥٣) والترمذى فى القدر (٢١٥٦) وأحمد (٦٥٤٣) .
(٢) رواه أحمد فى المسند (٢٠٠٧٣) والترمذى فى المناقب بلفظ : « متى وجبت لك النبوة عن أبى هريرة » انظر صحيح الترمذى (٣٨٧٠) .
(٣) متفق عليه ، رواه البخارى فى تفسير القرآن (٤٤٦١) ومسلم فى القدر (٢٦٥٢) .

وقد تكون الكتابة فى مواضع متعددة وهى من تفصيل ما كتب فى اللوح المحفوظ . قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – فى بيان تلبيس الجهمية (٥١٤/١) : وهذا كما أنه سبحانه وتعالى قد كتب فى اللوح المحفوظ وفى غيره ما كتبه من مقادير الخلائق . (انتهى) .

والمكتوب الذى يلحقه التبديل والتغيير والنسخ هو الذى فى صحف الملائكة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – فى الفتاوى (٤٩١/١٤) : والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد كونها فلهذا قال العلماء : إن المحو والإثبات فى صحف الملائكة ، وأما علم الله سبحانه فلا يختلف ، ولا يبدو له ما لم يكن عالماً به ، فلا محو فيه ولا إثبات ، وأما اللوح المحفوظ فهل فيه محو وإثبات على قولين ، والله سبحانه وتعالى أعلم . (وانظر أيضاً : ٢٨٣/٢٤) .

وقد ذهب الإمام النووى – رحمه الله – فى شرح مسلم (٤٥٠/٨) : أن ما كتب فى اللوح المحفوظ لا يلحقه زيادة ولا نقص . وقال فى شرح قوله ﷺ : « جفت به الأقلام » أى مضت به المقادير وسبق علم الله تعالى به ، وتمت كتابته فى اللوح المحفوظ ، وجف القلم الذى كتب به ، وامتنعت فيه الزيادة والنقصان . (انتهى) .

قال ابن حجر فى الفتح (٥٠٠/١١) : قوله ﷺ : « جف القلم » أى فرغت الكتابة إشارة إلى أن الذى كتب فى اللوح المحفوظ لا يتغير حكمه ، فهو كناية عن الفراغ من الكتابة ؛ لأن الصحيفة حال كتابتها تكون رطبة أو بعضها وكذلك القلم ، فإذا انتهت الكتابة جفت الكتابة والقلم . (انتهى) .

وقد جزم العلامة العثيمين – رحمه الله – وأنزله منازل الصديقين أن هذا ما ذهب إليه ابن تيمية وقال فى شرح الواسطية (١٩٧/٢) : ووصف بكونه

محفوظاً ؛ لأنه محفوظ من أيدى الخلائق ؛ فلا يمكن أن يلحق أحد به شيئاً أو يغير به شيئاً أبداً ، ثانياً : محفوظ من التغيير فالله عز وجل لا يغير فيه شيئاً ؛ لأنه كتبه عن علم منه ؛ كما سيذكره المؤلف ، ولهذا قال شيخ الإسلام – رحمه الله – : « إن المكتوب فى اللوح المحفوظ لا يتغير أبداً » وإنما يحصل التغيير فى الكتب التى بأيدى الملائكة . (انتهى) .

قلت : وهذا أيضاً رأى شيخنا فضيلة الشيخ سعد عبد الرحمن ندا – حفظه الله وأدام توفيقه – إذ قال لي أثناء مناقشة هذا البحث : « إن المكتوب فى اللوح المحفوظ لا يلحقه تغيير ولا تبديل ، وهذا ما ذهب إليه ابن تيمية » .

ذكر القرآن وإثباته فى اللوح المحفوظ :

وقد بين فى تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾ ﴾ [الشعراء : ١٩٦] أن المقصود به ذكر القرآن فقط ، أما ذكره وثبوته معاً فهو فى اللوح المحفوظ ، وهذا لا يتعارض مع كونه نزل منجماً ، حسب الأحداث والوقائع .

قال ابن تيمية كما فى دقائق التفسير (٢/١٩٥) : قال تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾ [القمر : ٥٢] وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾ ﴾ [الشعراء : ١٩٦] فثبوت الأعمال فى الزبر وثبوت القرآن فى زبر الأولين هو مثل كون الرسول مكتوباً عندهم فى التوراة والإنجيل ، ولهذا قيد سبحانه هذا بلفظ الزبر والكتب زبر ، يقال : زبرت الكتاب إذاً كتبته ، والزبور بمعنى : المزبور ، أى : المكتوب . فالقرآن نفسه ليس عند بنى إسرائيل ، ولكن ذكره كما أن محمداً ﷺ نفسه ليس عندهم ولكن ذكره ، فثبوت الرسول فى كتبهم كثبوت القرآن فى كتبهم ؛ بخلاف ثبوت القرآن فى اللوح المحفوظ وفى المصاحف ، فإن نفس القرآن أثبت فيها . (انتهى) .

المرتبة الثالثة : المشيئة :

وهى الإرادة الكلية الشاملة لجميع المخلوقات ، وفيها لا يكون فى ملك الله تعالى إلا ما يشاء ، فلا يقع فيه شيء كرهاً عن الله تعالى ولا بغير إرادته ولا بغير فعله وعلمه ، بل كل بإرادته وفعله وتكوينه وأمره « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (٣٠) ﴾ [الإنسان : ٣٠] .

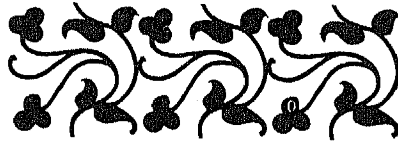
وقال تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ (١٢٥) ﴾ [الأنعام : ١٢٥] ، وقال تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [فاطر : ٨] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ (٨٢) ﴾ [يس : ٨٢] ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ [النساء : ٧٨] .

المرتبة الرابعة : الخلق والإيجاد :

وهو القدرة على الإيجاد والإنشاء والتكوين ، فكل شيء مخلوق لله تعالى بأمره وفعله وقوته وحكمته ، لا ينسب شيء من ذلك لمخلوق ، قال تعالى : ﴿ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ ﴾ [الأعراف : ٥٤] .

والخلق : هو القدرة على التخليق كما تقدم ، أما الأمر فمنه ما هو كونى ومنه ما هو شرعى ، والأمر الكونى لا يمانع ولا يجاوز من بر ولا فاجر . فبكلمة واحدة من الله تعالى يخلق ما يشاء ، ويبدع على غير مثال كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ (٨٢) ﴾ [يس :

٨٢] ، وقد خلق الله تعالى الأجناس كلها خيرها وشرها ، لا يشاركه في ذلك أحد ، ولا يقدر على فعله أحد ، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر : ٦١] ، وخلق قدرتها على الكسب ، وكذلك خلق الأفعال التي تتأتى منها سواء كانت خيراً أو شراً . قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ (٩٦) ﴾ [الصافات : ٩٦] ، فمن جحد شيئاً من ذلك فقد كفر .



أزمنـــة المقاديـــر

أزمنة المقادير خمسة وهى :

[١] التقدير الأول :

وكان أول كتابة ذلك التقدير قبل أن يخلق الله تعالى السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وذلك لما رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة** » (١) .

[٢] التقدير عند أخذ الميثاق الأول :

وهو ميثاق الفطرة الأول ، وفيه أخذ الله تعالى من ظهر آدم ذريته ، وهم كأمثال الذر ، وأشهدهم على أنفسهم وقال لهم : ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا** ﴾ [الأعراف : ١٧٢] ، فجبلهم على حبه وتوحيده وتعظيمه ، وأقرهم على ذلك بالقوة ، فصارت النفوس تقر بخالقها ، وتميل إلى توحيده ، وبقيت تلك الفطرة فى قلوبهم حجة عليهم .

قال ابن كثير – رحمه الله – فى التفسير العظيم (٢٦٥/٢) : قال قائلون من السلف والخلف : إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد .(انتهى) .

ويؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ **فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ** ﴾ [الروم : ٣٠] ، وقوله تعالى فى الحديث القدسى : « **وإنى**

---

(١) سبق تخريجه .

خلقت عبادى حنفاء كلهم » (١) ، ثم جعلهم بعلمه وحكمته فريقين ، فريق فى الجنة وفريق فى السعير .

وذلك لما رواه أحمد فى المسند عن عبد الرحمن بن قتادة السلمى أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **إن الله عز وجل خلق آدم ثم أخذ الخلق من ظهره ، وقال : هؤلاء في الجنة ولا أبالي ، وهؤلاء في النار ولا أبالي** » قال : فقال قائل يارسول الله : فعلى ماذا نعمل ؟ ، قال ﷺ : « **على مواقع القدر** » (٢) .

[٣] التقدير العمرى :

ويكون ذلك فى الرحم عندما تبلغ النطفة مائة وعشرين يوماً ؛ فيرسل الله تعالى لها ملكاً فيصورها ، وينفخ فيها الروح ، ويكتب عمل الإنسان وأجله ورزقه ، وشقياً أم سعيداً ، وذكراً أم أُنثى ، وسوياً أم غير سوى .

قال عبد الله حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال: « **إن أحدكم يُجمع خلقه فى بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون علقة ، مثل ذلك ، ثم يكون مضغة ، مثل ذلك ، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات ، ويقال له : اكتب عمله ، ورزقه ، وأجله ، وشقي أم سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح ، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع فيسبق عليه**

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) **حديث صحيح** : قال الشيخ الألبانى ، رواه أحمد فى المسند (١٨٦/٤) وابن سعد فى الطبقات (٣٠/١، ٤١٧/٧) وابن حبان فى صحيحه (١٨٠٦) والحاكم (٢١/١) والحافظ عبد الغنى المقدسى فى الثالث والتسعين من تخريجه (٢/٤١) من طريق أحمد عن عبد الرحمن بن قتادة السلمى وكان من أصحاب النبى ﷺ ، وقال الحاكم : صحيح ووافقه الذهبى ، وهو كما قالا . (انظر السلسلة الصحيحة للألبانى برقم ٤٨) .

كتابه فيعمل بعمل أهل النار ، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة » (٣) .

وفى رواية أخرى عند مسلم فى القدر (٢٦٤٥) : « **إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال : يارب أذكر أم أنثى ، فيقضي ربك ما يشاء ويكتب الملك ، ثم يقول : يارب أجله فيقول ربك ما شاء ويكتب الملك ، ثم يقول : يارب رزقه ، فيقضى ربك ما شاء ويكتب الملك ، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده فلا يزيد على ما أُمر ولا ينقص** » الحديث .

[٤] التقدير الحولى :

ويكون ذلك مرة كل عام ، فى ليلة القدر ، فتقضى الأعمال ، أو تنسخ وكل ذلك من تفصيل التقدير الأزلى الأول .

قال تعالى : ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝** ﴾ [الدخان : ٦] .

قال أبو السعود فى التفسير (٥٨/٨) : ومعنى يفرق أنه يكتب ويفصل ، كل أمر حكيم من أرزاق العباد وآجالهم ، وجميع أمورهم من هذه الليلة إلى الأخرى من السنة القابلة . (انتهى) .

ويؤيد ذلك ما ذكره ابن حجر فى التفسير (١٠٨/٢٥) : عن ربيعة بن كلثوم قال : كنت عند الحسن فقال له رجل : يا أبا سعيد ليلة القدر فى كل

---

(١) متفق عليه . انظر البخارى فى بدء الخلق (٣٠٣٦) ومسلم فى القدر (٢٦٤٣) .

رمضان قال : إي والله إنها لفي كل رمضان ، وإنها الليلة التي يفرق فيها كل أمر حكيم ، فيها يقضي الله كل أجل وأمل ورزق إلى مثلها .

وعن مجاهد قال فى ليلة القدر : كل أمر يكون فى السنة إلى السنة الحياة والموت يقدر فيها المعايش والمصائب كلها . (انتهى) .

[٥] التقدير اليومى :

ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحمن : ٢٩] فيرفع الله تعالى من يشاء ويخفض ويعطى ويمنع ويهدى ويضل من يشاء .

قال ابن كثير – رحمه الله تعالى – فى التفسير (٢٧٤/٤) : قال ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : كل يوم هو يجيب داعياً ويكشف كرباً ويجيب مضطراً ويغفر ذنباً .

وقال قتادة : لا يستغنى عنه أهل السماوات والأرض ، يحيي حياً ، ويميت ميتاً ، ويربى صغيراً ، ويفك أسيراً ، وهو منتهى حاجات الصالحين ، وصريخهم ومنتهى شكواهم . (انتهى)

وقال البخارى فى كتاب تفسير القرآن : قال أبو الدرداء : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ يغفر ذنباً ، ويكشّف كرباً ، ويرفع قوماً ويضع آخرين .

قال ابن كثير : وقد روى موقوفاً كما علقه البخارى قبل بصيغة الجزم فجعله من كلام أبى الدرداء ، فالله أعلم (انتهى) .

حكم الجدال في القدر

المقصود بالجدال فى القدر أو الخوض فيه والذى جاءت السُّنة بالكف عنه هو الحديث فيه على سبيل الإنكار والسخط والاعتراض ، أما إذا كان على سبيل الرضا والتسليم والتعلم والفهم والتثبت فلا شىء فيه ، فهذا ابن الديلمى قال : لقيت أُبي بن كعب فقلت : يا أبا المنذر إنه قد وقع فى نفسى شىء من هذا القدر فحدثنى بشىء لعله يذهب من قلبى [سبق تخريجه] فأجاب أُبي سؤاله كما تقدم ولم ينهره على ذلك ، أما إذا كان السؤال على سبيل الخوض والسخط فلا ينبغى للمفتى أن يجيب السائل على شىء من ذلك ، ولو جبن منه فهرب لكان خيراً ، وإلا فليدفعه بعيداً عنه ، ولو ناظره وهو ظاهر عليه ولا فتنة من ذلك فلا شىء فيه وإلا فلا .

قال البربهاوى فى شرح السُّنة (ص ٣٦) : والكلام والجدل والخصومة فى القدر خاصة منهي عنه عند جميع الفرق ، لأن القدر سر الله ، ونهى الرب جل اسمه الأنبياء عن الكلام فى القدر ، ونهى النبى ﷺ عن الخصومة فى القدر ، وكرهه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون وكرهه العلماء وأهل الورع ونهوا عن الجدال فى القدر ، فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان ، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ فى جملة الأشياء ، واسكت عما سوى ذلك . (انتهى) .

قال أبو جعفر الطحاوى – رحمه الله – : وأصل القدر سر الله تعالى فى خلقه ، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبى مرسل ، والتعمق والنظر فى ذلك ذريعة الخذلان ، وسلم الحرمان ، ودرجة الطغيان ، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسةً ، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ، ونهاهم

عن مرامه ، كما قال الله تعالى فى كتابه : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ، فمن سأل : لم فعل ؟ فقد رد حكم الكتاب ، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين . (ص ٣٤) .

قال ابن أبى العز - رحمه الله - فى شرح الطحاوى (ص ٢٠١, ٢٠٢) :

قال القرطبى ناقلاً عن ابن عبد البر : فمن سأل مستفهماً راغباً فى العلم ونفى الجهل عن نفسه ، باحثاً عن معنى يجب الوقوف فى الديانة عليه فلا بأس به فشفاء العي السؤال ، ومن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم فهو الذى لا يحل قليل سؤاله ولا كثيرة .

قال ابن العربى : الذى ينبغى للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة ، وإيضاح سبل النظر ، وتحصيل مقدمات الاجتهاد ، وإعداد الآلة المعينة على الاستمداد ، قال : فإذا عرضت نازلة أتيت من بابها ونشدت من مظانها ، والله يفتح وجه الصواب فيها . (انتهى) .

ثم قال ابن أبى العز - رحمه الله - : وقال ﷺ : « **مِنْ حُسن إسلام المرءِ تركُهُ ما لا يَعْنيه** » [(١)] ، رواه الترمذى وغيره ، ولا شك فى تكفير من رد حكم الكتاب ، ولكن من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له بين له الصواب ؛ ليرجع إليه ، فالله سبحانه وتعالى لا يسأل عما يفعل ؛ لكمال حكمته ورحمته وعدله ، لا لمجرد قهره وقدرته . (انتهى) .

---

(١) رواه الترمذى فى الزهد (٢٣١٧) وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ إلا من هذه الوجه ، ورواه ابن ماجه فى الفتن (٣٩٧٦) ومالك فى الجامع (١٦٧٢) وأحمد فى المسند (١٧٣٩) . وانظر صحيح الترمذى (٢٤٣٣) .

الإرادة الكونية والإرادة الشرعية

الإرادة الكونية :

هى المشيئة العامة التى يدخل فيها جميع المخلوقات من بر وفاجر وصالح وطالح ، وهى إرادة الله تعالى لفعله ، سواء كان المفعول منه محبوباً أم غير محبوب ، يرضيه أم لا يرضيه ، فالله تعالى يفعل ما يشاء ، ولا يشاء شيئاً إلا بعد إرادته له ، وكل ما كان منه فليس فيه إلا الجمال والجلال والحسن ، أما أفعال العباد فهى منقسمة ، ففيها الحسن وفيها القبيح ، وليس للعباد أن يفعلوا ما يشاءون ، وإنما يفعلون ما يؤمرون به امتثالاً وانتهاء ، وهذا هو الحسن منهم.

وتلك الإرادة متعلقة بالخلق ، وهى من لوازم الربوبية « فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ويدخل فى هذه المشيئة خلق الأقوياء والضعفاء ، والأغنياء والفقراء ، والمؤمنين والكفار ، والملائكة والشياطين ، وخلق الخيرات والفضائل ، وخلق السيئات والحسنات ، وخلق التوفيق والخذلان ، وخلق القوة والعجز ، والبلادة والذكاء . قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام : ١١٢] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] .

وهذه الإرادة وتلك المشيئة هى التى تستلزم وقوع المراد ، والمراد إما أن يكون مراد لذاته محبوباً لله تعالى ، وذلك لما فيه من الخير كخلق الأنبياء والصالحين ، وكذلك كافة الفضائل والخيرات ، أو مراداً لغيره ، وهذا يطلق

على الكفر وجميع الشرور والآثام ، فإنها ليست مرادة لذاتها وإنما هي مرادة لشيء آخر محبوب إلى الله تعالى .

قال تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ [الروم : ٤١] .

وهذا دليل على إثبات الحكمة فى جميع أفعال الله تعالى وأحكامه .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - فى شفاء العليل (ص ٢١٤) : الحق أن جميع أفعاله وشرعه لها حكم وغايات ، لأجلها شرع وفعل، وإن لم يعلمها الخلق على التفصيل ، فلا يلزم من عدم علمهم بها انتفاؤها فى نفسها . (انتهى) .

وحاصل الإرادة الكونية إثبات مشيئة الله تعالى المطلقة فى إيجاد المخلوقات كلها مع اختلاف أنواعها وأشكالها ، وتفاوت فضائلها وشرورها وجمالها ودمامتها وكيسها وعجزها ، وكفرها وإيمانها ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

فالله على كل شيء قدير ، ولا يقع فى ملكه إلا ما يريد ، ولا يقع فيه شيء كرهاً عنه ، قال تعالى : ﴿ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿٣٦﴾ وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [الزمر : ٣٦ ، ٣٧] .

فهو الذى أراد إيمان المؤمنين ، وهو الذى أراد كفر الكافرين ، وكل ذلك فى علمه السابق ، ولا يمكن لأحد أن يخرج عن علمه ، وعلمه يستلزم ثبوت قدرته ، فإذا كان قد علم أن أبا لهب سيكفر ، فهذا معناه أنه لن يستطيع أن يخرج عن علمه ويؤمن ، وهذا دليل على أن الله تعالى سيحول بقدرته بينه وبين الإيمان ، فلن يقدره عليه ، ولن يقدر أبو لهب على خلاف ذلك .

قال تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٤] ، وهذا ليس من باب تكليف ما لا يطاق كما يقول الأشاعرة، وإنما هذا من باب العقوبة : وهى نوع من الخذلان لمن زاغ عن صراط الله المستقيم .

أما طاقة الأسباب فهى مقدورة له ، ولكن الله تعالى لم يوفقه ولم يقدره على بلوغ غاياتها . فما آمن من آمن إلا بفضل الله تعالى ورحمته ، وما كفر من كفر كرهاً عنه إنما كان ذلك بخذلان الله تعالى له ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] ، وهو سبحانه وتعالى خالق الخير ، كما هو خالق الشر ، لا إله غيره ولا رب سواه . قال تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر : ٦٢] ، وقال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٢٩] .

وفى الإرادة الكونية قد يبغض الله تعالى طاعة العاصى ولا يعينه عليها ، حتى بعد الإرشاد والنصح والبيان ، وذلك لحكمة عظيمة جليلة كما قال تعالى فى المنافقين الذين تخلفوا مع الخوالف فى بيوتهم ، وتركوا الخروج للجهاد مع النبى ﷺ كما فى غزوة أُحد وغزوة تبوك : ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ (٤٦) ﴾ [التوبة : ٤٦] .

وقد بيَّن الله تعالى الحكمة فى بغضه لطاعتهم فقال : ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً وَلأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٤٧) ﴾ [التوبة : ٤٧] .

وهو سبحانه ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (٢٣) ﴾ [الأنبياء :٢٣]

وذلك لأنه يتصرف فى ملكه ، وهذا ليس فيه ظلم ، إنما الظلم فى الحقيقة يكون من تصرف المتصرف فيما لا يملك ومنع المستحق ما يستحقه .

والله تعالى لا يجب عليه شيء لأحد حتى يُحاسب على ما ضيق ومنع ، وعلى ما أهان وخذل ، إنما هو الذى يوجب على نفسه ويحرم على نفسه وليس ذلك محض مشيئة ، إنما هو حكمة بالغة ورحمة واسعة وعدل قويم .

أما الإرادة الشرعية :

فهى إرادة الله تعالى لأمره الدينى الشرعى ، وهى التى أرسل من أجلها الرسل ، وأنزل من أجلها الكتب ، وهى لا تستلزم وقوع المراد مع كونه محبوباً لله تعالى إلا إذا كان متعلقاً بالإرادة الكونية .

وفى الإرادة الشرعية يحب الله تعالى لعباده الإيمان والتوبة والهداية والشكر ولا يرضى لهم الشقاق والكفر ، قال تعالى : ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦)** ﴾[النساء : ٢٦] ، وقال تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ** ﴾ [النساء : ٢٧] ، وقال تعالى : ﴿ **إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ** ﴾ [الزمر : ٧] .

هذه هى الإرادة الشرعية وقد تنفذ وقد لا تنفذ ، ولو كانت الإرادة الشرعية هى الإرادة الكونية لتاب الناس جميعاً ولهدوا جميعاً ، رضوا أم أبوا أحبوا أم كرهوا .

وبالرغم من أن الإرادة الشرعية محبوبة لله تعالى ، وفيها يرضى بإيمان الكافرين ويبغض كفر المؤمنين ، إلا أن كفرهم وعصيانهم جائز فى الإرادة الكونية فقد يرتد من يؤمن ولا يربط الله على قلبه - كما ربط على قلب أم

موسى لتكون من المؤمنين – وقد ضرب الله تعالى المثل لذلك فى بلعام بن باعوراء الذى آتاه اسمه الأعظم ، وعلمه من آياته ، ولكنه ضل عن ذلك وغوى ، فلم يشأ الله تعالى هدايته أو إعانته على الخير وإنقاذه مما وقع فيه من الإثم والضلال إنما تركه وخذله . قال تعالى : ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (١٧٦) سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ (١٧٧)** ﴾ [الأعراف : ١٧٦] .

قال ابن القيم – رحمه الله – فى مدارج السالكين (٥٢٤/١) : ولا تغتر بكثرة العلم ، فإن بلعام بن باعوراء لقى ما لقى ، وكان يعرف الاسم الأعظم . (انتهى) .

الشاهد مما تقدم :

أن الإرادة الكونية تشمل جميع المخلوقات بارهم وفاجرهم ، فهى خاصة بالخلق ، ففيها يخلق الله تعالى ما يشاء مما يحب ومما يكره ، ولذلك فهى أعم فى ذلك من الإرادة الشرعية ، لأنها غير متعلقة بإيمان أحد ولا بكفره ، بينما هذا من متعلقات الإرادة الشرعية ، لأنها خاصة بالأمر الشرعى الدينى المحبوب لله تعالى .

والله تعالى يأمر بالعدل والإحسان والتوحيد والحق والخير ، ولا يحب الزور ولا الظلم ولا الشرك ولا الفحشاء ، ولا يأمر بذلك أبداً ، وإن كان ذلك كله مع تضاده وتنوعه واقع بقدر الله تعالى الكونى . قال تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٩٠)** ﴾ [النحل : ٩٠] .

قال الشيخ العلامة محمد خليل هراس – رحمه الله – فى شـرح الواسطية (ص ٥١ ، ٥٢) : والأشاعرة يثبتون إرادة واحدة قديمة تعلقت فى الأزل بكل المرادات ، فيلزمهم تخلف المراد عن الإرادة ، وأما المعتزلة فعلى مذهبهم فى نفى الصفات لا يثبتون صفة الإرادة ، ويقولون : إنه يريد إرادة حادثة لا فى محل ، فيلزمهم قيام الصفة بنفسها وهو من أبطل الباطل .

وأما أهل الحق فيقولون : إن الإرادة على نوعين :

[١] إرادة كونية ترادفها المشيئة :

وهما تتعلقان بكل ما يشاء الله فعله وإحداثه ، فهو سبحانه إذا أراد شيئاً وشاءه كان عقب إرادته له كما قال تعالى : ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ** (٨٢) ﴾ [يس : ٨٢] ، وفى الحديث الصحيح : « **ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن** » .

[٢] إرادة شرعية :

تتعلق بما يأمر الله به عباده مما يحبه ويرضاه ، وهى المذكورة فى مثل قوله تعالى : ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، ولا تلازم بين الإرادتين ، بل قد تتعلق كل منهما بما لا تتعلق به الأخرى ، فبينهما عموم وخصوص من وجه .

فالإرادة الكونية : أعم من جهة تعلقها بما لا يحبه الله ويرضاه من الكفر والمعاصى ، وأخص من جهة أنها لا تتعلق بمثل إيمان الكافر وطاعة الفاسق .

والإرادة الشرعية : أعم من جهة تعلقها بكل مأمور به ، واقعاً كان أو غير واقع ، وأخص من جهة أن الواقع بالإرادة الكونية قد يكون غير مأمور به (انتهى) .

فائدة :

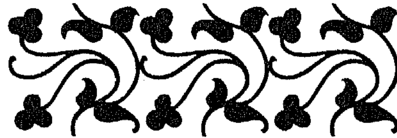
أكثر العلماء على أن المشيئة مرادفة للإرادة على الإطلاق ، ولكن الملاحظ من تفصيل العلامة محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى – أنه فرق بين الإرادة والمشيئة ، فجعل المشيئة مرادفة للإرادة الكونية فقط بل وجعلها تابعة لها ، وهذا متناسب مع قول النبي ﷺ : « **ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن** » [أخرجه البيهقي في الاعتقاد ورواه أحمد والطبراني عن زيد بن ثابت . قال الهيثمي : وأحد إسنادى الطبراني رجاله وثقوا ، وفي بقية الأسانيد أبو بكر ابن أبي مريم وهو ضعف . انظر مجمع الزوائد ١١٦/١٠] .

وعليه فهذه المشيئة لا تجاوز ولا تمانع . ومن الدليل على ذلك أن أقوال العباد وأفعالهم معلقة عليها ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ** ﴾ [الإنسان : ٣٠] ، ﴿ **سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِراً** ﴾ [الكهف : ٦٩] ، ﴿ **وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً (٢٣) إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ** ﴾ [الكهف : ٢٣] ، ﴿ **سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ** ﴾ [الصافات : ١٠٢] ، ﴿ **إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ** ﴾ [هود : ٣٣] ، ﴿ **ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ** ﴾ [يوسف ٦٩] ﴿ **قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ** ﴾ [الأعراف : ١٨٨] ، ﴿ **وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا** ﴾ [الأعراف : ٨٩] ، فدل ذلك على أن المشيئة غير منقسمة إلى كونية وشرعية لأنها واقعة لا محالة . غير أن الإرادة منقسمة إلى كونية وشرعية . فلا يلزم من إرادة الله الشرعية أن يقع مراده في العباد ، فقد يقع وقد لا يقع ، ولا يلزم من إرادة العباد أن توافق مراد الله تعالى ، فقد يريد العبد مصيبة ما لنفسه ولا يريدها الله له ، أما الإرادة الكونية فهي واقعة لا محالة.

بقى أمر آخر متعلق بصفة الإرادة ، وهو أن الله عز وجل مريد فى الأزل ، ولكن إرادته تعالى للأشياء تصدر متعاقبة شيئاً بعد شىء ، فإذا أراد شيئاً كان كما أراد ، وهذا كصفة الكلام ، فصفة الكلام صفة ذاتية من حيث أن الله تعالى متصف بذلك فى الأزل ، لكنه يتكلم إذا شاء ، وهذا دليل على أنها صفة فعلية أيضاً ، ويظهر ذلك فى قوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ** ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، فالكلام مرتبط بمجىء موسى ، وليس كما يقول هؤلاء الأشاعرة أن الله تعالى كلم موسى كلاماً نفسياً فى الأزل .

قال العلامة الشيخ محمد خليل هراس فى عقيدة القرآن والسُّنة (ص١٥٢) :

لا يعقل أن يكون أراد الأشياء كلها فى الأزل ، بل كل مراد من المرادات إنما يقع بإرادة جزئية خاصة به كما قال تعالى : ﴿ **إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ** ﴿٤٠﴾ ﴾ [النحل : ٤٠] ، وهكذا فى جميع صفات الأفعال ، لا توجد أفرادها مجتمعة فى الأزل ، بل لا توجد إلا على التعاقب فيما لا يزال . (انتهى) .



القول في تقسيم القدر إلى شرعي وكوني

يقول بعض أهل العلم المعاصرين : إن تقسيم القدر والإرادة والكلمات والإذن والكتابة إلى كونى وشرعى تقسيم حديث ظهر فى زمن ابن تيمية ، ولم يكن متداولاً بين أهل العلم قبل ذلك ما صحة ذلك ؟ .

والجـواب : أن هذا التقسيم متحقق بالاستقراء من أدلة الكتاب والسُّنة ، ومعنى أنه متحقق بالاستقراء : أنه معلوم بالفقه والفهم والتدبر فى الدين ، وهذا من لوازم النصوص ، ولقد كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم والتابعون لهم أفقه الناس فهماً للنصوص ، ولا يمكن أن يغيب عنهم ما يفرقون به بين ما قدره الله تعالى بأمره الكونى وما قدره بأمره الشرعى ، حتى يأتى من بعدهم ويسبقهم إلى فهم ما تستلزمه تلك النصوص دونهم ، فهذا يتناقض مع الخيرية التى ميزهم الله تعالى بها على من سواهم .

ومن حقيقة الواقع الذى كان عليه السلف قبل ظهور الفرق والمذاهب المنحرفة يتضح جلياً مدى علمهم بهذا التقسيم . ولذلك لما ظهرت فتنة القدرية أنكروا عليهم القول بالقدر وأثبتوا أن الله تعالى خلق الشر كما خلق الخير وأن ذلك كله من تقدير الله الكونى . وأنكروا كذلك على الجبرية إنكار كسب الأعمال : وهو جحود للأمر الشرعى ، وأنكروا عليهم التسوية بين التقديرين الشرعى والكونى ، وقد كان غلاتهم يقولون : إن كنا مخالفين فى الأمر الشرعى فنحن موافقون فى الأمر القدرى الكونى .

قال ابن القيم فى النونية مبيناً ضلالهم :

وإذا ارتفعت دريجة أخرى رأيت ... الكل طاعات بلا عصيان

إن قيل قد خالفت أمر الشرع قل ... لكن أطعت إرادة الرحمن

وهذا يدل على أن السلف حين أنكروا على هاتين الفرقتين كان عندهم علم سابق بالفرق بين ما هو كونى مخلوق ، وما هو شرعى دينى مأمور به ، وكيف لا يكون لهم علم بذلك ، وهم مأمورون باتباع ما هو شرعى دينى مأمور به على سبيل التعبد ، وترك ما هو كرنى معارض مخلوق على سبيل الفتنة والامتحان .

وقد بيّن الله تعالى فى القرآن كيف أن المشركين يبغضون كل ما هو شرعى دينى ويميلون إلى كل ما هو كونى قدرى ، ويحتجون به على الكفر والشرك والمعاصى كما قال تعالى : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ** (٣٥) ﴾ [النحل : ٣٥] .

وقد وجد فى الصوفية القدامى من يبرر التجاوز عما هو شرعى والميل إلى ما هو كونى ، على اعتبار أنه من جملة المراد لله تعالى ، كما حكى عن الجيلى أنه قال :

وأسلمت نفسى حيث أسلمنى الهوى ... ومالى من حكم الحبيب تنازع
إذا كنت فى حكم الشريعة عاصياً ... فإنى فى علم الحقيقة طائع

وعلم الحقيقة يراد به عند الصوفية شهود الحقيقة الكونية ، وفيه لا يرون مختلفات ولا متضادات فى الخلق ولا فى الأمر ، فالسماء والأرض شىء واحد ، والكفر والإيمان شىء واحد ، والشرع والزندقة شىء واحد ، والخالق والمخلوق شىء واحد ، وهذا هو غاية علوم العرفان عندهم [تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً] .

الشاهـد :

أن الواقع يدل على ثبوت المعرفة والتفصيل بهذا التقسيم ، وقيام الاعتقاد عليه عند السلف وإن كانت الأسماء غير مستخدمة .

وقد علم كل من له نظر فى حقائق الأمور أن منتهى الضلال يتأتى من الجهل بالنصوص ، والجهل بفحواها ومقاصدها ، وكلا الأمرين ممتنع عند السلف الصالح ، فهم أحفظ الناس للنصوص ، وأعلم الناس بمقاصدها .

والذى ينبغى التأكيد عليه أن اعتقاد السلف لم يكن رد فعل لما نشأ من أفكار الفرق المخالفة الضالة المنحرفة ، إنما كان علمهم سابقاً لكل من خالفهم فيه ، ولذلك فقد حاجوهم به على الإجمال والتفصيل ، وقد كانوا جميعاً متفقين على ذلك مع تباعد ديارهم ، وهذا يدل على وحدة مشاربهم ومصادرهم .

وعودة إلى أدلة الاستقراء من القرآن نجد أن القضاء ينقسم قسمين قضاء كونى وقضاء شرعى ، والحكم ينقسم قسمين حكم كونى وحكم شرعى ، والإرادة كذلك ، والكلمات والبعث والتحريم والإرسال والإيتاء كذلك ، بحيث لا يستطيع الباحث أن يجد مفراً من الخضوع لهذا التقسيم ، الذى اتفق عليه أئمة التوحيد لبيان الفارق بين ما هو مخلوق كونى مفعول ، وما هو أمر شرعى محبوب ، ولا يمكن أبداً أن تكون الآيات الدالة على أوامر الله تعالى القهرية - التى لا مناص من وقوعها ولا حيلة فى ردها كما بين النبى ﷺ من حديث ثوبان وفيه قال : « **وإن ربى قال يا محمد : إنى إذا قضيتُ قضاءً فإنه لا يُرد** » (١) - متماثلة مع أوامر الله تعالى الشرعية التى قدر فيها الاختيار لتقع

(١) رواه مسلم فى الفتن وأشراط الساعة (٢٨٨٩) والترمذى فى الفتن (٢١٧٦) وأبو داود فى الفتن (٤٢٥٢) وابن ماجة فى الفتن (٣٩٥٢) وأحمد فى المسند (١٦٦٦٦) .

أو لا تقع كما بين تعالى فى كتابه من تمرد الكفرة والمشركين على أوامره وكتبه ورسله .

قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [الأنعام : ٤٢] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ [المؤمنون : ٧٦] ، فهذا بالتأكيد لا يخص الأوامر الكونية ، وإلا فما كان لهم فيها نظر ولا اختيار ، وذلك لامتناعها عليهم بخلاف الأوامر الشرعية ، التى يجوز فيها الاختيار ، ولذلك وقع منهم التمرد وعدم الإذعان .

قال الجصاص المولود سنة ٣٠٥ المتوفى ٣٧٠ هجرية فى أحكام القرآن (٤/٤٤) : وقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴾ [المائدة : ٣] ونحوها تحريم حكم وتعبد ، لا تحريم منع فى الحقيقة ، ويستحيل اجتماع تحريم المنع وتحريم التعبد فى شيء واحد ؛ لأن الممنوع لا يجوز حظره ولا إباحته ، إذ هو غير مقدور عليه والحظر والإباحة يتعلق بأفعالنا ، ولا يكون فعلاً لنا إلا وقد كان قبل وقوعه منا مقدوراً لنا . (انتهى) .

ولأجل ذلك لا يمكن أن تكون كلمات الله تعالى الكونية التى لا يستطيع أحد أن يتجاوزها أو يخالفها هى نفسها الكلمات الشرعية ، التى يخالفها الكفار واليهود والنصارى والمجوس ، ولو كانت الكلمات الشرعية هى هى الكلمات الكونية وأراد الله تعالى بالعباد الهدى والتوبة ، لكان الناس جميعاً على هدى وتوبة شاءوا أم أبوا كرهاً عنهم ؛ بسبب أنها كونية لا تخالف ولا ترد .

وكذلك لا يمكن أن يكون القضاء فى قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا

تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء : ٢٣] ، الذى أمر الله فيه عباده كلهم أجمعين بالتوحيد هو نفسه القضاء الذى فى قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا (٤) ﴾ [الإسراء : ٤].

ذلك لأن الأول وقعت فيه المخالفة حتى عُبد مع الله تعالى غيره ، أما الثانى فقد حكم الله تعالى فيه بوقوع الفساد والضلال من بنى إسرائيل حتماً ، حيث لا يمكن أن يمانع أو يرد ؛ فدل ذلك على وجود الفارق بين ما هو شرعى وما هو كونى .

وقد بين ابن القيم – رحمه الله تعالى – أن من لم يفرق بين الكلمات الكونية والشرعية فهو جهمي العقيدة . فقال : وقد اجتمع النوعان فى قوله : ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ [التحريم : ١٢] ، فكتبه كلماته التى يأمر بها وينهى ويحل ويحرم ، وكلماته التى يخلق بها ويكون ، فأخبر أنها ليست جهمية تنكر كلمات دينه وكلمات تكوينه وتجعلها خلقاً من جملة مخلوقاته (انظر شفاء العليل لابن القيم ص ٢٨٢) .

وقد فصل ذلك – رحمه الله تعالى – فى شفاء العليل (ص٢٨١) هذا التقسيم فقال : الباب التاسع والعشرون فى انقسام القضاء والحكم والإرادة والكتابة والأمر والإذن والجعل والكلمات والبعث والإرسال والتحريم والإيتاء إلى كونى متعلق بخلقه ، وإلى دينى متعلق بأمره ، وما يحقق ذلك من إزالة اللبس والإشكال . وهذا الباب متصل بالباب الذى قبله ، وكل منهما يقرر لصاحبه ، فما كان من كونى فهو متعلق بربوبيته وخلقه ، وما كان من الدينى فهو متعلق بإلهيته وشرعه ، وهو كما أخبر عن نفسه سبحانه له الخلق والأمر ، فالخلق قضاؤه وقدره وفعله والأمر شرعه ودينه ، فهو الذى خلق وشرع وأمر ، وأحكامه

جارية على خلقه قدراً وشرعاً ، ولا خروج لأحد عن حكمه الكونى القدرى .

وأما حكمه الدينى الشرعى فيعصيه الفجار والفساق ، والأمران غير متلازمين ، فقد يقضى ويقدر ما لا يأمر به ولا يشرعه ، وقد يشرع ويأمر بما لا يقضيه ولا يقدره ، ويجتمع الأمران فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم ، وينتفى الأمران عما لم يقع من المعاصى والفسق والكفر .

وينفرد القضاء الدينى والحكم الشرعى فيما أمر به وشرعه ولم يفعله المأمور ، وينفرد الحكم الكونى فيما وقع من المعاصى ، إذا عرف ذلك : فالقضاء فى كتاب الله نوعان كونى قدرى كقوله : ﴿ **فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ** ﴾ [سبأ : ١٤] ، وقوله : ﴿ **وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ** ﴾ [الزمر : ٧٥] ، وشرعى دينى كقوله : ﴿ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** ﴾ [الإسراء : ٢٣] ، أى أمر وشرع ولو كان قضاء كونياً لما عبد غير الله .

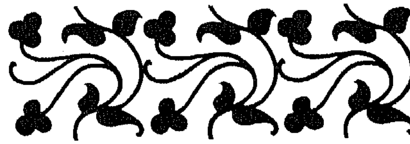
والحكم أيضاً نوعان ، فالكونى كقوله : ﴿ **قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ** ﴾ [الأنبياء : ١١٢] ، أى افعل ما تنصر به عبادك وتخذل به أعداءك ، والدينى كقوله : ﴿ **ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ** ﴾ [الممتحنة : ١٠] ، وقوله : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ** ﴾ [المائدة : ١] ، وقد يرد بالمعنيين معاً كقوله : ﴿ **وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا** ﴾ [الكهف : ٢٦] ، فهذا يتناول حكمه الكونى وحكمه الشرعى .

والإرادة أيضاً نوعان : فالكونية كقوله تعالى : ﴿ **فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ (١٦)** ﴾ [البروج : ١٦] وقوله : ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً** ﴾ [الإسراء : ١٦] ، وقوله : ﴿ **إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ** ﴾ [هود : ٣٤] ، وقوله : ﴿ **وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ**

الْوَارِثِينَ ﴿٥﴾ ﴾ [القصص : ٥] .

والدينية كقوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾[البقرة : ١٨٥] ، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٧] ، فلو كانت هذه الإرادة الكونية لما حصل العسر لأحد منا ، ولوقعت التوبة من جميع المكلفين . (انتهى) .

وهكذا فصل ابن القيم - رحمه الله تعالى - ذلك التقسيم فى كتابه العظيم [الحكمة والتعليل] ، فمن أراد الزيادة فليرجع إليه ، ففيه الفائدة الكبرى .



المشيئة والمحبة

هل يريد الله أمراً لا يحبه ؟ ، وهل هناك فرق بين المشيئة والمحبة ؟ .

والجـواب : نعم ، هناك فرق بين المشيئة والمحبة ، وليس كل مراد الله تعالى محبوباً له ، وعلى ذلك فالمراد نوعان :

الأول : مراد لنفسه ، أى لما فيه من الخير ، كخلق الأنبياء والمرسلين والمؤمنين ، وهذا كله محبوب لذاته .

الثـانى : مراد لغيره ، بمعنى أنه غير مقصود لذاته ، لأنه مبغض مكروه ، وإنما هو مقصود لحكمة مقصودة أو لمحبوب آخر ، كخلق إبليس وخلق الكافرين ، وخلق المحرمات والفواحش . فهذه كلها مبغضة لذاتها ، ولكنها مطلوبة لغيرها ، وكل مقصود لغيره ينتهى فى النهاية إلى مراد المقصود لذاته .

وعلى ذلك فقد يشاء الله تعالى ما يحب ، وقد يشاء ما لا يحب ، فليس كل ما شاء الله تعالى محبوباً له مأموراً به .

وأهل السُّنة يفرقون بين المشيئة والمحبة ، وأهل الباطل لا يفرقون بينهما ، فيقولون : إن كل ما شاءه الله تعالى فهو محبوب له مأمور به ، وهذا من أعظم الباطل .

وفى مشيئة الله تعالى لما هو مراد لغيره حكم كثيرة ، ومن جهل ذلك فقد نقض فى حكمة الله تعالى وربوبيته ، ومن فقه ذلك فقد وقف على كل أصول الإيمان والإسلام والإحسان ، وأثبت صفات الله تعالى كلها وأفعاله ، وأثبت آثارها ومقتضياتها .

ولو سألت لماذا يشاء الله تعالى ما لا يحب وخلق ما يكره ؟ .

فالجواب :

الأول : لأن ذلك من لوازم الربوبية ، فالله تعالى قادر على خلق المتضادات والمتنوعات ، فهو يخلق ما يشاء على غير مثال ، وذلك حتى لا يجد طاعن مطعناً فى إرادة الله الشاملة الكاملة ، فيقول هو يقدر على كذا ولا يقدر على كذا ، بل هو جلت قدرته على كل شيء قدير ، فيخلق ذكراً كآدم عليه السلام من طين ، ويخلق من الذكر بمفرده أنثى ، ويخلق من الذكر والأنثى معاً ذكراً وأنثى ، ومن الأنثى بمفردها ذكراً ، وذلك كما قال تعالى : ﴿ كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾ [آل عمران : ٤٧] .

الثانى : أن هذه المخلوقات التى شاء الله تعالى إيجادها مخلوقة لغيرها ، وليست مخلوقة لذاتها ، أى : مخلوقة لمحبوب مراد لا يتأتى إلا بوجودها كما تقدم .

فالله تعالى شاء ما كره من الأشياء وخلقها وأوجدها ؛ لأجل إظهار صفاته تعالى على أحسن حال وأكمل بيان ، وحتى تنشأ عبادات واستغاثات ونداءات لا يمكن أن تكون إلا فى وجود هذه المخلوقات الفاسدة أو الكافرة .

فالاستغاثة لطلب النصر من الله تعالى تقتضى وجود ظالم ومظلوم وظلم ، وطلب الهداية يقتضى وجود ضال وضلال ومريد للضلال .

فسؤال الله تعالى بصفاته وأسمائه يقتضى وجود مقتضيات تستوجب ذلك السؤال .

عقيدة إبليس في القدر

إن إبليس وهو أعدى أعداء الله تعالى فى الأرض قد جمع بين الضدين ، فهو يثبت القدر لله تعالى تبعاً للجبرية وخلافاً للقدرية ، ويثبت فعله وكسبه ولكن على طريقة القدرية ، فهو يرى أنه خالق لعمله ، وهذا على خلاف الجبرية . فهو فى الأولى من القدرية الجبرية ، وفى الثانية من القدرية النفاة ، الذين ينفون قدرة الله تعالى على خلق أفعال العباد ، وينسبونها لأنفسهم .

فهو جبرى من وجه وقدرى من وجه ، ويتحقق ذلك فى قوله : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) ﴾ [الحجر : ٣٩] ، وأخص ما اتصف به إبليس هو نقض حكمة الله تعالى فى الخلق والأمر ، حتى جعل نفسه مضاهياً لله تعالى ، وألزم نفسه أن يفعل ما يشاء ، وتعهد بأن يغوى بنى آدم ، واتبع هواه ، فأضله الله تعالى على علم به ، وطرده من رحمته ؛ ليكون من الخاسرين .

وهو – أى إبليس – من أكبر المحتجين بالقدر على المعاصى والسيئات ، وهذا هو دين المشركين ، وإثباته للقدر لا يعنى أنه مؤمن به إيمان المؤمنين ، بل هو فى حقيقته مكذب ضال ، يدعو إلى جميع المذاهب الضالة والمنحرفة ؛ طالما تدفع بنى آدم إلى الكفر بالله تعالى . وهذا يدل على أن إثباته للقدر لم يكن إلا لإبطال الأمر والنهى . وإبليس مع إثباته للقدر على طريقة الجبرية لم يقل أن حركته كحركة المرتعش ، ولم يقل أنه كورقة فى مهب الريح لا كسب له ولا فعل ، كما يقول الجبرية ، بل إنه لما نسب الفعل إلى نفسه زعم أنه قادر عليه وخالق له على طريقة القدرية ، ولكنه استثنى منه القدرة على إغواء عباد الله الصالحين ؛ لأن الله تعالى لن يمكنه من ذلك ، وهذا الاستثناء فى القدرة

الاختيارية مخالف لمعتقد القدرية ، ومع ذلك فإبليس شيخ لكل الفرق الضالة من القدرية والجبرية ، وأهل الأهواء والمتكلمين والاتحادية ، وفلاسفة الفناء المسقطين للأوامر والتكاليف .

قال ابن تيمية فى الفتاوى (١٦/٢٣٨) : وأما القدرية الإبليسية فهم الذين يقرون بوجود الأمر والنهى من الله ، ويقرون مع ذلك بوجود القضاء والقدر منه ، لكن يقولون هذا فيه جهل وظلم . فإنه بتناقضه يكون جهلاً وسفهاً ، وبما فيه من عقوبة العبد بما خلق فيه يكون ظلماً . وهذا حال إبليس فإنه قال: ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) ﴾ [الحجر : ٣٩] ، فأقر بأن الله أغواه ، ثم جعل ذلك عنده داعياً يقتضى أن يغوى هو ذرية آدم .

وإبليس هو أول من عادى الله وطغى فى خلقه وأمره ، وعارض النص بالقياس ولهذا يقول بعض السلف : أول من قاس إبليس ، فإن الله أمره بالسجود لآدم ، فاعترض على هذا الأمر بأنى خير منه ، وامتنع من السجود ؛ فهو أول من عادى الله ، وهو الجاهل الظالم ، الجاهل بما فى أمر الله من الحكمة ، الظالم باستكباره الذى جمع فيه بين بطر الحق وغمط الناس . ثم قوله لربه : [فبما أغويتنى لأفعلن] جعل فعل الله - الذى هو إغواؤه له - حجة له ، وداعياً إلى أن يغوى ابن آدم ، وهذا طعن منه فى فعل الله وأمره ، وزعم منه أنه قبيح ، فأنا أفعل القبيح أيضاً ، فقاس نفسه على ربه ، ومثل نفسه بربه ، ولهذا كان مضاهياً للربوبية كما ثبت فى صحيح مسلم عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « **إن إبليس يضع عرشه على الماء ثم يبعثُ سراياه فأدناهم منه منزلةً أعظمهُم فتنةً يجىء أحدهم فيقول : فعلت كذا وكذا فيقول ما صنعت شيئاً قال : ثم يجىء أحدهم فيقول : ما تركته حتى فرقْتُ بينه وبين امرأته**

قال : فيدنيه منه ويقول : نعم أنت » . (انتهى) .

فقد تبين مدى احتجاج إبليس بالقدر ، وتبين أيضاً كيف عارض أمر الله تعالى بفعله القبيح وظنه أنه قادر عليه وأنه لن يتوانى عن إضلال الخلائق ، غير أنك ستلاحظ مع شدة وقاحته وطغيانه كيف أقر بكل ذلة وهوان أنه لا يستطيع أن يغوى عباد الله الصالحين ، وذلك كما قال تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ (٤٠) قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ (٤١) إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ (٤٢) ﴾ [الحجر : ٣٩ - ٤٢] .

قال ابن القيم فى النونية :

من عارض المنصوص بالمعقول ... قدماً أخبرونا يا أولي العرفان
أو ما عرفتم أنه قدري ... والجبري أيضاً ذاك فى القرآن
إذ قال قد أغويتنى وفتنتني ... لأزينن لهم مدى الأزمان
فاحتج بالمقدور ثم أبان ... أن الفعل منه بغية وزيان
فانظر إلى ميراثهم ذا الشيخ ... بالتعصيب والميراث بالسهمان
فسألتكم بالله من وراثه ... منا ومنكم بعد ذا التبيان

قال أحمد بن إبراهيم فى شرح القصيدة (٣٢٢/٢) : حاصل كلام الناظم فى هذه الأبيات أن أصل العداوة بيننا وبينكم يا معشر من عارض أمر الله بقياسه وعقله من حين أمر الله إبليس بالسجود لآدم فعصى ، وعارض أمر الله بالعقل والقياس ، وذلك فيما حكى الله عنه وهو قوله : ﴿ قَالَ لَمْ أَكُن لأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ (٣٣) ﴾ [الحجر : ٣٣] ، وقوله : ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾ [الأعراف :

١٢] ، يعنى النار خير وأفضل من الطين ، فأنا خير من آدم ، فهذا معارضة اللعين للأمر بالعقل والقياس .

وقوله : وأتى التلاميذ الوقاح فعارضوا أخباره ... إلخ ، أى أن النفاة عارضوا الأخبار بالفشر والهذيان ، وقالوا : العقل يعارض النقل ، والقواطع تعارض اللفظية ، والأدلة اللفظية لا تفيد اليقين ، ونحو ذلك أن إبليس حين احتج بالقدر وهو قوله : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) ﴾[الحجر : ٣٩] فاحتج أولاً بالقدر والجبر وهو قوله : ﴿ بِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ ثم قال : ﴿ لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٣٩] فتبعته القدرية المجبرة فى الاحتجاج بالقدر ، وأنهم مجبورون على أفعالهم ، وتبعته القدرية النفاة ، وهم الذين زعموا أن أفعال العباد غير مخلوقة فى قوله : ﴿ لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ فالقدرية المجبرة تبعوه فى الجبر ، والقدرية النفاة تبعوه فى نفي خلق أفعال العباد ، فالطائفتان قد عارضتا المنصوص بالمعقول . (انتهى) .

وإن أكبر آفات إبليس أنه لم يتعذر عن ذنبه حين أذنب ، ولم يجره علمه بالعقوبة الواقعة عليه أن يتذلل إلى ربه تعالى ذكره ، ويطلب العفو والصفح كما فعل آدم عليه السلام ، وإنما رضى بالضلال وأحبه ، ومال إليه واستأنس به وانشرح صدره له ، وتعهد بنشره والدعوة إليه ، وتجييش الجيوش من أجله فخالف مراد الله تعالى الشرعى ، وأعلن الحرب على الله رب العالمين ، فاستحق بذلك اللعنة والطرد من رحمة الله تعالى إلى أبد الآبدين .

فمن سلك سبيله واختار اختياره بلغ منتهاه من الطرد واللعنة والنار – والعياذ بالله من كل شر وسوء – ومن خالفه فى كل شىء واتخذه عدواً له على الدوام نال رضى الله تعالى على كل حال ، اللهم وفقنا إلى هداك ورضاك يارب .

عقيدة أهل الأهواء في القدر

كان أتباع الفرق والمذاهب الضالة السالفة أصحاب شبهات تهرف في الضلالة وتتقلب في الفتنة ، كما هو الحال في أصحاب الأهواء ، ولكن أصحاب الأهواء ليسوا أتباع مدارس فكرية ثابته ، تضبط المصطلحات وتنظم الأعمال ، كما هو الحال في أصحاب الفرق ، إنما يتقلبون في كل فكرة ، مهما كانت متضاربة مع الأخرى ، ويعملون كل عمل ، مهما كان شاذاً عن الواقع الذي يعيشون فيه ، طالما أنه يتناسب مع أهوائهم ، فهؤلاء لا ضابط لهم ولا مبدأ لهم ، فهم يتقلبون في الأهواء أينما تقلبهم ، وتتجارى بهم كما يتجارى الكلب بصاحبه . وهم أشر الناس ، وأبعدهم عن صراط الله المستقيم .

ولذا فقد تجد أحدهم معتزلياً في أعمال العباد ، جهمياً في الأسماء ، أشعرياً في الصفات مرجئيا في الإيمان ، وهكذا يهميون في كل واد ، ويهرفون في كل ضلالة ، وعلى سبيل المثال : فالنجارية أتباع حسين بن محمد النجار يوافقون المعتزلة في مسائل الصفات والقرآن والرؤية ، ويوافقون الجبرية في خلق الأعمال والاستطاعة .

فما إذاً مذهب أهل الأهواء في الجبر والاختيار ؟ :

والجـواب : أن أهل الأهواء إذا أنعم الله تعالى عليهم بالنعم قالوا : هذا هو اجتهادنا ، وهذا هو فكرنا ، وهذه هي « التكنولوجيا الحديثة » وهذا هو التطور المذهل ، فمن ملك الآلة فقد ملك كل شيء ، وفعل كل شيء ، ولا يعجزه شيء . إن كسبوا قالوا : « بفضلنا » ، وإن نجوا من مهلكة قالوا : « لولانا » ، وهؤلاء هم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ **يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ**

يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [النحل : ٨٣] ، فينسبون كل نعمة إلى أنفسهم ، ويجحدون كل فضل من الله تعالى .

وهذا الاعتقاد من ضلال القدرية ، الذين جعلوا العبد خالقاً لعمله ، والأسباب معطلة عن مسببها ، والصنائع معطلاً عن مصنوعه .

وأهل الأهواء فى المعاصى والسيئات لا يثبتون لأنفسهم كسباً ولا قوة ولا فعلاً ولا تأثيراً البتة ، إنما ينسبون ذلك كله إلى الله تعالى ، كما ينسبون إليه كل الصفات الرديئة ، والأفعال الخبيثة ، وهذا هو معتقد الجبرية الذى خلع عن العبد كل مسئولية ، وهدم كل تكليف ، وجعل الفعل فعل الله فقط ، ولا فعل للعبد البتة .

الشاهد من ذلك :

أن أهل الأهواء قدرية فى الخيرات والفضائل والنعم ، جبرية فى المعاصى والسيئات .



أقسام الناس في القدر إجمالاً

قال ابن القيم - رحمه الله - فى روضة المحبين (٦١/١) : فانقسم الخلق فى هذا الابتلاء فريقين :

فريقاً : داروا مع أوامره ومحابه ، ووقفوا حيث وقف بهم الأمر ، وتحركوا حيث حركهم الأمر ، واستعملوا الأمر فى القدر ، وركبو سفينة الأمر فى بحر القدر ، وحكموا الأمر على القدر ، ونازعوا القدر بالقدر ، امتثالاً لأمره واتباعاً لمرضاته ، فهؤلاء هم الناجون .

والفريق الثانى : عارضوا بين الأمر والقدر ، وبين ما يحبه ويرضاه وبين ما قدره وقضاه ، ثم افترقوا أربع فرق : فرقة كذبت بالقدر محافظة على الأمر فأبطلت الأمر من حيث حافظت على القدر ، فإن الإيمان بالقدر أصل الإيمان بالأمر ، وهو نظام التوحيد فمن كذب بالقدر نقض تكذيبه إيمانه ، وفرقة ردت الأمر بالقدر وهؤلاء من أكفر الخلق ، وهم الذين حكى الله قولهم فى القرآن إذ قالوا : ﴿ **لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ** ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ، وقوله تعالى : ﴿ **لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ** ﴾ [النحل : ٣٥] ، وقالوا أيضاً : ﴿ **وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم** ﴾ [الزخرف : ٢٠] ، وقالوا أيضاً : ﴿ **أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ** ﴾ [يس : ٤٧] فجعلهم الله سبحانه وتعالى بذلك مكذبين خارصين ليس لهم علم ، وأخبر أنهم فى ضلال مبين وفرقة دارت مع القدر فسارت بسيره ، ونزلت بنزوله ، ودانت به ، ولم تبال وافق الأمر أو خالفه ، بل دينها القدر . فالحلال ما حل بيدها قدراً ، والحرام ما

حرمته قدراً ، وهم مع من غلب قدراً من مسلم أو كافر ، براً كان أو فاجراً ، وخواص هؤلاء وعبادهم لما شهدوا الحقيقة الكونية القدرية صاروا مع الكفار المسلطين بالقدر ، وهم خفراؤهم ، فهؤلاء أيضاً كفار ، وفرقة وقفت مع القدر مع اعترافها بأنه خلاف الأمر ، ولم تدن به ولكنها استرسلت معه ، ولم تحكم عليه الأمر ، وعجزت عن دفع القدر بالقدر اتباعاً للأمر ؛ فهؤلاء مفرطون ، وهم بين عاجز وعاص لله .

وهؤلاء الفرق كلهم مؤتمون بشخيهم إبليس – لعنه الله – فإنه أول من قدم القدر على الأمر وعارضه به وقال : ﴿ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) ﴾ [الحجر : ٣٩] ، وقال : ﴿ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ (١٦) ﴾ [الأعراف : ١٥] فرد أمر الله بقدره ، واحتج على ربه بالقدر ، وانقسم أتباعه أربع فرق كما رأيت ، فإبليس وجنوده أرسلوا بالقدر إرسالاً كونياً ، فالقدر دينهم ، قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا (٨٣) ﴾ [مريم : ٨٣] فدينهم القدر ومصيرهم سقر ، إلى أن قال : فتأمل هذه المسألة فى القدر والأمر وانقسام العالم فيها إلى هذه الأقسام الخمسة ، وبالله التوفيق . (انتهى) .



مناظرة الإسفراييني (*)
مع القاضي عبد الجبار المعتزلي في القدر

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٤٥١) : ويقال إن بعض أئمة السُّنة أحضر للمناظرة مع بعض أئمة المعتزلة فلما جلس المعتزلي قال : سبحان من تنزه عن الفحشاء . فقال السني : سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء .

فقال المعتزلي : أيشاء ربنا أن يُعصى ؟ فقال السنى : أفيعصى ربنا قهراً ؟ ، فقال المعتزلى: أرأيت إن منعنى الهدى وقضى عليّ بالردى أحسن إليّ أو أساء ؟ فقال السنى : إن كان منعك ما هو لك فقد أساء ، وإن كان منعك ما هو له فإنه يختص برحمته من يشاء فانقطع . (انتهى) .

ماذا يستفاد من هذه المناظرة ؟ :

[١] أن المعتزلى أراد أن ينزه الله تعالى عن نسبة السوء والفحشاء إليه ، وهذا شيء حسن لو وقف عليه وانتهى إليه . ولكنه أراد أن ينفى قدرة الله تعالى على خلق ذلك الشر ، وجعله بقدرة المخلوقين ؛ فجعل فى الكون خالقين مع الله تعالى ، وهذا هو مذهب المعتزلة ، وهم بذلك أحقر من المجوس الذين يجعلون للكون خالقين اثنين فقط . وعند أبى داود فى كتاب السنة (٤٦٩١) عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال : « **القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم** » . (حديث حسن ، أنظر صحيح الجامع للعلامة الألبانى برقم ٤٤٤٢) .

---

(١) كان أبو إسحاق الإسفراييني فقيهاً شافعياً ومتكلماً أصولياً وهو من أئمة الأشاعرة ونضاله عن أرائهم مشهور ومعلوم .

وقد كان رد أبى إسحاق مبنياً على أن الله تعالى خالق كل شيء إذ قال : « سبحان من لا يقع فى ملكه إلا ما يشاء » ، لأنه لو وقع فى ملك الله تعالى ما لا يشاء لكان ذلك ناقضاً لربوبيته . وعلى ذلك فإنكار قدرة الله تعالى على خلق الشر نقض فى ربوبية الله تعالى بالالتزام .

حكى الخلال عن الإمام أحمد وكان يقول : لو لم يجز أن يفعل الله تعالى الشر لما حسنت الرغبة إليه فى كشفه . (العقيدة للإمام أحمد٢/١٢٣) .

قال ابن حجر فى الفتح (١١/١٩٠) فى شرح قوله ﷺ « فاصرفه عنى واصرفنى عنه » - أى الشر - : فيه دليل لأهل السُّنة أن الشر من تقدير الله على العبد ، لأنه لو كان يقدر على اختراعه لقدر على صرفه ، ولم يحتج إلى طلب صرفه عنه . (انتهى) .

وفى هذا دليل على أن الله تعالى خلق الشر وخلق القوة التى قامت به . فقد خلق إبليس وخلق فعله ووساوسه ، وخلق الخمر وخلق ما تحدثه من السكر ، وخلق الأصنام وخلق الضلال الذى يتأتى منها .

[٢] أن المعتزلى كان جاهلاً بالفرق بين المشيئة الكونية ، المستلزمة لوقوع المراد ، وفيها الخلق العام الشامل لكل الموجودات ، خيرها وشرها ، وبين المشيئة الشرعية التى لا يكون فيها إلا ما يحبه الله تعالى ويرضاه ، وهى لا تستلزم وقوع المراد إلا إذا كان متعلقاً بالمشيئة الكونية . والقرآن الكريم يذكر كلا النوعين ويفرق بينهما .

وفى المشيئة الكونية يشاء الله تعالى أن يعصى لحكم كثيرة ، ولكنه فى المشيئة الشرعية لا يحب ذلك أبداً ولا يأمر به ، ولذلك فهو سبحانه وتعالى لا يسوى بين الطائعين والعاصين ولا بين المسلمين والمجرمين . قال تعالى :

﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾ ﴾ [ص : ٢٨] .

[٣] أن المعتزلى سأل السؤال الذى يعلمه إبليس أعوانه فى كل زمان ومكان ليشككهم فى حكمة الله تعالى فى الخلق والأمر ، وكذلك ليشككهم فى عدله تبارك وتعالى ورحمته ، فقال : أرأيت إن منعنى الهدى وقضى عليّ بالردى أحسن إليّ أو أساء ؟ .

فأجاب الإسفرايينى بأحسن جواب فقال له : « إن كان منعك ما هو لك ، فقد أساء ، وإن كان منعك ما هو له ، فإنه يختص برحمته من يشاء » ، وذلك أن الله تعالى لا يجب عليه حق لأحد ، إلا أنه يتفضل على من يشاء ويمنع عمن يشاء ، فالمنع والعطاء لا يلحقه الظلم على أى حال ، وذلك لأن الظلم عند العرب كما بين العلماء إنما يأتى من تصرف المتصرف فى غير ملكه ، والله تعالى يتصرف فى ملكه فإن أعطى فذلك منه فضل ، وإن منع فذلك منه عدل .

قال إياس بن معاوية : ما كلمت أحداً من أهل الأهواء بعقلى كله إلا القدرية ، فإنى قلت لهم : ما الظلم فيكم ؟ فقالوا : أن يأخذ الإنسان ما ليس له . فقلت لهم : فإن لله كل شيء . (انظر اعتقاد أهل السُنة للالكائى ٦٩١/٤ والسُنة للخلال ٥٥٩/٣) .

ولقد سبق فى علم الصحابة وأوائل التابعين الثقات الرد على تلك المقولة حيث أرجعوا تنوع المقادير إلى مشيئة الله تعالى وكمال تصرفه فى ملكه .

روى مسلم فى القدر (٢٧٥٠) وأحمد فى المسند (١٩٤٣٤) عن أبى الأسود الديلىّ قال : قال لى عمران بن الحُصين : أرأيت ما يعمل الناس اليوم

ويكدحون فيه ، أشيءٌ قُضي عليهم ومضى عليهم من قدر ما سبق أو فيما يُستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبت الحُجّة عليهم ، فقلت : بلى شيءٌ قُضي عليهم ومضى عليهم ، قال : فقال : أفلا يكون ظُلما ، قال : ففزعت من ذلك فزعاً شديداً وقُلت : كلُ شيء خلق الله وملك يده ، فلا يُسأل عما يَفعلُ وهم يُسألون ، فقال لي : يرحمك الله ، إني لم أُردْ بما سألتك إلا لأحْزِر عقلك . إن رجُلين من مُزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا يارسول الله : أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه ، أشيءٌ قُضي عليهم ومضى فيهم من قَدَرٍ قد سبق أو فيما يُستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحُجة عليهم ، فقال : لا ، بل شيءٌ قُضي عليهم ومضى فيهم وتصديقُ ذلك في كتاب الله عز وجل ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨) ﴾ [الشمس : ٧، ٨] . الحديث .

فالله تعالى يتصرف في ملكه كما يشاء ، فله أن يمن على من يشاء ، وله أن يخذل من يشاء ، فقد خلق الله تعالى الجنة وخلق لها أهلاً ، وخلق النار وخلق لها أهلاً . فهو تعالى : ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (٢٣) ﴾ [الأنبياء : ٢٣] .

غير أن رد الخلق إلى محض المشيئة مخالف لمنهج أهل السُنة إذا كان مجرداً من الحكمة كما يظن الأشاعرة وغيرهم .

وعلى ذلك فيضاف إلى ما قاله الإسفراييني - رحمه الله تعالى - وهو من أئمة الأشاعرة - أن ما شاءه الله تعالى من أمر الخلق لم يكن مجرداً من الحكمة - كما يعتقدون - أو الرحمة أو العدل ، بل إن العدل والرحمة والحكمة كل ذلك مقترن بتلك المشيئة دائماً وأبداً ، لا ينفصم عنها ولا ينفك مهما كان نوع هذه المشيئة .

هذا بالإضافة إلى غير ذلك من الأجوبة المسكتة لهذا السؤال الخبيث ومنها :

[١] أن الله تعالى قد يجعل الذنب عقوبة للذنب ، والمعصية عقوبة للمعصية ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [الصف : ٥] ، وهذا من تمام عدله ، كما أنه تعالى يجعل الطاعة ثواباً للطاعة والنعمة ثواباً للشكر ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ ﴾ [الليل : ٥ - ٧] ، وقال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَٰؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ۝ ﴾ [الأنعام : ٥٣] ، وهذا من تمام فضله .

[٢] أن تقدير الله تعالى للعقوبة مترتب على ما كان من خروج الناس على ما فطرهم الله تعالى عليه من التوحيد ، وخروجهم أيضاً على دعوة الرسل ، وإعراضهم عن الحجج والبينات التى جاءوهم بها ، وتبديدهم للزمن والمهلة التى أعطاهم الله إياها ، ليراجعوا أنفسهم ويتوبوا إليه .

فثبوت العقوبة على هؤلاء من تمام العدل ، وذلك لأنه تعالى أقام الحجج والبراهين ، ولو هدى من هدى ، وتاب على من تاب ، فليس ذلك أمراً واجباً عليه من أحد ، إنما ذلك منته وفضله ورحمته ، وليس للعباد شيء يمتنون به على الله تعالى .

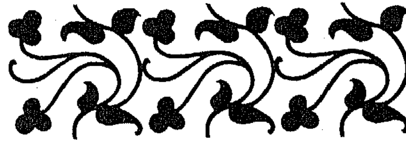
[٣] أن صاحب المعصية لا يعلم سابق علم الله تعالى فيه ، ومع ذلك فعلها باختياره لا بعلمه بما كتبه الله تعالى عليه .

فلو أن إنساناً سرق فقيل له لِمَ سرقت ؟ فقال : سرقت بما علمت من قدر الله !! لكان كاذباً ، لأنه لم يكن له علم بالقدر قبل أن يسرق ، حتى يكون

دافعاً له إلى أن يسرق ، إنما سرق باختياره وميله إلى السرقة ، وإن كان ذلك كله في علم الله السابق وتقديره الأزلي مكتوب ومقدر ، ولا مناص من وقوعه.

كان ينبغي على من طرح هذا السؤال الفاسد أن يشهد مع مقام ربوبية الله تعالى عليه وعلى الخلق أجمعين مقام الحمد والشكر .

فيحمد الله تعالى على جليل ذاته ، ويشكره على نعمائه ، ويعتذر عن ذنوبه وتقصيره ؛ وذلك لأن الله تعالى أقامه على فطرة التوحيد : وهي من أول الأصول المستوجبة لمحبته تعالى ذكره ، ولكنه شذ عن ذلك وأعرض واتبع شيطانه ، وأضله هواه ، فالخلل منه ومن نفسه .



مناظرة الإمام الأوزاعي مع غيلان الدمشقي القدري في عهد هشام بن عبد الملك

قال اللالكائى فى اعتقاد أهل السُنة (٧١٨/٤) : بلغ هشام بن عبد الملك أن رجلاً قد ظهر يقول بالقدر ، وقد أغوى خلقاً كثيراً ؛ فبعث إليه هشام فأحضره .

فقال : ما هذا الذى بلغنى عنك ؟ .

قال : وما هو ؟

قال : تقول إن الله لم يقدر على خلق الشر .

قال : بذلك أقول ، فأحضر من شئت يحاجني فيه ، فإن غلبته بالحجة والبيان علمت أني على الحق ، وإن هو غلبني بالحجة فاضرب عنقي .

قال : فبعث هشام إلى الأوزاعي فأحضره لمناظرته .

فقال له الأوزاعي : إن شئت سألتك عن واحدة ، وإن شئت عن ثلاث ، وإن شئت عن أربع .

فقال : سل عما بدا لك .

قال الأوزاعي :أخبرني عن الله عز وجل هل تعلم أنه قضى على ما نهى؟.

قال : ليس عندى فى هذا شيء .

فقلت – الأوزاعي – : يا أمير المؤمنين هذه واحدة .

ثم قلت له : أخبرني هل تعلم أن الله حال دون ما أمر ؟ .

قال : هذه أشد من الأولى .

فقلت : يا أمير المؤمنين هذه اثنتان .

ثم قلت له : هل تعلم أن الله أعان على ما حرم ؟ .

قال : هذه أشد من الأولى والثانية .

فقلت : يا أمير المؤمنين هذه ثلاث ، قد حل بها ضرب عنقه ؛ فأمر به هشام فضربت عنقه ، ثم قال للأوزاعي : يا أبا عمر فسر لنا هذه المسائل .

فقال : نعم يا أمير المؤمنين ، سألته : هل يعلم أن الله قضى على ما نهى؟ نهى آدم عن آكل الشجرة ، ثم قضى عليه فأكلها .

وسألته : هل يعلم أن الله حال دون ما أمر ؟ ، أمر إبليس بالسجود لآدم ثم حال بينه وبين السجود .

وسألته : هل يعلم أن الله أعان على ما حرم ؟ ، حرم الميتة والدم ، ثم أعاننا على أكله في وقت الاضطرار إليه .

قال هشام : والرابعة ما هي يا أبا عمرو ؟ .

قال : كنت أقول : مشيئتك مع الله أم دون الله ؟ فإن قال : مع الله فقد اتخذ الله شريكاً ، أو قال : دون الله فقد انفرد بالربوبية ، فأيهما أجابنى فقد حل ضرب عنقه بها .

قال هشام : حياة الخلق وقوام الدين بالعلماء . (انتهى) .

ماذا يستفاد من تلك المناظرة ؟ :

١ - إثبات الفرق بين القضاء الشرعى والقضاء الكونى فى أكل آدم من الشجرة .

٢ - أن الله تعالى يمن على من يشاء بالتوفيق ، ويخذل من يشاء بالحرمان .

فقد أمر إبليس بالطاعة ولم يعنه عليها ، فمنته فضل وخذلانه عدل ، ولا يجب على الله تعالى إلا ما أوجبه على نفسه ، ويكفى من تمام رحمته أن أرشد العباد إلى طاعته وحذرهم من عواقب معاصيه .

والعقلاء والأشراف يقولون :

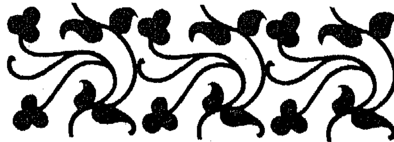
ليس على الناصح أكثر من النصيحة ، وما زاد عليها من المعونة والفضل فهو محض كرم لا يجب عليه ، وإن لم يزد عليها شيئاً فلا ملام عليه . ولله تعالى المثل الأعلى .

٣ – إثبات عظم رحمة الله تعالى بعباده خاصة عند الضرورة ، فالمشقة تجلب التيسير و ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾ [البقرة : ٢٨٦] فقد أباح الله تعالى لعباده أكل الميتة عند الضرورة ويسرها لهم .

٤ – أن مشيئة الله تعالى نافذة ، ومشيئة العباد تابعة لمشيئة الله تعالى ، وليست معها أو دونها . قال تعالى : ﴿ **وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (٣٠)** ﴾ [الإنسان : ٣٠] .

٥ – أن منكر القدر حلال الدم .

٦ – فضل العلم والعلماء .



أيهما يجوز الاحتجاج بالقدر على المعصية أم الاحتجاج بالقدر على المصيبة ؟

لا يجوز الاحتجاج بالقدر على المعصية لأن للمرء فيها مشيئة وكسباً ، وليس لديه علم مسبق بوقوعها .

ويجوز أن يحتج بالقدر على المصائب ، ويرضى بها ويحمد الله تعالى عليها ويقول : [قدّر الله وما شاء فعل] ، وذلك لأنه لا دخل له فيها ، كتابة ولا تقديراً ولا خلقاً ، أما ما يتعلق بالمصائب من جهة الكسب فهذه لا يجوز أن يعتذر منها بالقدر أو يحتج به عليها .

ودليل الاحتجاج بالقدر على المصيبة ما رواه البخارى عن عمرو عن طاوس سمعت أبا هريرة عن النبى ﷺ قال : « **احتجَّ آدمُ وموسى فقال له موسى : يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة ، قال له آدم : يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده ، أتلومنى على أمرٍ قدره الله عليَّ قبل أن يخلُقنى بأربعين سنةً ، فحجَّ آدمُ موسى ، فحَجَّ آدمُ موسى ثلاثاً** » [(١)] .

وهذا الحديث حجة على القدرية والمعتزلة الذين ينكرون علم الله الأزلى ، ولا يثبتون القدر لله تعالى .

قال البيهقى فى شعب الإيمان (٢٠٥/١) : وفى هذا دليل على تقدم علم الله عز وجل بما يكون من أفعال العباد ، وصدورها عن تقدير منه ، وأنه ليس لأحد من الآدميين أن يلوم أحداً على القدر المقدر الذى لا مدفع له . (انتهى) .

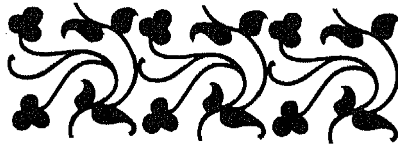
---

(١) متفق عليه . وقد سبق تخريجه .

أما معصية آدم عليه السلام من جهة كسبه فهذه يُلام عليها قبل التوبة ، أما بعدها فلا ، وذلك لأن التوبة تمحو آثار الذنوب .

وكما هو واضح من نص الحديث آن آدم عليه السلام لم يعتذر بالقدر عنها لأنها من كسبه ، إنما اعتذر بالقدر عن الخروج من الجنة ، والخروج من الجنة مصيبة مقدرة فى سابق علم الله تعالى على آدم عليه السلام فهى من فعل الله تعالى ، فهو الذى قدر هذا الإخراج بهذا التنظيم وعلى تلك الكيفة وفى هذا الزمن من الجنة ، ولم يكن لدى آدم عليه السلام علم بها ؛ فكيف يُلام على شيء لا يستطيع أن يغيره وليس له به علم ولا تقدير ولا إحاطة ؟ .

قال ابن حجر فى الفتح (١١/٥١٩) : قال الداودى فيما نقله ابن التين : إنما قامت حجة آدم لأن الله خلقه ليجعله فى الأرض خليفة ، فلم يحتج آدم فى أكله من الشجرة بسابق العلم لأنه كان عن اختيار منه ، وإنما احتج بالقدر لخروجه ، لأنه لم يكن بد من ذلك . (انتهى).



لوازم الاحتجاج بالقدر على المعصية

١ – إن كل محتج بالقدر لنفسه لا يقبل أن يحتج به لغيره على حق له ، ولا يقبل أن يحتج به فى جميع أمور الدنيا ، حتى يقف عن طلبها اعتماداً على ما كتب له .

٢ – إن الاحتجاج بالقدر تصحيح لدين الكفار وإبطال لدعوة الرسل .

٣ – إن الاحتجاج بالقدر على المعصية مخالف للفطر والعقول ، وإلا فهل يتصور أن يرى رجل رجلاً يزنى بامرأته ؛ وحين يهم بتأديبه يقول الزانى له معتذراً بالقدر : لا تلومنى على شىء ليس بيدى أن أفعل غيره ، فيتراجع المطعون فى عرضه ، ويقول للزانى : أنت حقاً معذور ، هذا مراد الله فيك ، ولا إرادة لك فى غيره ، ما فعلت إلا ما جبرت عليه . هذا لا يكون أبداً .

٤ – إن الاحتجاج بالقدر على المعصية إبطال لمبدأ الثواب والعقاب ، وما يترتب على ذلك من تسوية المؤمنين بالكفار والمتقين بالفجار ، وهذا كله يؤول إلى إنكار البعث والحساب والجنة والنار .

قال ابن تيمية فى دقائق التفسير (٢/٣٦٧) : وقول هؤلاء يظهر بطلانه من وجوه :

أحدها : أن الواحد من هؤلاء إما أن يرى القدر حجة للعبد ، وإما أن لا يراه حجة للعبد فإن كان القدر حجة للعبد فهو حجة لجميع الناس ، فإنهم كلهم مشتركون فى القدر ، وحينئذ يلزمه أن لا ينكر على من يظلمه ويشتمه ، ويأخذ ماله ، ويفسد حريمه ، ويضرب عنقه ، ويهلك الحرث والنسل ، وهؤلاء

جميعهم كذابون متناقضون ، فإن أحدهم لا يزال يذم هذا ، ويبغض هذا ، ويخالف هذا ، حتى إن الذى ينكر عليهم يبغضونه ويعادونه وينكرون عليه ، فإذا كان القدر حجة لمن فعل المحرمات وترك الواجبات لزمهم أن لا يذموا أحداً ، ولا يبغضوا أحداً ، ولا يقولوا عن أحد إنه ظالم ولو فعل ما فعل ، ومعلوم أن هذا لا يمكن أحدٍ فعله ، ولو فعل الناس هذا لهلك العالم ؛ فتبين أن قولهم فاسد فى العقل كما أنه كفر فى الشرع ، وأنهم كذابون مفترون فى قولهم إن القدر حجة للعبد .

الوجه الثانى : أن هذا يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وقوم هود وكل من أهلكه الله بذنوبه معذورين ، وهذا من الكفر الذى اتفق عليه أرباب الملل .

الوجه الثالث : أن هذا يلزم منه أن لا يفرق بين أولياء الله وأعداء الله ، ولا بين المؤمنين والكفار ، ولا أهل الجنة وأهل النار ، وقد قال تعالى : ﴿ **وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ (١٩) وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ (٢٠) وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ (٢١) وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ (٢٢) إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ (٢٣)** ﴾ [فاطر : ١٩] .

وقال تعالى : ﴿ **أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ (٢٨)** ﴾ [ص : ٢٨] ، وقال تعالى : ﴿ **أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (٢١)** ﴾ [الجاثية : ٢١] ، وذلك أن هؤلاء جميعهم سبقت لهم من الله تعالى السوابق، وكتب الله تعالى مقاديرهم قبل أن يخلقهم ، وهم مع هذا قد انقسموا إلى سعيد بالإيمان والعمل الصالح

، وإلى شقي بالكفر والفسوق والعصيان ، فعلم بذلك أن القضاء والقدر ليس بحجة لأحد على معاصي الله تعالى .

الوجه الرابع : أن القدر نؤمن به ولا نحتج به ، فمن احتج بالقدر فحجته داحضة ، ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول ، ولو كان الاحتجاج بالقدر مقبولاً لقبل من إبليس وغيره من العصاة ، ولو كان القدر حجة للعباد لم يعذب الله أحداً من الخلق لا فى الدنيا ولا فى الآخرة ، ولو كان القدر حجة لم يقطع سارق ولا قتل قاتل ، ولا أقيم حد على ذى جريمة ، ولا جوهد فى سبيل الله ، ولا أمر بمعروف ولا نهى عن منكر .

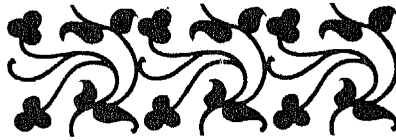
الوجه الخامس : أن النبى ﷺ سُئل عن هذا فقال : « ما منكم من أحد إلا وقد كُتبَ مقعدُهُ من الجنة ومقعدُهُ من النار ، فقالوا يارسول الله : أفلا نتكلُ ، فقال : اعملُوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ ، ثم قَرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ⑤ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ⑥ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ⑦ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ⑧ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ⑨ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ⑩ ﴾ [الإنسان : ٥ – ١٠] »[١] .

الوجه السادس : أن يقال إن الله تعالى علم الأمور ، وكتبها على ما هى عليه ، فهو سبحانه قد كتب أن فلاناً يؤمن ويعمل صالحاً فيدخل الجنة ، وفلاناً يفسق ويعصى فيدخل النار ، كما علم وكتب أن فلاناً يتزوج امرأة ويطؤها فيأتيه ولد ، وأن فلاناً يأكل ويشرب فيشبع ويروى ، وأن فلاناً يبذر البذر فينبت الزرع ، فمن قال : إن كنت من أهل الجنة فأنا أدخلها بلا عمل صالح ، كان قوله قولاً باطلاً متناقضاً لما علمه الله وقدره .

---

(١) متفق عليه : رواه البخارى (٤٦٦١) ومسلم (٢٦٤٧) .

ومثال من يقول : أنا لا أطأ امرأة فإن كان الله قضى لي بولد فهو يولد فهذا جاهل . فإن الله تعالى إذا قضى بالولد قضى أن أباه يطأ امرأة فتحبل وتلد، فأما الولد بلا حبل ولا وطء فإن الله لم يقدره ولم يكتبه ، كذلك الجنة ، إنما أعدها الله تعالى للمؤمنين ، فمن ظن أنه يدخل الجنة بلا إيمان كان ظنه باطلاً ، وإذا اعتقد أن الأعمال التى أمر الله بها لا يحتاج إليها ، ولا فرق بين أن يعملها أو لا يعملها كان كافراً ، والله قد حرم الجنة إلا على أصحابها . (انتهى) .



الاحتجاج بالقدر على الشرك والمعصية من دين المشركين

الاحتجاج بالقدر على المعصية من دين المشركين ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ (١٤٨) ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ (٣٥) ﴾ [النحل : ٣٥] .

لم يرد المشركون أن يثبتوا القدر الذى هو فعل الله تعالى فى هذه الآية ، ولم يكن ذلك هو مقصدهم ، وإن كان ذلك عند غالبيتهم ، وإنما كان مقصدهم أن يقولوا لولا أن الله يرضى منا ذلك ويحبه ما كنا عليه باقين .

فجعلوا بذلك الشرك محبوباً لله تعالى ، هذا هو مقصدهم . فكان احتجاجهم بالقدر مانعاً من الإذعان للنبى ﷺ ودعوة التوحيد . وهذا هو دين المشركين .

قال ابن كثير – رحمه الله تعالى – فى التفسير (٥٦٩/٢) : يخبر تعالى عن اغترار المشركين بما هم فيه من الإشراك ، واعتذارهم محتجين بالقدر بقولهم : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ ﴾ أى من البحائر والسوائب والوصائل وغير ذلك ، مما كانوا ابتدعوه واخترعوه من تلقاء أنفسهم ما لم ينزل به سلطاناً ، ومضمون

كلامهم أنه لو كان تعالى كارهاً لما فعلنا لأنكره علينا بالعقوبة ولما مكننا منه ، قال الله تعالى راداً عليهم شبهتهم ﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ ، أى ليس الأمر كما تزعمون أنه لم ينكره عليكم ، بل قد أنكره عليكم أشد الإنكار ، ونهاكم عنه آكد النهى . وبعث فى كل أمة أى : فى كل قرن وطائفة من الناس رسولاً ، وكلهم يدعون إلى عبادة الله ، وينهون عن عبادة ما سواه ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] فلم يزل تعالى يرسل إلى الناس بذلك ، منذ حدث الشرك فى بنى آدم ، فى قوم نوح الذين أرسل إليهم نوح ، وكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض إلى أن ختمهم بمحمد ﷺ ، الذى طبقت دعوته الإنس والجن فى المشارق والمغارب ، وكلهم كما قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ (٢٥) ﴾ [الأنبياء : ٢٥] . (انتهى) .

والعصاة من جهلة المسلمين يقولون بقول هؤلاء المشركين يقولون : لولا أن الله تعالى يحبنا ما أبقانا على تلك المعاصى، وما أنعم علينا من عظيم فضله . فجعلوا بقاءهم على المعاصى مع إمدادهم بالنعم دليلاً على رضى الله تعالى عنهم وعن معاصيهم ، وقد علموا أن اعتقادهم هذا مخالف لدعوة الأنبياء والمرسلين ، الذين يرشدون الناس إلى ما يحبه الله تعالى ويحذرونهم مما يكره .

واعتذار الجهلة بثبوت المعاصى فى علم الله تعالى السابق لا يرفع عنهم العقوبة والجزاء ، ذلك لأن المعاصى إذا كانت بإيجاد الله تعالى وإنشائه فهى من كسبهم أيضاً واختيارهم وهم يعاقبون على ذلك ؛ وعليه فلا ينبغى أن يعتذروا بالقدر عليها لأنهم قبل أن يفعلوها لم يكن لهم علم بها والله لم يأمرهم بها .

حجة الله تعالى على الخلق :

لم يكن القدر أبداً حجة للخلائق يحتجون به على الله تعالى أو يعتذرون به عن شركهم ومعاصيهم ، وإنما الحجة فى إرسال الرسل ، وإنزال الكتب ، هذا هو الذى دلت عليه النصوص كما قال تعالى : ﴿ رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً (١٦٥) ﴾ [النساء : ١٦٥] .

يقول العلامة العثيمين – رحمه الله – فى القول المفيد (ص٩٩٤) : أبطل الله الحجة على الناس بإرسال الرسل ، ولو كان القدر حجة ما انتفت بإرسال الرسل لأن القدر باق حتى مع إرسال الرسل ، وهذا يدل على بطلان احتجاج العاصى على معصيته بقدر الله . (انتهى) .

ما دور الرسل مع المكذبين بالقدر ؟ :

قال ابن القيم فى روضة المحبين (ص ٦٣) : بعث الله الرسل بالأمر وأمرهم أن يحاربوا به أهل القدر وشرع لهم من أمره سفناً وأمرهم أن يركبوا فيها هم وأتباعهم فى بحر ، القدر وخص بالنجاة من ركبها ، كما خص بالنجاة أصحاب السفينة ، وجعل ذلك آية للعالمين ، فأصحاب الأمر حرب لأصحاب القدر حتى يردوهم إلى الأمر ، وأصحاب القدر يحاربون أصحاب الأمر حتى يخرجوهم منه ، فالرسل دينهم الأمر مع إيمانهم بالقدر وتحكيم الأمر عليه ، وإبليس وأتباعه دينهم القدر ودفع الأمر به . (انتهى) .

من القدريـــة ؟

القدرى : هو الذى يزعم أنه خالق لعمله وكسبه ، وأنه يقدر لنفسه ، وأن الله تعالى لا يقدرا له عمله ، ولا يخلقه له ، ولا يعلم عنه شيئاً إلا بعد أن يقع منه .

ولا يزال القدرى يهرف فى الضلالة حتى يقول : إن مشيئة الكافر فى كفره غلبت مشيئة الله تعالى ، كما أن مشيئة الشيطان فى إضلاله غلبت مشيئة الله تعالى .

قال ابن أبى العز الحنفى – رحمه الله تعالى – فى شرح الطحاوية (ص / ١٩١) : روى عمرو بن الهيثم قال : خرجنا فى سفينة ، وصحبنا فيها قدرى ومجوسى ، فقال القدرى للمجوسى : أسلم ، قال المجوسى : حتى يريد الله ، فقال القدرى : إن الله يريد ولكن الشيطان لا يريد ! ، قال المجوسى : أراد الله وأراد الشيطان فكان ما أراد الشيطان هذا شيطان قوى! ، وفى رواية أنه قال : فأنا مع أقواهما . (انتهى) .

قلت : وهذا هـو الشـأن فى عباد الشيطان ، الذين تظاهـروا بمعاصيهم – خاصة فى هذه الأزمان –وقالوا : نحن نعبد الشيطان ونصالحه ؛ لنتقى آذاه ، وقد نسوا أن سلطان الشيطان لا يقع كرهاً عن الله ، وأنه إذا وقع فلا يقع إلا على الذين يتولونه ، أما المؤمنين فقد حفظهم الله تعالى من سطوته ، كما قال تعـالى : ﴿ **إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٩٩) إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ (١٠٠)** ﴾ [النحل : ٩٩، ١٠٠] .

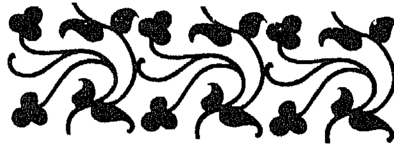
فالقدرى هو الذى ينفى عن الله تعالى العلم والكتابة والمشيئة والخلق ، وأول القدرية كانوا ينفون العلم ثم تتطور الأمر إلى نفى كل ما يخص القدر ومراتبه .

قال اللالكائى : قال إدريس بن عبد الكريم : أرسل رجل من أهل خراسان بكتاب يسأل أبا ثور فأجاب سألتم - رحمكم الله - عن القدرية من هم ؟ فالقدرية من قال : إن الله لم يخلق أفاعيل العباد ، وإن المعاصى لم يقدرها على العباد ، ولم يخلقها . فهؤلاء قدرية ، لا يصلى خلفهم ، ولا يعاد مريضهم ، ولا تشهد جنائزهم ، ويستتابون من هذه المقالة ، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم وذلك أن الله خالق كل شىء وقال : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩) ﴾ [القمر : ٤٩] فمن زعم أن شيئاً ليس بمخلوق من أفاعيل العباد كان بذلك ضالاً ، وذلك يزعم أنه يخلق فعله والأشياء على معنيين : إما عرض ، وإما جسم . فمن زعم أنه يخلق جسماً أو عرضاً فقد كفر (١) .

قال أبو بكر الخلال فى كتاب السُّنة (٥٣٨,٥٣٧/٣) : أخبرنى محمد بن أبى هارون ومحمد بن جعفر أن أبا الحارث قال : سمعت أبا عبد الله وسئل عن القدر قيل له إنهم يقولون : إن الله عز وجل لا يضل أحداً هو أعدل من أن يضل أحداً ثم يعذبه على ذلك . فقال : أليس قال عز وجل : ﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [المدثر ٣١] ، فالله عز وجل قدر الطاعة والمعاصى وقدر الخير . (إسناده صحيح) . (انتهى) .

قال زيد بن أسلم : والله ما قالت القدرية كما قال الله ، ولا كما قالت الملائكة ولا كما قال النبيون ، ولا كما قال أهل الجنة ، ولا كما قال أهل النار ، ولا كما قال أخوهم إبليس . قال الله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن

يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان : ٣٠] ، وقالت الملائكة : ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ [البقرة : ٣٠] ، وقال شعيب النبى : ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ [الأعراف : ٨٩]، وقال أهل الجنة : ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ [الأعراف : ٤٣] ، وقال أهل النار : ﴿ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴾ [المؤمنون : ١٠٦] وقال أخوهم إبليس : ﴿ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ [الأعراف : ١٦] ، والحق أنه لا جبر ولا تفويض ، ولكن أمر بين أمرين ، وخير الأمور أوساطها فتقديره تعالى لا يخرج العبد إلى حيز الاضطرار ولا يسلب عنه الاختيار [١] .

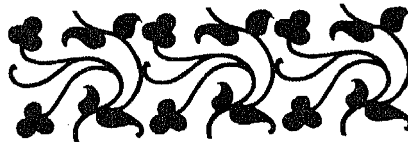


(١) انظر طريق الهجرتين لابن القيم (١/١٢٠) .

متى نشأت بدعة القدرية ؟ :

قال اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنة (١٦/١) : فلم تزل الكلمة مجتمعة والجماعة متوافرة على عهد الصحابة الأول ومن بعدهم من السلف الصالحين ، حتى نبغت نابغة بصوت غير معروف وكلام غير مألوف ، في أول إمارة المروانية تنازع في القدر وتكلم فيه ، حتى سئل عبد الله بن عمر فروى له عن رسول الله ﷺ الخبر بإثبات القدر والإيمان به وحذر من خلافه ، وأن ابن عمر ممن تكلم بهذا أو اعتقده برئ منه وهم براء منه .

وكذلك عرض على ابن عباس وأبي سعيد الخدري وغيرهما فقالا له مثل مقالته – وسنذكر هذه الأقاويل بأسانيدها وألفاظها في المواضع التي تقتضيه إن شاء الله – ثم انطمرت هذه المقالة ، وانجحر من أظهرها في جحره ، وصار من اعتقدها جليس منزله ، وخبأ نفسه في السرداب كالميت في قبره خوفاً من القتل والصلب والنكال والسلب من طلب الأئمة لهم لإقامة حدود الله عز وجل فيهم وقد أقاموا في كثير منهم . (انتهى) .



أول من تكلم في القدر

قال اللالكائي : قال ابن عون : أدركت الناس وما يتكلمون إلا في عليّ وعثمان ، حتى نشأ هاهنا حقير يقال له سنسوية البقال . قال : فكان أول من تكلم في القدر .

قال حماد : ما ظنكم برجل يقول له ابن عون هو حقير . وأخبرنا أحمد إجازة ، قال : أخبرنا أحمد بن محمد بن داود قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا عباس العنبري ، قال : ثنا الأصمعي ، قال : ثنا معتمر عن يونس بن عبيد ، قال : أدركت البصرة وما بها قدري إلا سنسويه ، ومعبد الجهني ، وآخر ملعون في بني عوافة [(١)] .

قال الأوزاعي : أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له سوسن كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر ، فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد [(٢)] .

الشاهد : أن سنسويه أو سوسن هذا النصراني هو الذي علم معبد الجهني. والمشهور عند أهل العلم أن معبد الجهني أول من تكلم في القدر وناضل عنه .

---

(١) اعتقاد أهل السنة (٧٤٩/٤) .

(٢) انظر المصدر السابق (٧٥٠/٤) .

من الجبرية ؟؟

الجبرية : قوم لا يثبتون للعبد فعلاً ولا كسباً . بل يجعلون كل شيء من فعل الله تعالى ، ويجعلون حركات العبد الاختيارية كحركاته الاضطرارية ، فهي عندهم كورقة في مهب الريح أو كحركة المرتعش لا إرادة له ولا تصرف .

فهم يرون أنهم قد كلفوا ما لا طاقة لهم به ولا قدرة لهم عليه ، كتكليف طفل أن يصعد نخلة وليس بصاعد ، أو تكليف سابح أن يسبح مكتوف الأيدي والأرجل وليس بسابح . وزعيمهم في ذلك الجهم بن صفوان المعطل ، وقولهم هذا مناقض للعقول الصريحة والفطر السوية .

قال الشهرستاني في الملل والنحل (١/٨٥) : الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى . والجبرية أصناف :

فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً.

والجبرية المتوسطة : هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً . فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثراً ما في الفعل وسمي ذلك كسباً فليس بجبري . (انتهى) .

يقول ابن القيم في النونية :

فالجبر يشهدك الذنوب جميعها ... مثل ارتعاش الشيخ ذي الرجفان
لا فـــاعل أبـداً ولا هو قـــادر ... كـالميت أدرج داخل الأكـفـان
والأمـر والنهي اللذان توجـهـا ... فـهـمـا كـأمـر العبـد بالطيـران
كأمره الأعمى بنقط مصاحف ... أو شكلهـا حـذرا من الألحـان

يقول أحمد بن إبراهيم : وهذه جيم الجبر لأن عند الجبرية أن العباد مجبورون على أفعالهم ، وأنها مثل ارتعاش المرتعش ، أو كالميت يدرج في

الأكفان، وكأمر الأعمى بنقط المصاحف أو شكلها . (شرح النونية ٢/١١٦) .

وقد بالغ الجبرية فى الضلال حتى جعلوا كل شىء فى الوجود محبوباً لله تعالى ، يستوى فى ذلك الخير مع الشر ، والهدى مع الضلال ، وهذا يؤدى بالتلازم إلى نقض مبدأ الثواب والعقاب ، وهذا ضلال فى الاعتقاد والتشريع والتعبد والمعاملات .

قال ابن القيم :

وإذا ارتفعت دريجة أخرى — رأيت الكل طاعات بلا عصيان
إذا قيل قد خالفت أمر الشرع — قل لكن أطعت إرادة الرحمن
ومطيع أمر الله مثل مطيع — ما يقضى به وكلاهما عبدان
عبد الأوامر مثل عبد مشيئة — عند المحقق ليس يفترقان
فانظر إلى ما قدمت الجيم التى — للجبر من كفر ومن بهتان

قال أحمد بن إبراهيم : أى إذا ارتفع الجبرى درجة أخرى رأى الكل طاعات وفى هذه الحال يقول قائلهم :

أصبحت منفعلاً لما تختاره — منى ففعلى كله طاعات

(شرح النونية ٢/١١٦) .

ويبطل ذلك كله أن الله تعالى أرسل الأنبياء والرسل إلى الناس ؛ ليهتدوا إلى ما يحبه الله تعالى ويتركوا مغاضبه ومحارمه ، وقد ارتفع العذر عن الخلائق لأجل البيان والبلاغ ، فمن بلغ فلا عذر له .

فليس إذن كل منفعل بما خلق الله تعالى يفعل ما يحبه الله ويرضاه كما

يزعم هؤلاء ، وإنما يكون رضا الله تعالى فيما أرسل من أجله الرسل وأنزل من أجله الكتب . قال تعالى : ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَوْاْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [آل عمران : ٢٠] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ (٩٢) ﴾ [المائدة : ٩٢] .

وروى مسلم عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « **والذى نفس محمد بيده ، لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمة ، يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ ثُم يموتُ ولم يُؤمنْ بالذى أُرسلتُ به إلا كان من أصحاب النار** » [(١)] .

وعلى ذلك فلو لم يكن للعباد قدرة على الفعل والترك كما يزعم الجبرية لصار إرسال الرسل هباءاً منثوراً ، ولبطل العقاب والثواب المترتب على المخالفة والاتباع ، ولسوى الله تعالى بين المؤمن الصالح والفاجر الطالح ، وهذا لم يكن فى أى شريعة من الشرائع. فقد فرق الله تعالى بينهما فى المقام والحساب.

قال تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (٣٦) ﴾ [القلم : ٣٥ ، ٣٦] ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ (٢٨) ﴾ [ص : ٢٨] .

ذلك أن الله تعالى جعل للعباد كسباً اختيارياً مخلوقاً وفعلاً ذاتياً مؤثراً ينسب إليهم ويحاسبون عليه ، قال تعالى : ﴿ وَمَا تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٣٩) ﴾[الصافات : ٣٩] ، وقال تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (٣٨) ﴾

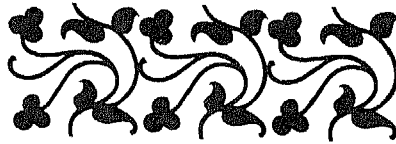
---

(١) رواه مسلم فى الإيمان (١٥٣) وأحمد فى المسند (٢٧٤٢٠) .

[المدثر : ٣٨] ، والقول بخلاف ذلك تكذيب للقرآن .

وقد فطر الله تعالى الخلائق جميعاً على قبول العذر من العاجز دون المفرط ، وقد أقرت الشريعة ذلك ، قال تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلا عَلَى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ [النور : ٦١] .

أما جعل الجبرية الحركات الاضطرارية التي لا قدرة للمرء على ردها كالحركات الاختيارية التي يفعلها متى شاء . فهذا رأى ساقط ، وسقوطه يغنى عن إسقاطه .



آثار الإيمان بمذهب القدرية والجبرية

أما مذهب القدرية :

وهو إثبات القدر للعبد دون الله تعالى فهو يقتضى استغناء أصحابه عن الله تعالى ، فلا يدعونه ولا يسألونه ولا يستغفرونه ، ولا يتذللون بين يديه ولا يتوكلون عليه ، ولا يثبتون له الصفات ولا الأفعال التى يسأل بها ويدعى بها ، وذلك لأنهم يرون أنهم خالقو أعمالهم ، وأنهم يفعلون ما يريدون ، وأن الله تعالى لا يمن ولا يهدى ، ويكون فى ملكه ما لا يريد .

وهذا من أكبر دوافع الحقد والحسد ، بل من أعظم أبنية الغرور ، بل هو حقيقة الشرك والكفر ، وذلك لأنه يقتضى أن يكون فى الكون خالقون مع الله تعالى ، وهذا هو قول المجوس كما تقدم .

والقول بالقدر أيضاً يقتضى أن يكون العبد عالماً بعمله وبتفاصيله وآثاره ، طالما أنه خالق له ، فهذا مستلزم لذلك ، وهذا الادعاء ظاهر البطلان ، فمن ذا الذى يحيط بعمله حتى يكون خالقاً له .

ومذهب القدرية يقتضى أن يحاسب المرء على ما لا دافع له من الحركات الاضطرارية التى يقع بها الخطأ ، أو يعقب وجودها الخلل والتقصير ، وذلك لأن القدرى يرى أنه خالقها .

وبناء على ما تقدم فمذهب القدرية يقتضى تعطيل الصانع عن مصنوعه ، أو بمعنى آخر يقتضى تعطيل أفعال الله تعالى وصفاته وأسمائه عن ثبوت حقيقتها وآثارها ونسبة ذلك إلى المخلوقين .

أما مذهب الجبرية :

فهو يقتضى نسبة الشر والكفر إلى الله تعالى ، واعتبار كل ما فى الكون من الشر فعل الله تعالى المتصف به وليس من مفعولاته [تعالى الله عما يقولون] ، وهم بذلك ينكرون أفعال العباد وإراداتهم وكسبهم .

ولذلك فهم أكثر الناس احتجاجاً بالقدر لأنفسهم ، وإلا فلا يعقل أن يحتجوا به لغيرهم إذا تعلقت معاصيهم بهم ، فلن يتركوا السارق منهم ولا القاتل منهم ، دون حد أو رد إذا احتج عليهم بالقدر .إلا إذا كان من أكابر الغلاة المتعمقين فى الجبر .

ومقتضى قول الجبرية عدة أمور منها :

١ - نسبة النقائص والقبائح إلى الله تعالى وجعلها من صفاته .

٢ - إبطال قاعدة الثواب والعقاب .

٣ - التسوية بين المتناقضات والمتضادات ، واعتبارها عملاً مرضياً ، فالمؤمن كالكافر والمفسد كالمصلح سواء بسواء .

٤ - وحاصل ذلك أنهم يرون أنهم كلفوا ما لا طاقة لهم به وأن أمر الله تعالى محض مشيئة لا حكمة فيه ولا رحمة [تعالى الله عما يقولون] .

قال ابن تيمية فى الفتاوى (١٤/٣١٠) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (١٨)** ﴾ [آل عمران : ١٨] ، فله الوحدانية فى إلهيته وله العدل وله العزة والحكمة ، وهذه الأربعة إنما يثبتها السلف وأتباعهم فمن قصر عن معرفة السُّنة فقد نقص الرب بعض حقه، والجهمى الجبرى لا يثبت عدلاً ولا حكمة، ولا توحيد إلهية بل توحيد ربوبيته ، والمعتزلي أيضاً لا يثبت فى الحقيقة توحيد

إلهية ولا عدلاً فى الحسنات والسيئات، ولا عزة ولا حكمة فى الحقيقة . (انتهى) .

تطور القول :

وكما يتطور القول بالقدر حتى يخرج صاحبه من دائرة الإنابة والتوكل ، ويحصره فى دائرة الكبر والغرور . فإن القول بالجبر الذى يرى فيه صاحبه أن المعاصى قربات وطاعات ينقلب عليه بالآفات والسيئات ، التى تلازمه ولا تنفك عنه ، حتى يصير بلا إرادة وإن كانت له إرادة ، وبلا اختيار وإن كان له اختيار، والجزاء من جنس العمل ، وتفسير ذلك أن المعاصى والسيئات إن لم ينقطع ضررها فى وقت الاختيار تطورت آثارها فى النفس ، فى مراحل مختلفة من السوء والشر ، من خاطرة إلى فكرة ، إلى شهوة وإرادة تقوى فى وقت الاضطرار ، حتى تصير عزيمة وهمة ، ثم تصير فعلاً لازماً ، ثم تصير عادة أو صفة يصعب على المرء الخروج منها كما يصعب عليه الخروج من صفاته الذاتية ، حتى يرهق إرهاقاً ، قد يدفعه إلى الجنون أو الكفر بالله العظيم .

وأمثال هؤلاء تجدهم يندفعون إلى فعل المعصية بعجلة بالغة ، وهمة عظيمة دون أناة أو روية ، فيجدون أنفسهم فى سرعة بالغة فى موضع يتطلب الاعتذار منه ، والتأسف عليه ؛ لما فيه من غلبة الحمق والجهالة والظلم . ولا تكاد تجد لأحدهم احتياطاً من الوقوع فى المحرمات أو حذراً منها ؛ وذلك بسبب غلبة المعاصى والسيئات . أعاذنا الله تعالى من ذلك .

حكم منكر القدر :

كان أوائل القدرية ينكرون علم الله تعالى الأزلى، وينكرون أيضاً كتابة ذلك فى اللوح المحفوظ ، وكانوا يقولون : « **أن لا قَدَر وأن الأمر أُنُفٌ** » [تقدم تخريجه] ولذلك اجتمع الصحابة على تكفيرهم لأن هذا هو أول ما ظهر منهم.

وهذا الذى عليه الأئمة ، قال القاضى عياض - رحمه الله - « والقائل بهذا القول كافر بلا خلاف » ، ذلك لأن العلم أعم فمن أنكره فقد أنكر ما بعده .

وعلم الله تعالى الأزلى بكل ما كان وما يكون ثابت قبل أن يخلق الله تعالى الأشياء - فالأزلى هو الذى لا يسبقه عدم - قال تعالى : ﴿ وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ (٣٢) ﴾ [الدخان : ٣٢] ، ﴿ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ [الجاثية : ٢٣] ، ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ (٥١) ﴾ [الأنبياء : ٥١] ، ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨١] .

وقد تطور معتقد القدرية حتى نفوا عن الله تعالى صراحة القدرة على خلق الأفعال ، وأنكروا المشيئة وقالوا : هى الأمر فمشيئته أمره - وهذا التأويل يبطل الشريعة من جذرها ، ويسوى بين الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والحلال والحرام - وهذا كله جحود لمقتضيات العلم من جهة ، ورد للنصوص الشرعية القطعية المحكمة ، التى تثبت ذلك من جهة أخرى .

عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : ما غلا أحد فى القدر إلا خرج من الإسلام . (اللالكائى ٦٣٢/٤) .

وقال ابن عمر - رضى الله عنهما - ليحيى بن يعمر : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى برئ منهم وأنهم برآء منى ، والذى يحلف به عبد الله بن عمر : لو أن لأحدهم مثل أُحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر .. إلخ . الحديث . (تقدم تخريجه) .

وعند اللالكائي في الاعتقاد (٦٩٨/٤) : عن عبد الله بن عمر – رضى الله عنهما – قال له رجل يا أبا عبد الرحمن : إن قوماً يتكلمون في القدر بشيء فقال أولئك يصيرون إلى أن يكونوا مجوس هذه الأمة فمن زعم أن مع الله قاضياً أو قادراً أو رازقاً أو يملك لنفسه خيراً أو نفعاً أو موتاً أو حياة أو نشوراً لعنه الله وأخرس لسانه وأعمى بصره وجعل صلاته وصيامه هباءً منثوراً وقطع به الأسباب وكبه على وجهه في النار . (انتهى) .

هل كان السلف يكفرون من ينكر جميع مراتب القدر دون تفصيل ؟ .

قال أحمد بن إبراهيم في شرح النونية (٤٠٨/٢) : قال الإمام مالك والشافعي وأحمد في القدري إن جحد علم الله كفر ولفظ بعضهم : ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا وإن جحدوه كفروا . وسئل الإمام أحمد عن القدري هل يكفر ؟ ، فقال : إن جحد العلم كفر حينئذ ، فجاحده من جنس الجهمية ، وأما قتل الداعية للبدع فقد يقتل لكف ضرره عن الناس كما يقتل المحارب ، وإن لم يكن في نفس الأمر كافراً ، فليس كل من أمر الشرع بقتله يكون قتله لردته ؛ وعلى هذا يكون قتل غيلان القدري وغيره من أهل البدع قد يكون على هذا الوجه . (انتهى) .

قال الشيخ سليمان بن عبد الله في شرح كتاب التوحيد (ص٦٣٠)

إذا كان جاحداً للعلم القديم فهو كافر كما قال كثير من أئمة السلف : ناظروا القدرية بالعلم ، فإن أقروا به خصموا ، وإن جحدوا كفروا ، يريدون أن من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد ، وأن الله قسمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد ، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ؛ فقد كذّب القرآن فيكفر بذلك ، كما نص عليه الشافعي وأحمد وغيرهما ، وإن أقروا بذلك وأنكروا أن الله خلق

أفعال العباد وشاءها وأرادها بينهم ، إرادة كونية قدرية فقد خصموا ؛ لأن ما أقروا به حجة عليهم فيما أنكروه ، وفى تكفير هؤلاء نزاع مشهور ، وبالجملة فهم أهل بدعة شنيعة ، والرسول ﷺ برئ منهم ، كما هو برئ من الأولين . (انتهى) .



القضاء والمقضي

ما معنى قوله : « وقنى واصرف عنى شر ما قضيت ؟ » وهل يجوز أن ينسب الشر إلى الله تعالى ؟ وما معنى قولهم : إنما الشر فى المقدور وليس فى القدر ؟ وهل نحن مأمورون بالرضا بكل ما يقضيه الله ويقدره ؟ .

والجــواب : لا يجوز أن ننسب الشر إلى الله تعالى ونجعله من صفاته . وذلك لما رواه مسلم عن عليّ بن أبى طالب رضي الله عنه قال : قال النبى ﷺ : « **لبيك وسعديك والخير كله فى يديك والشر ليس إليك** » (١) .

أى ليس من صفاتك وليس من فعلك ، بل فعلك كله حكمة وحسن وجمال وعدل ، وصفاتك كلها حسنى لا عيب فيها ولا نقص ، بل كلها كمال وجلال وعدل ورحمة ، وهذا هو الشأن فى كل ما ينسب إلى الله تعالى ، إنما الشر فى المقدور والمفعول والمقضى الذى ينسب إلى البشر ويتأتى من جهتهم .

أما القضاء والفعل والقدر فليس فيه شر بل كله خير ، والخير فى المفعولات إما خير لذاته ، وإما خير لغيره ، وعلى ذلك لا ينسب الشر إلى الله تعالى أبداً لأنه ليس مراداً لذاته ، وغير محبوب له ، وليس من أوامره الشرعية الدينية ، وإن كان من جملة مخلوقاته .

وأهل السُّنة يفرقون بين القضاء والمقضى والخلق والمخلوق ، فالخلق صفة فعلية مضافة إلى الله تعالى وما يضاف إلى الله فهو حسن ، وهذا هو الذى

---

(١) رواه مسلم فى صلاة المسافرين (٧٧١) والترمذى فى الدعوات (٣٤٢١) والنسائى فى الافتتاح (٨٩٧) وأبو داود (٧٦٥) وأحمد (٨٠٥) .

نرضى به ، نرضى بحكمه وفعله وقضائه وقدره ، أما المخلوق فهو مفعول مقدور مقضى منفصل عن الله تعالى ، وما هو منفصل عن الله تعالى ففيه الخير وفيه الشر . والواجب علينا أن نرضى بما هو خير ، ونسخط ما هو شر ، ولذلك قال أئمة أهل السُّنة : نرضى بالقضاء الذى هو فعل الرب جل وعلا وأمره وإحكامه ، ونسخط المقضى ، الذى هو فعل العبد على مقتضى ما تقدم .

فقوله ﷺ : « **وقنى واصرف عنى شر ما قضيت** » فيه أمران :

الأول: أن الشر يتم بقضاء الله تعالى وقدره ، والله تعالى هو الذى يقى منه.

الثانى : أن الشر لا ينصرف إلى القضاء والقدر المضاف إلى الله تعالى وإنما ينصرف إلى المقضى المفعول المخلوق المضاف إلى العبد ، فقد يطلق القضاء ويراد به المقضى كما فى هذا الحديث ، كما يطلق الأمر ويراد به المأمور ، كما يطلق القدر ويراد به المقدور مع ثبوت الفارق بينهما .

قال شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – فى الفتاوى (٢٩١/٩) : قد يعبر بلفظ المصدر عن المفعول به فيسمى المعلوم علماً والمقدور قدرة والمأمور به أمراً والمخلوق بالكلمة كلمة فيكون ذلك مخلوقاً كقوله : ﴿ **أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ** ﴾ [النحل : ١] (انتهى) .

قال ابن القيم فى شفاء العليل (ص ٨٩) : والمنسوب إليه سبحانه أفعاله الحسنة الجميلة ، المتضمنة للغايات المحمودة والحكم المطلوبة ، والختم والطبع والقفل والإضلال أفعال حسنة من الله ، وضعها فى أليق المواضع بها ، إذ لا يليق بذلك المحل الخبيث غيرها . والشرك والكفر والمعاصى والظلم أفعالهم القبيحة التى لا تنسب إلى الله فعلاً ، وإن نسبت إليه خلقاً ، فخلقُها غيرها ، والخلق غير المخلوق ، والفعل غير المفعول ، والقضاء غير المقضى ، والقدر غير

المقدور . (انتهى) .

قال ابن أبى العز فى شرح الطحاوية (ص٢٨٧) : هنا أمران قضاء الله : وهو فعل قائم بذات الله تعالى ، ومقضى : وهو المفعول المنفصل عنه . فالقضاء كله خير وعدل وحكمة نرضى به كله ، والمقضى قسمان : منه ما يرضى به ومنه ما لا يرضى به .

وقال أيضاً : القضاء له وجهان أحدهما : تعلقه بالرب تعالى ونسبته إليه فمن هذا الوجه يرضى به . والوجه الثانى : تعلقه بالعبد ونسبته إليه فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يرضى به وإلى ما لا يرضى به . مثال ذلك قتل النفس له اعتباران فمن حيث قدره الله وقضاه وكتبه وشاءه وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره يرضى به ، ومن حيث صدر من القاتل وباشره وكسبه وأقدم عليه باختياره وعصى الله بفعله نسخطه ولا نرضى به . (انتهى) .

لم يختلف العلماء فى وجوب الصبر على المصائب باختلاف أشكالها ولكنهم اختلفوا فى حكم الرضى بالمصائب المتعلقة بفعل الله تعالى كالفقر والمرض والهلاك هل الرضى بها واجب أم مستحب ؟ .

فذهب بعضهم إلى وجوب ذلك والجمهور على استحبابها غير أنهم لم يختلفوا فى حرمة السخط على قضاء الله تعالى والاعتراض عليه من حيث أن ذلك حكمة الذى حكم به وقضى به لما رواه البخارى ومسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « **ليس منا من شق الجيوب ولطم الخدود ودعا بدعاء الجاهلية** » [متفق عليه] .

قال العثيمين فى القول المفيد (٣٥٢/٢) : وجمهور العلماء على أن الرضى بالمقضى مستحب وهو اختيار شيخ الإسلام ، وهو الصحيح .

وقال (ص ٣٥١) : **والمقضى نوعان :**

الأول : المقضى شرعاً :

فيجب الرضى به وقبوله ، فيفعل المأمور به ويترك المنهى عنه ، ويتمتع بالحلال .

والنوع الثانى : المقضى كوناً :

فإذا كان من فعل الله ، كالفقر والمرض ، والجدب والهلاك ونحو ذلك فقد تقدم أن الرضى به سُنّة ولا واجب على القول الصحيح .

وإن كان من فعل العبد : جرت فيه الأحكام الخمسة ؛ فالرضى بالواجب واجب ، وبالمندوب مندوب ، وبالمباح مباح ، وبالمكروه مكروه ، وبالحرام حرام .



التخيير والتسيير

اضطرب أهل الأهواء في فهم هذه المسألة اضطراباً عظيماً ، فمن قائل : إن الإنسان مخير ولا إرادة لله عليه ، فهو خالق لعمله ومدبر لأمره ، والحياة عنده محسوبة على المقدمات والنتائج .

وهذا ولا شك يتناقض مع ربوبية الله تعالى ، وقيامه الدائم على خلقه . وقد انتشر هذا المذهب قديماً عن طريق القدرية وفلاسفة الرومان – الذين يقدسون الأسباب ويعطلونها عن صانعها ، ويجعلونها قائمة بذاتها ، ولا إرادة لله تعالى فيها – وحديثاً عن طريق ملاحدة الشيوعية .

ومن قائل إن الإنسان مسير ولا إرادة له في عمله ، فهو يتحرك في أعماله الاختيارية كحركة المرتعش ، أو كورقة في مهب الريح تحركها كيف تشاء وكما يقول قائلهم : قيدني وألقاني في اليم ، وقال لي : اسبح ، وأعماني وقال لي : اقرأ .

حتى اتهموا الله تعالى بالظلم في فعله وأمره ، ونسبوا إليه كل شر ، وجردوا صفاته وأفعاله من الحكمة .

ومعاذ الله أن يكلف الإنسان ما لا يطيق فعله ، فهذا نوع من السلب ، والسلب جبر وقهر ، وجبر المكلفين لا يليق بالله تعالى ولا بصفاته ، وذلك لأن الله على كل شيء قدير ، لا يعجزه أن يخلق القدرات الاختيارية في النفس ، وهذا هو الذي يتوافق مع الفعل والترك ، بخلاف الجبر الذي لا يجعل للإنسان خياراً في ذلك .

فالجبر في ذاته ناقض للتكاليف والشرائع ، مبطل للرسالات والكتب ، بل

هو حقيقة إبطالها ، وذلك لاستواء النقيضين الأمر والنهى فى الأخذ والترك وخروجهما عن نطاق الاستطاعة الذاتية .

وكلمة الجبر بمعنى الإعضال والإغلاق كلمة محدثة ، لا أصل لها فى الكتاب ولا فى السُّنة ولا فى كلام الصحابة ، لأنها تعنى أن شيئاً ما يصعب على الله تعالى خلقه ، أو يتعاظم عليه فعله ؛ فأعضله وقيده وأكرهه على خلافه ، وهو من هذه الجهة باطل ، فالله تعالى لا يعجزه شىء ، فهو يخلق ويقدر ويرزق ويجبل النفوس على ما يشاء كى تختار ما تحب ، وتدع ما تكره ، فأفعال العباد على ذلك خلق وجبلة وليست جبراً وقهراً .

قال النبى ﷺ لأشج عبد القيس : « **إن فيك خَلتين يُحبهما الله ، الحِلْمُ والأناةُ** ، قال : يارسول الله أنا أتخلَّقُ بهما أم الله جبلنى عليهما ، **قال** : **بل الله جبلكَ عليهما** ، قال : الحمد لله الذى جبلنى على خلتين يُحبهما الله ورسوله » (١) .

وروى ابن ماجة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو عن النبى ﷺ قال : « **إذا أفاد أحدكم امرأة أو خادماً أو دابةً فليأخذْ بناصيتها وليقل : اللهم إنى أسألك من خيرها وخير ما جُبلت عليه ، وأعوذ بك من شرها وشرِّ ما جُبلتْ عليه** » (٢) .

---

(١) رواه الترمذى فى البر (٢٠١١) وأبو داود فى الأدب (٥٢٢٥) ، وابن ماجه فى الزهد (٤١٨٨) وأحمد فى المسند (١٠٧٩١) . انظر صحيح أبى داود (٤٢٢٤) ، صحيح ابن ماجة (٤١٨٨) والسنة لابن أبى عاصم (١٩٠) .

(٢) رواه أبو داود فى كتاب النكاح (٢١٦٠) وابن ماجه فى كتاب النكاح (١٩١٨) ومالك فى كتاب النكاح (١١٦٢) . وانظر صحيح ابن ماجه (١٩١٨) وآداب الزفاف (٢٠) ، تخريج الكلم الطيب (٢٠٧) .

فالمعنى الصحيح أن تقول : إن الله تعالى جبل العباد بمعنى خلقهم على صفة معينة ، وهذا هو الثابت فى السُّنة ، وعليه بنى الذين أنكروا لفظ الجبر بالكلية .

قال ابن أبى العز الحنفى فى شرح الطحاوية (ص ٥٠١) : والله تعالى هو الذى جعل العبد فاعلاً مختاراً ، وهو الذى يقدر على ذلك وحده لا شريك له ، ولهذا أنكر السلف الجبر . فإن الجبر لا يكون إلا من عاجز ، فلا يكون إلا مع الإكراه ، يقال للأب ولاية إجبار البكر الصغيرة على النكاح وليس له إجبار الثيب البالغ ، أى ليس له أن يزوجها مكرهة ، والله تعالى لا يوصف بالإجبار بهذا الاعتبار ؛ لأنه سبحانه خالق الإرادة والمراد ، قادر على أن يجعله مختاراً بخلاف غيره ، ولهذا جاء فى ألفاظ الشارع الجبل دون الجبر كما قال ﷺ . (انتهى) .

أما الجبر على التكاليف : فهو منفى عن الله تعالى ، بل هو نقص لا يليق بالله تعالى ، ذلك لأن الله تعالى قادر على أن يخلق فى العباد القدرة على الاختيار ، وقادر على أن يوفقهم إلى اختيار ما يحبون ، دون أن يكون فى ذلك جبر منه بينما المخلوقون لا يقدرون على خلق ذلك أو فعله فى النفوس ، وهذا يلجئهم إلى أن يجبر بعضهم بعضاً . وقد أمر الله تعالى العباد بما ينفعهم وما يصلحهم لا لحاجة إليهم، ولا ليستفيد كمالاً منهم ، فهو غنى عنهم جميعاً .

فكيف ولماذا يجبرهم على فعل ما لا يحبون أو ترك ما يشتهون ؟ .

فالله تعالى فطر العباد على قبول العذر من المكره ، فكيف بعد ذلك يؤاخذهم على خلاف ما فطرهم ؟ وكيف يجبرهم ثم يحاسبهم ، وقد عذرهم فيما بينهم على مثل ذلك ؟ إن الجبر لا يليق بالله تعالى لكماله المقدس وسعة علمه ، وإنما يليق ذلك بالمخلوقين لعجزهم وفقرهم .

أما اسم الجبار : فهو الذى لا تناله الأيدى ، وهو الذى لا يقع فى ملكه إلا ما يشاء ، ولا يقع شىء فى الكون كرهاً عنه ، وهذا هو المعنى العام الذى لا يمكن إنكاره . ولهذا كان الأوزاعى - رحمه الله تعالى - يمنع إطلاق هذا اللفظ ولا ينفيه بالكلية لاحتمال اشتماله على معنى صحيح .

قال الأوزاعى : ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن ولا السُّنة فأهاب أن أقول ذلك ، ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل ، فهذا يعرف فى القرآن والحديث عن رسول الله ﷺ ، وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل من أهل الجماعة والتصديق . (شرح النونية لأحمد بن إبراهيم ١٣٦/٢) .

وعليه فالجبار اسم من أسماء الله تعالى ، والجبر من صفاته ، وهو ثابت له غير منفى عنه ، وهو بمعان ثلاثة : جبر الضعيف المنكسر إليه ، وجبر القهر والعز لكل مخلوق ، والثالث : الذى قدمنا له وهو العلى الذى لا تناله الأيدى .

قال ابن القيم فى النونية :

وكذلك الجبار من أوصافه ... والجبر فى أوصافه قسمان
جبر الضعيف وكل قلب قد غدا ... ذا كسرة فالجبر منه دان
والثانى جبر القهر بالعز الذى ... لا ينبغى لسواه من إنسان
وله مسمى ثالث وهو العلو ... فليس يدنو منه من إنسان
من قولهم جبارة للنخلة العليا ... التى فاتت لكل بنان

الشاهد :

أن الحق وسط بين طرفين مذمومين ، وأهل السُّنة هم الوسط ، لأنه لو قلنا : إن الإنسان مخير على منهج القدرية لجعلناه خالقاً مع الله تعالى ، وهذا متناقض مع الفطر السليمة ، والسُّنة الصحيحة ، وما كان عليه سلفنا الصالح .

ولو قلنا : إن الإنسان مسير على منهج الجبرية لأبطلنا الرسالات الإلهية والجزاء والعقاب ، ولنسبنا النقص إلى الله تعالى ، وهذا ينكره كل عاقل فضلاً عن غيره . وقد عرض هذا الأمر – أى أمر التخيير والتيسيير – بين يدى النبى ﷺ ففصل فيه القول ، وبين ما للعباد وما عليهم أحق بيان .

فقال ﷺ فيما رواه مسلم عن جابر قال : جاء سراقه بن مالك بن جُعْشُم قال : يارسول الله : بيِّن لنا ديننا كأنَّا خُلقنا الآن فيما العمل اليوم ، أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير أم فيما نستقبلُ ؟ ، قال : « **لا بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير** » ، قال : ففيم العمل ؟ فقال : « **اعملوا فكلٌّ مُيسرٌ** » (١) .

وهذا الحديث حُجة على القدرية والجبرية ، وهو صريح فى إبطال مذهبهما فى آن واحد ، فهو يرد على الذين يزعمون الاستقلال بالقدر لأنفسهم عن الله تعالى ، ويثبت العلم الأزلى ، ويرد على الذين ينفون أعمال العباد وكسبهم .

وعلى ذلك فالأمر فى جملة مفيدة وصريحة بعيداً عن قول هاتين الفرقتين المنحرفتين أن الإنسان مخير ومسير فى آنٍ واحد ، بمعنى أن الأعمال كلها مخلوقة لله تعالى ، والله تعالى يفعل فى ملكه ما يشاء ، فهو يهدى ويضل ، وهو على كل شيء قدير ، ويخلق ما يشاء ، ويجبل النفوس على ما يشاء ، وهذا هو الذى يطلقون عليه جانب التسخير ، والتسخير هنا ليس بمعنى الجبر كما تقدم ، إنما بمعنى الخلق والجبل والإنشاء .

ومن جهة أخرى فهو مخير ومعنى أنه مخير أى لديه قدرة على الكسب أى

---

(١) رواه مسلم فى القدر (٤٧٨٨٢٦٤٨) وابن ماجه فى القدر (٩١) وأحمد فى المسند (١٣٧٠٢) .

على الفعل والترك والاختيار ، ولذلك قال النبي ﷺ : « **اعْمَلُوا** » .

ففعل العبد سواء كان محبوباً أو مكروهاً فقد جاء منه باختياره ورغبته ، ومن قال بخلاف ذلك فقد خالف العقول الصريحة والفطر السليمة ، وقد تبين لك الفارق فانتبه ، واللفظ النبوى الذى جاء به الحديث : « مُيَسَّر » يخرجنا من هذا الإشكال ، فالخلق فعل الرب جل وعلا ، والكسب فعل العبد ، وأهل السُّنة يثبتون فى المقادير فعل الرب وفعل العبد ... ولا منافاة بين أفعال الربوبية وكون العبد فاعلاً لفعله مكتسباً له .

وأهل البدع من الجبرية يثبتون فعل الرب وينفون فعل العبد ، والقدرية يثبتون فعل العبد وينفون فعل الرب وأهل السُّنة وسط بينهما .

وفى فتوى اللجنة الدائمة التى كان يرأسها العلامة شيخ الإسلام ابن باز –رحمه الله تعالى – برقم (٤٠١٣) : قالوا : الإنسان مخير ومسيرٌ ، أما كونه مخيراً فلأنَّ الله سبحانه أعطاه عقلاً وسمعاً وبصراً وإرادة ، فهو يعرف بذلك الخير من الشر والنافع من الضار ويختار ما يناسبه ، وبذلك تعلقت به التكاليف من الأمر والنهى ، واستحق الثواب على طاعة الله ورسوله والعقاب على معصية الله ورسوله .

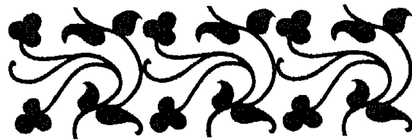
وأما كونه مسيراً فلأنه لا يخرج بأفعاله وأقواله عن قدر الله ومشيئته كما قال سبحانه : ﴿ **مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (٢٢)** ﴾ [الحديد : ٢٢] ، وقال سبحانه : ﴿ **لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٩)** ﴾ [التكوير : ٢٨ ، ٢٩] ، وقال سبحانه : ﴿ **هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ** ﴾ [يونس : ٢٢] ، وفى الباب آيات كثيرة وأحاديث

صحيحة كلها تدل على ما ذكرنا لمن تأمل الكتاب والسُّنة . (انتهى) (٣٧٦/٣) .

ولقد كان الأئمة يضربون الأمثال فى هذا الأمر ، ويريدون من ذلك أن تتسع أفهام الناس لتلك المسألة اتساعاً جيداً ، ويريدون من ذلك أيضاً تنزيه الله تعالى عن النقائص ، وإثبات الكمال والحكمة والعدل له من كل وجه ، ويريدون من ذلك أيضاً إبطال ما زعمته الفرق الضالة المغايرة لمنهج أهل السُّنة فى معتقداتهم من قولهم : إن العبد خالق لفعله ، وأنا لله تعالى جبر الخلق على الأفعال ، ولم يجعل لهم إرادة ولا فعلاً ولا مشيئة ولا اختياراً .

وأثبتوا أن العبد كله مخلوق لله تعالى، وقد أمره الله تعالى بما هو فى مقدوره واختياره ورتب على ذلك الاختيار الثواب والعقاب، وكل مخلوق وقعت مشيئته فى الفعل والترك بمشيئة الله تعالى ، فلا يمكن أن تكون مشيئته مع الله تعالى فيجعل نفسه شريكاً مع الله ، ولا يمكن أن تكون مشئته دون الله تعالى فيكون متفرداً بالربوبية كما بين الأوزاعى فى مناظرته مع غيلان الدمشقى . بل إن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله تعالى ، فمن شاء الله تعالى أعانه على ما دله عليه من الحق، ومن شاء الله تعالى خذله عما أمره به وكل ذلك بحكمة بالغة.

فالله تعالى يأمر ، وعلى العبد الاختيار ، فمن اختار هواه فهو لله إن شاء حفظه ومنعه ، وإن شاء أمده بالضلال ، وعند ذلك فلا يلومن إلا نفسه .



ما معنى قوله ﷺ
[لا يُرِدُّ القَضَاءَ إلا الدُّعَاءُ] ؟

القضاء نوعان : قضاء معلق ، وقضاء مبرم .

فأما القضاء المعلق : فهو الذى علمه الله تعالى وكتبه وشاءه ولكنه علق خلقه على ثبوت أسبابه وانتفائها .

قال الأصبهانى فى المفردات تعليقاً على قول عمر لأبى عبيدة : « يا أبا عبيدة ، نعم نفرٌ من قدر الله إلى قدر الله .. » القدر ما لم يكن قضاء فمرجو أن يدفعه الله ، فإذا قضى فلا مدفع له ويشهد لذلك قوله : ﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم : ٢١] ، وقوله : ﴿ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم : ٧١] ، ﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [البقرة : ٢١٠] أى : فصل تنبيهاً أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه . (انتهى) .

ومن أعظم أسباب الثبوت والمنع الدعاء ، وذلك للحديث الذى رواه الترمذى عن سلمان قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا يُرِدُّ القَضَاءَ إلا الدُّعَاءُ** » (١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : الدعاء سبب يقضى الله به ما علم الله أنه سيكون بهذا السبب كما يقضى بسائر الأسباب ما علم أنه سيكون بها (ف ٣٦٦/١٤) .

فالدعاء من قدر الله تعالى يدفع به ما كان من قدر الله ، وهو من جملة

---

(١) رواه الترمذى فى كتاب القدر (٢١٢٩) وقال : حديث حسن غريب ، والحاكم فى المستدرك (٤٩٣/١) وحسنه الألبانى فى صحيح الجامع (٧٦٨٧/٢) .

الأسباب التى يدفع بها البلاء كما بين شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - حيث قال : فإذا قدر الله أمراً قدر أسبابه والدعاء من جملة أسباب (ف ./ ١٤/١٤٧) .

ويظهر حقيقة ذلك فى امتناع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يدخل البلد الذى فيه الطاعون فقال له أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه فيما رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس - رضى الله عنهما - « أفراراً من قدر الله » ، فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ إلى قَدَرِ الله .

أرأيت لو كان لك إبلٌ هبطتْ وادياً له عُدْوَتان إحداهما خَصِبَةٌ والأخرى جَدبَةٌ ، أليس إنْ رَعَيْت الخَصْبة رعَيْتَها بقدَر الله وإنْ رَعيْت الجدبةَ رعيتها بقدر الله ، قال : فجاء عبد الرحمن بن عوفٍ وكان مُتغيّباً فى بعض حاجَته فقال إن عندي فى هذا علماً سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « **إذا سمعتم به بأَرضٍ فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخْرُجُوا فِراراً منه** ، قال : فحمِدَ اللهَ عُمرُ ثم انصرف » . [متفق عليه] (١) .

وعلى ذلك فليس بين الإيمان بالقدر وما يقع باختيار الإنسان من الأخذ بالأسباب تضارب ؛ لأن ذلك السبب من قدر الله تعالى ، والذى ينزل من السماء من قدر الله . فالأمر ليس إلا معالجة قدر بقدر ، أو مواجهة قدر بقدر ، أو فرار من قدر إلى قدر ، فالإيمان بالقدر لا ينافى الأخذ بالأسباب ، لأن كل شيء وكل سبب بقدر، فالأسباب من جملة الأقدار والأشياء مرتبطة بالأسباب ، وليس معنى ذلك أن يتكل الإنسان على القدر ويترك الأخذ بالأسباب ، بل كل شيء مرتب على الأسباب أمور الدنيا وأمور الآخرة ، فينبغى عليه أن يعمل

---

(١) رواه البخارى فى تفسير القرآن (٤٦٦٥) ومسلم فى القدر (٢٦٤٧) .

ليدرك ما كتب الله تعالى له ، فأهل الجنة يعملون بأسباب الخير والفلاح والسعادة ، وأهل النار يعملون بأسباب الهلاك والشقاء فهذا ميسر لذلك وهذا ميسر لذلك ، وفي الحديث : عن عليّ رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ في جنازةٍ فأخذ شيئاً فجعل ينْكُتُ به الأرض فقال : « **ما منكم من أحدٍ إلا وقد كُتِبَ مقعدهُ من النار ومقعدهُ من الجنة ، قالوا : يارسول الله أفلا نتكلُ على كتابنا وندعُ العمل ، قال : اعملوا فكلٌّ ميسرٌ لما خُلِق له ، أما مَنْ كان من أهلِ السعادة فَيُيسَّرُ لعملِ أهلِ السعادة ، وأما من كان من أهل الشقاء فَيُيسَّرُ لعمل أهلَ الشقاوة ثُم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ ﴾** [الليل : ٥ ، ٦] [(١)] .

وفي الصحيح أيضاً : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز ، وإن أصابك شيءٌ فلا تقل لو أني فعلتُ كان كذا وكذا ولكن قُل : قَدَرُ الله وما شاء فعل فإن لو تفتحُ عمل الشيطان** » [(٢)] .

فأمر النبي ﷺ بفعل المقدور النافع الذى يترتب عليه الأجر والثواب ، وترك المقدور الفاسد ، الذى يترتب عليه الوزر والعقاب .

وهذا يدل على ثبوت مشيئة العبد واختياره ، وأن هذا كله من خلق الله تعالى تابع لمشيئته ، ولا تعارض بين أن الله تعالى قدر على العبد ذلك وبين أن جعل له فيه مشيئه فالله على كل شيء قدير .

هذه هي حقيقة القدر ، وهذا هو السر الذى لا ينبغي التعمق فيه والغيب

---

(١) متفق عليه : البخارى فى تفسير القرآن (٤٦٦٥) ومسلم فى القر (٢٦٤٧) .
(٢) رواه مسلم فى القدر (٢٦٦٤) وابن ماجة فى المقدمة (٧٩) وأحمد فى المسند (٨٥٧٣) .

الذى لا ينبغى طلبه ، بل يجب الإيمان به والتسليم ، وهذا هو دين أتباع المرسلين . وجوابه ﷺ على السائل وقوله : « اعملُوا فكلٌّ ميسرٌ لما خُلِقَ له » أحسن جواب على تلك المسألة .

أما القضاء المبرم :

فهو واقع لا محالة لا يغنى فيه حذر ، ولا يدفعه سبب ، وهو قسمان : قسم مرتب على الأسباب فهى مؤثرة فى بلوغ مسبباتها بإذن الله تعالى ، وقسم غير مرتب على الأسباب ولا تنفع فيه .

أما القضاء المبرم الذى لا يغنى فيه حذر ولا ينفع فيه سبب فمثاله العمر . والدعاء بطول العمر لا ينفع ولا يؤثر فى القضاء ولا يتأثر به القضاء .

قال تعالى : ﴿ **وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ (٣٤)** ﴾ [الأعراف : ٣٤] .

وأما القضاء المبرم الذى رتب الله تعالى وقوعه على الأسباب فهو دخول الجنة والنجاة من النار فهذا مترتب على الأسباب .

وفى صحيح مسلم فى كتاب القدر (٢٦٦٣) وأحمد فى المسند (٣٦٩٢) عن عبد الله قال : قالت أمُّ حبيبة زوج النبى ﷺ : اللهم أمتعْني بزوجي رسول الله ﷺ وبأبى أبى سُفيان وبأخى مُعاوية قال : فقال النبى ﷺ : « **قد سألت الله لآجالٍ مضروبةٍ وآيَّامٍ معدودة وأرزاق مقْسُومةٍ لنْ يُعَجِّلَ شيئاً قبل حلِّه أو يؤخر شيئاً عن حلِّه ، ولو كنت سألت الله أن يُعيذكِ منْ عذاب فى النَّار أو عذابٍ فى القبر كانَ خيراً وأفضل** » . [الحديث] .

فالدعاء بطول العمر كما هو واضح من نص الحديث ليس تعبداً مطلوباً ، بل ولا فائدة فيه فليس سبباً مؤثراً لما أريد منه ، ولا يترتب عليه أثر ، والظاهر أن

تركـه أولى ، والانشـغـال بطلب النجـاة من النار ودخـول الجنة من أفـضل الأسبـاب ، وهو الذى دلت عليه الشريعـة ، وقد رتب الله تعالى دخول الجنة والنجاة من النار على الأعمال ، وأعظم الأعمال الدعاء فهو من أعظم الأسباب المؤثرة التى توافق القدر وتنفع فيه .

قال ابن تيمية فى درء التعارض (١/٥٣١) : فهذا الحديث أخبر فيه أن الدعاء وهو من الأسباب لا يفيد فى إطالة الأعمار ، ويفيد فى النجاة من عذاب الآخرة ، قيل ليس كل ما يظنه الإنسان سبباً يكون سبباً ، وليس كل سبب مباحاً فى الشريعة ، بل قد تكون مضرته أعظم من منفعته فينتهى عنه .

وليس كل سبب مقدوراً للعبد ، فالعبد يؤمر بالسبب الذى أحبه الله ، ويؤذن له فيما أذن الله فيه ، مع أمره بالتوكل على الله تعالى ، فأما ما لا قدرة له فيـه فليس فيـه إلا التوكل على الله والدعاء له ، وذلك من أعظم الأسباب التى يؤمر بها العبد أيضاً .

وما كان من الأسباب محرماً لرجحان فساده على صلاحه أو غير نافع لا يفيد بل يظن أنه نافع فإنه لا يؤمر به أيضاً ، فلا يؤمر بما لا فائدة فيه ، وما كان فساده راجحاً نهى عنه .

وجماع الأمر أن الأسباب إما أن تكون مقدورة ، فغير المقدور ليس فيه إلا الدعاء والتوكل ، والمقدور إما أن يكون فساده راجحاً أو لا يكون ، فإن كان فساده راجحاً نهى عنه ، وإن لم يكن فساده راجحاً فينهى عنه كما ينهى عن إضاعة المال والعبث ، وأما السبب المقدور النافع منفعة راجحة فهو الذى ينفع ويؤمر به ويندب إليه . (انتهى) .

وقد ذهب الإمام النووى – رحمه الله تعالى– إلى أن الدعاء بطول العمر لا

فائدة فيه ، ولا يغير من المقدور شيئاً ، فقال : وهذا الحديث صحيح فى أن الآجال والأرزاق مقدرة لا تتغير عما قدره الله تعالى وعلمه فى الأزل ، فيستحيل زيادتها ونقصها حقيقة عن ذلك . (مسلم شرح نووى ٨/٤٦٦) .

وقد ذهب الإمام النووى - رحمه الله تعالى - إلى أن الدعاء بطول العمر ليس بعبادة ، حتى يندب إلى فعله كما ندب إلى الصوم والصلاة وغيرهما .

فقال : فإن قيل ما الحكمة فى نهيها عن الدعاء بالزيادة فى الأجل لأنه مفروغ منه ، وندبها إلى الدعاء بالاستعاذة من العذاب مع أنه مفروغ منه أيضاً كالأجل ؟ .

فالجواب : أن الجميع مفروغ منه ، لكن الدعاء بالنجاة من عذاب النار ومن عذاب القبر ونحوها عبادة ، وقد أمر الشرع بالعبادات ، فقيل أفلا نتكل على كتابنا وما سبق لنا من القدر ؟ فقال : « **اعملوا فكل ميسر لما خلق له** » أما الدعاء بطول الأجل فليس بعبادة ، وكما لا يحسن ترك الصلاة والصوم والذكر اتكالاً على القدر ، فكذا الدعاء بالنجاة من النار ونحوه . والله أعلم . (انتهى) .

قلت : وهنا مسألة مهمة جداً فى قضية التأثير :

وهى أنه إذا قيل : إن الدعاء بالنجاة من النار ومن عذاب القبر ودخول الجنة من باب التعبد المحض ، أى الذى لا يؤثر فى مطلوبه فهذا غير صحيح ، وهو مذهب الأشاعرة ، وإذا كان يقصد به التعبد الذى يقع به الثواب لا عنده فهذا صحيح ، وهو معتقد سلف الأمة .

وقد وضح ابن القيم - ومن قبله ابن تيمية أيضاً - وفصّل وبين مدى تأثير الأسباب فى مسبباتها ، خاصة الدعاء فى القدر .

وهذا خلافاً لمن لا يجعل للدعاء أثراً في القدر البتة ، كالجبرية والأشاعرة الذين يجعلون الدعاء من باب العلامة على قرب الإجابة ، دون أن يكون لها أثراً فيه ، أو من باب التعبد المحض الذى لا يؤثر في مسببه إلا على سبيل الاقتران .

فقال - رحمه الله - في الجواب الكافي (ص ٨ ، ١١) : وههنا سؤال مشهور وهو أن المدعو به إن كان قد قدر لم يكن بد من وقوعه ، دعا به العبد أو لم يدع ، وإن لم يكن قد قدر لم يقع سواء سأله العبد أو لم يسأله ، فظنت طائفة صحة هذا السؤال ، فتركت الدعاء وقالت : لا فائدة فيه . وهؤلاء مع فرط جهلهم وضلالهم متناقضون ، فإن اطرد مذهبهم لوجب تعطيل جميع الأسباب .

فيقال لأحدهم: إن كان الشبع والري قد قدرا لك فلا بد من وقوعهما ، أكلت أو لم تأكل ، وإن لم يقدرا لم يقعا أكلت أو لم تأكل ، وإن كان الولد قدر لك فلابد منه وطأت الزوجة والأمة أو لم تطأها ، وإن لم يقدر لم يكن فلا حاجة إلى التزويج والتسري وهلم جرا .

فهل يقول هذا عاقل أو آدمي ، بل الحيوان البهيم مفطور على مباشرة الأسباب التى بها قوامه وحياته ، فالحيوانات أعقل وأفهم من هؤلاء ، الذين هم كالأنعام بل هم أضل سبيلاً .

وتكايس بعضهم وقال : الاشتغال بالدعاء من باب التعبد المحض ، يثيب الله عليه الداعي ، من غير أن يكون له تأثير في المطلوب بوجه ما ، ولا فرق عند هذا الكيس بين الدعاء والإمساك عنه بالقلب واللسان في التأثير في حصول المطلوب ، وارتباط الدعاء عندهم به كارتباط السكوت ولا فرق .

وقالت طائفة أخرى أكيس من هؤلاء : بل الدعاء علامة مجردة نصبها الله سبحانه أمارة على قضاء الحاجة ، فمتى وفق العبد للدعاء كان ذلك علامة له ، وأمارة على أن حاجته قد قضيت ، وهذا كما إذا رأيت غيماً أسود بارداً فى زمن الشتاء فإن ذلك دليل وعلامة على أنه يمطر .

قالوا : وهكذا حكم الطاعات مع الثواب ، والكفر والمعاصى مع العقاب ، هى أمارات محضة لوقوع الثواب والعقاب ، لا أنها أسباب له وهكذا ، عندهم الكسر مع الانكسار ، والحرق مع الاحراق ، والإزهاق مع القتل ، ليس شيء من ذلك سبباً البتة ، ولا ارتباط بينه وبين ما يترتب عليه إلا بمجرد الاقتران لا التأثير السببى ، وخالفوا بذلك الحس والعقل والشرع والفطرة ، وسائر طوائف العقلاء ، بل أضحكوا عليهم العقلاء .

والصواب : أن ههنا قسماً ثالثاً غير ما ذكره السائل وهو : أن هذا المقدور قدر بأسباب ، ومن أسبابه الدعاء ، فلم يقدر مجرداً عن سببه ، ولكن قدر بسببه ، فمتى أتى العبد بالسبب وقع المقدور ، ومتى لم يأت بالسبب انتفى المقدور ، وهذا كما قدر الشبع والري بالأكل والشرب ، وقدر الولد بالوطئ ، وقدر حصول الزرع بالبذر ، وقدر خروج نفس الحيوان بذبحه ، وكذلك قدر دخول الجنة بالأعمال ودخول النار بالأعمال وهذا القسم هو الحق .

وهذا الذى حرمه السائل ولم يوفق له ، وحينئذ فالدعاء من أقوى الأسباب ، فإذا قدر وقوع المدعو به بالدعاء لم يصح أن يقال لا فائدة فى الدعاء ، كما لا يقال لا فائدة فى الأكل والشرب ، وجميع الحركات والأعمال ، وليس شيء من الأسباب أنفع من الدعاء ، ولا أبلغ فى حصول المطلوب .

ولما كان الصحابة – رضى الله عنهم – أعلم الأمة بالله ورسوله ﷺ ،

وأفقههم فى دينه ، كانوا أقوم بهذا السبب وشروطه وآدابه من غيرهم ، وكان عمر رضي الله عنه يستنصر به على عدوه ، وكان أعظم جنده ، وكان يقول للصحابه : « لستم تنصرون بكثرة وإنما تُنصرون من السماء » ، وكان يقول : « إنى لا أحمل هم الإجابة ، ولكن هم الدعاء ، فإذا أُلهمت الدعاء معه فإن الإجابة معه » ، وأخذ هذا الشاعر فنظمه فقال :

لو لم ترد نيل ما أرجوه وأطلبه من جود كفيك ما علمتني الطلبا

فمن أُلهم الدعاء فقد أريد به الإجابة ، فإن الله سبحانه يقول : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر : ٦٠] ، وقال : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة : ١٨٦] ، وفى سنن ابن ماجه من حديث أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من لم يسأل الله يغضب عليه » . (انتهى) .



ماذا تقول في قول النبي ﷺ [صلة الرحم تزيد في العمر] ؟

قلت : وأما ما ورد في حديث : « **صلة الرحم تزيد العمر** » (١) ، فهذا بالنسبة لما هو موجود في صحائف الملائكة ، وهذا هو الذي ينفع فيه الدعاء ، وقد ورد في السُّنة ما يدل على ذلك ، وقد يكون ذلك ضرورياً للمريض أن ينفس له في أجله (٢) – مع تعليق ذلك على مشيئة الله تعالى – فيفرح لذلك ويزول ما به من غم .

ومن أراد الله تعالى له طول العمر هيأ له الأسباب التي يبلغ بها ذلك ، ومن جملتها البر وصلة الرحم والدعاء . إلا أن التغيير في الأجل لا يلحق ما هو في علم الله تعالى ، إنما يلحق ما هو في الصحف ، وما هو في علم الملائكة المختصين بذلك .

وعليه فالدعاء بالنسبة لما هو في علم الله تعالى لا يفيد شيئاً ، أما بالنسبة للثاني : وهو الذي في صحف الملائكة فإن الله تعالى يمحو منه ما يشاء ويثبت وهو نافع بالشروط التي سبقت والله أعلم . وقد ورد في السُّنة أمثلة كثيرة للدعاء بطول العمر ، ومن ذلك ما رواه البخاري عن جابر بن سمرة رضي الله عنه

---

(١) أخرجه القضاعي (١ / ص ٩٣ / ١٠٠) والبيهقي في الشعب (٣٤٤٢) عن ابن مسعود . انظر صحيح الجامع للألباني (٣٧٦٦) والصحيحة (١٩٠٨) .

(٢) الحديث الوارد في ذلك ضعيف جداً وهو : عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « **إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في أجله فإن ذلك لا يرد شيئاً ويطيب نفسه** » (رواه الترمذي في الطب (٢٠١٣) وابن ماجة في الجنائز (١٤٢٨) . وقد أشار إلى ضعفه العلامة المحدث ناصر الدين الألباني – رحمه الله تعالى – في ضعيف الجامع (٤٨٨) والمشكاة (١٥٧٢) والضعيفة (١٨٤) . وقال : ضعيف جداً . أ هـ .

وفيه أن سعداً رضي الله عنه دعا على أسامة بن قتادة بطول العمر فى الهلاك لما افترى عليه فى مجلس رسل عمر فى الكوفة قائلاً : فإن سعداً كان لا يسير بالسرية ولا يقسم بالسوية ولا يعدل فى القضية ، قال سعد : أما والله لأدعون بثلاث : اللهم إن كان عبدك هذا كاذباً قام رياء وسمعة فأطل عمره وأطل فقره وعرضه بالفتن .

وكان بعد ذلك إذا سُئل يقول : شيخٌ كبير مفتونٌ أصابتنى دعوة سعدٍ ، قال عبد الملك : فأنا رأيته بعدُ قد سقط حاجباه على عينيهِ من الكِبَرِ وإنّه ليتعرضُ للجوارى فى الطُرق يغمزهُنّ [(١)] .

وقد وقع فى الأدب المفرد للبخارى عن أنس قال : قالت أم سليم - وهى أم أنس - خويدمك ألا تدعو له ؟ فقال : « **اللهم أكثِرْ ماله وولدهُ وأطلْ عمرهُ واغفِر ذنبه** » [(٢)] .

قال ابن حجر فى الفتح (١١/١٤٩) تعليقاً على دعاء النبى ﷺ لأنس رضي الله عنه بطول العمر : أما طول العمر فقد ثبت فى الصحيح أنه كان فى الهجرة ابن تسع سنين ، وكانت وفاته سنة إحدى وتسعين فيما قيل ، وقيل سنة ثلاث وله مائة وثلاث سنين ، قاله خليفة وهو المعتمد ، وأكثر ما قيل فى سنه أنه بلغ مائة وسبع سنين وأقل ما قيل فيه تسعاً وتسعين سنة . (انتهى) .

قال المازرى تعليقاً على حديث أم حبيبة الذى ذكر أنفاً مبيناً أوجه الجمع

---

(١) متفق عليه : البخارى فى الأذان (٧١٦) ومسلم فى الصلاة (٤٥٣) .

(٢) قال العلامة الألبانى - رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأدخله فسيح دجناته - : أخرجه أبو يعلى فى مسنده حدثنا أبو الربيع : ناد حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن أنس بن مالك قال : - وذكر الحديث ، قال : وهذا إسناد جيد ، رجاله رجال الشيخين غير سنان بن ربيعة فأخرج له البخارى مقروناً بغيره وقال الحافظ : صدوق فيه لين . وأخرجه البخارى فى الأدب المفرد (٣٥٦) من طريق سعيد بن زيد عن سنان « انظر السلسلة الصحيحة للألبانى » .

بينه وبين حديث « صلة الرحم تزيد العمر » : قد تقرر بالدلائل القطيعة أن الله تعالى أعلم بالآجال والأرزاق وغيرها ، وحقيقة العلم معرفة المعلوم على ما هو عليه ، فإذا علم الله تعالى أن زيداً سيموت سنة خمسمائة استحال أن يموت قبلها أو بعدها لئلا ينقلب العلم جهلاً ، فاستحال أن الآجال التى علمها الله تعالى تزيد وتنقص .

فيتعين تأويل الزيادة أنها بالنسبة إلى ملك الموت أو غيره ، ممن وكله الله بقبض الأرواح وأمره فيها بآجال ممدودة ، فإنه بعد أن يأمره بذلك أو يثبته فى اللوح المحفوظ ينقص منه ويزيد على حسب ما سبق به علمه فى الأزل ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿ **يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ** ﴾ [الرعد : ٣٩] وعلى ما ذكرناه يحمل قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ** ﴾ [الأنعام : ٢] . (انظر نووى بشرح مسلم (٤٦٦/٨) .

وعلى مثل ذلك ذهب ابن تيمية فقال - رحمه الله - فى الفتاوى (٤٩١/١٤) بعد أن ذكر اختلاف الناس فى تفسير ذلك : والجواب المحقق : أن الله تعالى يكتب للعبد أجلاً فى صحف الملائكة فإذا وصل رحمه زاد ذلك المكتوب ، وإن عمل ما يوجب النقص نقص من ذلك المكتوب .

ونظير هذا ما فى الترمذى وغيره عن النبى ﷺ : « **أن آدم لما طلب من الله أن يريه صورة الأنبياء من ذريته فأراه إياهم ، فرأى فيهم رجلاً له بصيص ، فقال : من هذا يارب ؟ فقال : ابنك داود ، قال : فكم عمره ؟ قال : أربعون سنة . قال : وكم عمرى ، قال : ألف سنة ، قال : فقد وهبت له من عمرى ستين سنة ، فكتب عليه كتاب وشهدت عليه الملائكة فلما حضرته الوفاة قال : قد بقى من عمرى ستون سنة ، قالوا : وهبتها لابنك داود . فأنكر ذلك ، فأخرجوا الكتاب ، قال النبى ﷺ : فنسي آدم فنسيت ذريته ،**

وجحد آدم فجحدت ذريته » (١) .

وروى أنه كُمِّل لآدم عمره ولداود عمره ، فهذا داود كان عمره المكتوب أربعين سنة ، ثم جعله ستين ، وهذا معنى ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : اللهم إن كنت كتبتني شقياً فامحني واكتبني سعيداً ، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت . والله سبحانه عالم بما كان وما يكون ، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون ، فهو يعلم ما كتبه له ، وما يزيده إياه بعد ذلك ، والملائكة لا علم لهم إلا ما علمهم الله ، والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد كونها . (انتهى) .



---

(١) (الحديث صحيح انظر صحيح الجامع للألباني برقم ٥٢٠٨) .

أوجه استجابة الدعاء

قال ابن حجر فى الفتح (٩٨/١١) : كل داع يستجاب له لكن تتنوع الإجابة : فتارة تقع بعين ما دعا به وتارة بعوضه . وقد ورد فى ذلك حديث صحيح أخرجه الترمذى والحاكم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه رفعه « **ما على الأرض مسلم يدعو بدعوة إلا آتاه الله إياها أو صرف عنه من السوء مثلها** » (١) ، ولأحمد من حديث أبى هريرة رضي الله عنه « **إما أن يعجلها له وإما أن يدخرها له** » (٢) ، وفى حديث أبى سعيد رفعه : « **ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث ، إما أن تعجل له دعوته ، وإما أن يدخرها له فى الآخرة وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها** » (٣) ، وصححه الحاكم ، وهذا شرط ثان للإجابة ، ولها شروط أخرى منها : أن يكون طيب المطعم والملبس لحديث : « **فأنَّى يُستجاب لذلك** » (٤) ، ومنها ألا يكون يستعجل لحديث : « **يُستجاب لأحدكم ما لم يعجل يقول : دعوت فلم يستجب لي** » (٥) . (انتهى) .

ماذا تقول فى قول أحدهم : لقد دعوت فلم يستجب لي ؟ .

الدعاء سبب من الأسباب القدرية التى تأتى بتوفيق الله تعالى ورحمته

---

(١) رواه الترمذى فى الدعوات (٣٥٧٣) وأحمد فى المسند (٢٢٢٧٩) .
(٢) رواه أحمد فى المسند (٩٤٩٣) .
(٣) رواه أحمد فى المسند (١٠٧٤٩) .
(٤) رواه مسلم فى الزكاة (١٠١٥) والترمذى فى تفسير القرآن (٢٩٨٩) وأحمد (٨١٤٨) والدارمى فى الرقاق (٢٧١٧) .
(٥) متفق عليه : البخارى فى الدعوات (٣٥٥٦) ومسلم فى الذكر (٢٧٣٥) .

وفضله ، وفعل الأسباب مشروع ، وذلك لأن الله تعالى خلقها ورتب على وجودها آثاراً ونتائج ، لا تقوم إلا بها ، كما أن التوكل مشروع ، لارتباطه بالشرع والمشرع ، فمن نقض في الأول فقد نقض فى صنع الله تعالى وحكمته ، ومن نقض فى الثانى فقد نقض فى شرع الله تعالى وعلمه .

والدعاء يزكي علم العبد بربه تعالى ذكره ، ويأخذ به إلى مراقى الفلاح ، والدعاء ثناء على الله تعالى بما يستحقه ، وهو دليل على حُسن التعبد .

وفى الدعاء ما يثبت ذات الله تعالى من جهة ويثبت عظيم أسمائه وجليل صفاته من جهة أخرى ؛ فلا يصلح للإنسان أن يدعو خالياً أو معدوماً أو أصماً أو غائباً أو عاجزاً أو بخيلاً .

قال ابن عقيل : ندب الله تعالى إلى الدعاء وفي ذلك معان :

أحدهـــا : الوجود ، فإن من ليس بموجود لا يُدعى .

الثـانـي : الغنى فإن الفقير لا يُدعى .

الثـالـث : السمع فإن الأصم لا يُدعى .

الـرابـع : الكرم فإن البخيل لا يُدعى .

الخامس : الرحمة فإن القاسي لا يُدعى .

السادس : القدرة فإن العاجز لا يُدعى .

ومن يقول بالطبائع يعلم أن النار لا يقال لها كفي ، ولا النجم يقال له أصلح مزاجي ؛ لأن هذه عندهم مؤثرة طبعاً لا اختيار . فشرع الدعاء وصلاة الاستسقاء ليبين كذب أهل الطبائع [١] . (انتهى) .

---

(١) انظر شرح الطحاوى (ص ٣٩١) .

واستجابة الدعاء عمل مشاهد محسوس . وقد دار حول الدعاء رجاء المضطرين فأفلحوا ، وانكسرت عنده قلوب الخاشعين فانتصروا . قال تعالى : ﴿ **أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ** ﴾ [النمل : ٦٢] ، وقال تعالى : ﴿ **إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ** ﴾ [الأنفال : ٩] ، وعن سلمان الفارسي عن النبي ﷺ قال : « **إن الله حيي كريم يستحيي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردهما صفراً خائبتين** » (قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب ، ورواه بعضهم ولم يرفعه) [(١)] .

وقد أجاب ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (ص٥٢٣) على هذا السؤال فقال : وهنا سؤال معروف ، وهو أن من الناس من قد يسأل الله فلا يعطى شيئاً أو يعطى غير ما سأل . وقد أجيب عنه بأجوبة ، فيها ثلاثة أجوبة محققة :

أحدها : أن الآية لم تتضمن عطية السؤال مطلقاً ، وإنما تضمنت إجابة الداعي ، والداعي أعم من السائل ، وإجابة الداعي أعم من إعطاء السائل ، ولهذا قال النبي ﷺ : « **ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول : من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له** » [(٢)] .

ففرق بين الداعي والسائل وبين الإجابة والإعطاء ، وهو فرق بين العموم والخصوص ، كما أتبع ذلك بالمستغفر ، وهو نوع من السائل ، فذكر العام ثم

---

(١) رواه الترمذي في الدعوات (٣٥٥٦) وأبو داود في الصلاة (١٤٨٨) وابن ماجة في الدعاء (٣٨٦٥) وأحمد في المسند (٢٣٢٠٢) . انظر صحيح للألباني (٧٥٧) .

(٢) متفق عليه : انظر البخاري في الجمعة (١٠٩٤) ومسلم في صلاة المسافرين (٧٥٨) .

الخاص ثم الأخص ، وإذا علم العباد أنه قريب يجيب دعوة الداعى ، علموا قربه منهم ، وتمكنهم من سؤاله ، وعلموا علمه ورحمته وقدرته فدعوه دعاء العبادة فى حال ودعاء المسألة فى حال وجمعوا بينهما فى حال إذ الدعاء اسم يجمع بين العبادة والاستغاثة ، وقد فسر قوله : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر : ٦٠] بالدعاء الذى هو العبادة ، والدعاء الذى هو الطلب وقوله بعد ذلك ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾ [غافر : ٦٠] يؤيد المعنى الأول .

الجواب الثانى : أن إجابة دعاء السؤال أعم من إعطاء عين المسؤوال كما فسره النبى ﷺ فى قوله : « **ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث : إما أن تعجل له دعوته ، وإما أن يدخرها له فى الأخرة ، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها** ، قالوا : إذاً نكثر ، **قال : الله أكثر** »[(١)] .

فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لابد فى الدعوة الخالية عن العدوان من إعطاء السؤال معجلاً ، أو مثله من الخير مؤجلاً ، أو يصرف عنه من السوء مثله.

الجواب الثالث : أن الدعاء سبب مقتض لنيل المطلوب ، والسبب له شروط وموانع ، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه حصل المطلوب ، وإلا فلا يحصل ذلك المطلوب بل قد يحصل غيره ، وهكذا سائر الكلمات الطيبات من الأذكار المأثورة المعلق عليها جلب منافع أو دفع مضار ، فإن الكلمات بمنزلة

---

(١) رواه أحمد فى المسند (١٠٧٤٩) الترمذى فى الدعوات (٣٥٧٣) . انظر صحيح الجامع (٥٧١٤) ، (٥٦٧٨) .

الآلة في يد الفاعل تختلف باختلاف قوته وما يعنيها ، وقد يعارضها مانع من الموانع . ونصوص الوعد والوعيد المتعارضة في الظاهر من هذا الباب ، وكثيراً ما تجد أدعية دعا بها قوم فاستجيب لهم ، ويكون قد اقترن بالدعاء ضرورة صاحبه ، وإقباله على الله ، أو حسنة تقدمت منه ؛ جعل الله سبحانه إجابة دعوته شكر الحسنة .

أو صادف وقت إجابة ونحو ذلك فأجيبت دعوته ، فيظن أن السر في ذلك الدعاء ، فيأخذه مجرداً من تلك الأمور التي قارنته من ذلك الداعي ، وهذا كما إذا استعمل رجل دواء نافعاً في الوقت الذي ينبغي فانتفع به ، فظن آخر أن استعمال هذا الدواء بمجرده كاف في حصول المطلوب وكان غالطاً ، وكذا قد يدعو باضطرار عند قبر (١) ، فيجاب فيظن أن السر للقبر ، ولم يدر أن السر للإضطرار ، وصدق اللجأ إلى الله تعالى ، فإذا حصل ذلك في بيت من بيوت الله تعالى كان أفضل وأحب إلى الله تعالى .

فالأدعية والتعوذات والرقى بمنزلة السلاح ، والسلاح بضاربه لا بحده فقط ، فمتى كان السلاح سلاحاً تاماً ، والساعد ساعداً قوياً ، والمحل قابلاً ، والمانع مفقوداً حصلت به النكاية في العدو ، ومتى تخلف واحد من هذه الثلاث تخلف التأثير . فإذا كان الدعاء في نفسه غير صالح ، أو الداعي لم يجمع بين قلبه ولسانه في الدعاء ، أو كان ثم مانع من الإجابة لم يحصل الأثر . (انتهى) .

---

(١) يقصد دعاء الله تعالى وحده لا دعاء صاحب القبر ، فإن ذلك شرك أكبر فانتبه ، وقد وضح ابن أبي العز ذلك في قوله : « ولم يدر أن السر للاضطرار وصدق اللجأ إلى الله تعالى » . (انتهى) . أما إذا قصد القبر للدعاء عنده فهذا ضلال مبين . قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٢/٤٤٠) : فأما إذا قصد ليصلي هناك ليدعوا عند القبور ، ظناً أن هذا الدعاء هناك أجوب فهذا ضلال بإجماع المسلمين ، وهو مما حرمه الله ورسوله ﷺ.. (انتهى) .

العدوى

العدوى لغة : كما قال ابن منظور فى لسان العرب (٩٦/٩) : العَدْوَى: اسم من أَعْدَى يُعْدِي ، فهو مُعْدٍ ، ومعنى أَعْدَى أى أجاز الجَرَبَ الذى به إلى غيره ، أو أجاز جَرَباً بغيره إليه ، وأصله منْ عدا يعْدُو إذا جاوز الحدَّ وتعادى القومُ أى أصاب هذا مثلُ داء هذا . والعَدْوَى : طَلَبُك إلى والٍ ليُعْدِيَك على من ظَلَمك ، أى ينتقِم منه . (انتهى) .

والحق أن الأمراض لا تنتقل بذاتها كما يقول الفلاسفة الطبائعيون ولا كما يقول أهل الجاهلية المشركون ، إنما تنتقل الأمراض بقدر الله تعالى وحده لا بمجرد السبب ، فإن شاء الله أجرى مع الأسباب ما يريد من القضاء ، وإن لم يشأ لم يجر فيها شيئاً فلا تقع مقتضياتها ، وهذا لا يمنع أن تكون الأسباب مؤثرة فى مسبباتها فقد خلق الله تعالى ذلك فى الأسباب . وأهل السُّنة لا يعتقدون أن الأسباب مستقلة كما يقول المعتزلة ، ولا ينفون آثارها كما يقول الجبرية والأشاعرة .

والأسباب من قدر الله تعالى ، ولأجل ذلك فإن الفرار من أسباب الهلاك فرار من قدر إلى قدر ، وهذا لا ينافى التوكل ، فالتوكل من الأسباب وهو مأمور به شرعاً كما أن الأسباب مأمور بها شرعاً .

فكيف إذن نجمع بين قوله ﷺ : « لا عَدْوَى » فقام أعرابى فقال : أرأيت الإبل تكونُ فى الرمال أمثال الظّبَاء فيأتيها البعيرُ الأجْرَبُ فتجْرَبُ ، قال النبى ﷺ : « **فمن أعدى الأول** » (١) ، الذى يفيد نفى العدوى وبين قوله ﷺ :

---

(١) متفق عليه : رواه البخارى فى الطب (٥٤٣٩) ومسلم فى السلام (٢٢٢٠) .

« فِرَّ من المجذُوم فـرارَكَ من الأسد » [(١)] ، وقولـه ﷺ : « لا يُوردُ مُمْرِضَ على مُصحٍّ » [(٢)] ، الذي يثبت ظاهره العدوى ؟ .

والجواب : الجمع بين قوله : « لا عَدْوَى » الذي ينفي العدوى وقوله : « فِرَّ مِنْ المَجْذُومِ » وقوله : « لا يُورِدُ مُمْرِضَ على مُصحٍّ » الذي يثبت ظاهره العدوى يتضح في ثلاثة أوجه كما بين الشيخ حافظ أحمد حكمي في معارج القبول فقال :

الوجـه الأول : أنه ﷺ أمر بالفرار من المجذوم لئلا يتفق للمخالط شيء من ذلك ابتداء لا بالعدوى المنفية ، فيظن أنه بسبب المخالطة ؛ فيعتقد ثبوت العدوى التي نفاها رسول الله ﷺ فيقع في الحرج ، فأمر ﷺ بتجنب ذلك شفقة منه على أمته ورحمة بهم ، وحسماً للمادة ، وسداً للذريعة ، لا إثباتاً للعدوى ، كما يظن بعض الجهلة من الأطباء ، والدليل على ذلك قوله للأعرابي الذي استشهد لصحة العدوى بكون البعير الأجرب يدخل في الإبل الصحاح فتجرب فقال له ﷺ : « فمنْ أعْدَى الأوَّل » يعني أن الله تعالى ابتدأ المرض في الباقي كما ابتدأه في الأول، لا أن ذلك من سريان المرض بطبيعته من جسد إلى آخر .

الوجه الثاني: أن نهيه ﷺعن المخالطة لأنها من الأسباب التي أجرى الله تعالى العادة بأنها تفضي إلى مسبباتها لا استقلالاً بطبعها ، ولكن الله سبحانه وتعالى هو الذي خلق الأسباب ومسبباتها ، فإن شاء أبقى السبب وأثر في مسببه بقضاء الله تعالى وقدره ، وإن شاء سلب الأسباب قواها فلا تؤثر شيئاً .

الوجه الثالث : أن النفوس تستقذر ذلك ، وتنقبض عند رؤيته ، وتشمئز

---

(١) رواه البخاري في كتاب الطب وأحمد في المسند (٩٤٢٩) .
(٢) متفق عليه : رواه البخاري في الطب (٥٤٣٧) ، ومسلم في السلام (٢٢٢١) .

من مخالطته وتكرهه جداً ، لا سيما مع ملامسته وشم رائحته ؛ فيحصل بذلك تأثير بإذن الله في سقمها ، قضاء من الله وقدراً ، لا بانتقال الداء بطبيعته كما يعتقده أهل الجاهلية .

فإذا تبين لك الجمع بين نفي العدوى ، وبين الأمر بمجانبة الداء تبين لك الجمع بينهما ، وبين النهي عن إيراد الممرض على المصح ، فإنه إذا كان ﷺ قد أمر المصح بمجانبة الداء ؛ فلأن ينهى الممرض عن إيراده على المصح من باب أولى .

فإن العلل التي قدمنا أنها من سبب النهي عن القدوم على الوباء ، والأمر بمجانبته موجودة في إيراد الممرض على المصح بزيادة كونها ليست باختيار المصح كقدومه هو ، بل مع كراهته لها ، وانقباضه من ذلك الممرض ، وربما أدى ذلك إلى بغضه إياه وغير ذلك .

والمقصود أن نفي العدوى مطلق على عمومه ، وأن المراد أن المرض لا يسرى بطبيعته من جسد إلى آخر ، وفيه إفراد الله سبحانه وتعالى بالتصرف في خلقه ، وأنه مالك الخير والشر ، وليس التوكل بترك الأسباب ، بل التوكل من الأسباب ، بل هو أرجحها وأنفعها . (انظر مختصر معارج القبول ص ٣٠١) .

الشاهد :

أن الله تعالى جعل لكل شيء سبباً حتى تنتهي الأسباب إلى سبب لا سبب له إلا مشيئة الله تعالى وحده ودليل ذلك قوله ﷺ في الحديث : « **فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ** » ، وقد ثبت في السُّنة أن في السَّنة ليلة ينزل فيها الوباء بلا سبب من أحد إلا مشيئة الله تعالى ، وهذا مما يجهله كثير من الأطباء وينكرونه . وهذا الحديث يقطع علة التسلسل .

روى مسلم فى الأشربة (٢٠١٤) عن جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **غطُّوا الإناءَ وأوْكُوا السِّقَاءَ فإن فى السَّنَة ليلةً ينزلُ فيها وبَاءٌ لا يَمُرُّ بإناءٍ ليس عليه غِطَاءٌ أو سِقَاءٍ ليس عليه وِكَاءٌ إلا نزلَ فيه مِنْ ذلك الوَبَاءِ** » الحديث .

وهذا لا ينافى أن الأسباب تؤثر فى بعضها البعض ولأجل ذلك قال ﷺ : « **فِرَّ مِنْ الْمَجْذُومِ** » ، ولكنها غير مستقلة ، وإنما يكون تأثيرها بمشيئة الله تعالى وحده ؛ ولأجل ذلك قال ﷺ : « **لا عدْوَى ولا طِيَرَةَ** » وفى هذا بيان صريح لعلاقة الأسباب بمسبباتها ، وعلاقة ذلك بمشيئة الله تعالى .

ومن العلماء من حمل نفى العدوى فى الحديث لمن قوى يقينه وصح توكله ، فهذا لا يُضر بها ، ولا بالتطير ، بخلاف من ضعف يقينه . فإنه يضر من جهة ضعف اليقين لا من جهة العدوى وهذا فيه نظر .

قال الشيخ سليمان بن عبد الله – رحمه الله– فى تيسير العزيز الحميد (ص٤٢٥) : وحملت طائفة أخرى الإثبات والنفى على حالتين مختلفتين ، فحيث جاء « لا عدوى » كان للمخاطب بذلك من قوى يقينه، وصح توكله، بحيث لا يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى كما يستطيع أن يدفع التطير الذى يقع فى نفس كل واحد لكن القوى اليقين لا يتأثر به .

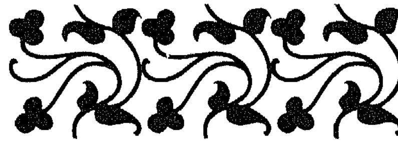
وهذا كما أن قوة الطبيعة تدفع العلة وتبطلها ، وحيث جاء الإثبات كان المراد به ضعيف الإيمان والتوكل . ذكره بعض أصحابنا واختاره ، وفيه نظر .

وقال مالك لما سئل عن حديث : « فِرَّ من المجذوم » ما سمعت فيه بكراهية ، وما أرى ما جاء من ذلك إلا مخافة أن يقع فى نفس المؤمن شىء .

ومعنى هذا أنه نفى العدوى أصلاً ، وحمل الأمر بالمجانبة على حسم المادة ،

وسد الذريعة ؛ لئلا يحدث للمخاطب شيء من ذلك ؛ فيظن أنه بسبب المخالطة فيثبت العدوى التي نفاها الشارع ، وإلى هذا ذهب أبو عبيد وابن جرير والطحاوي وذكره القاضي أبو يعلى عن أحمد .

قلت : وأحسن من هذا كله ما قاله البيهقي وتبعه ابن الصلاح وابن القيم وابن رجب وابن مفلح وغيرهم أن قوله : « لا عدوى » على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية ، من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى ، وأن هذه الأمراض تعدى بطبعها ، وإلا فقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سبباً لحدوث ذلك ، ولهذا قال : « **فِرَّ من المجذوم كما تفر من الأسد** » ، وقال : « **لا يورد ممرض على مصح** » ، وقال في الطاعون : « **من سمع به بأرض فلا يقدم عليه** » ، وكل ذلك بتقدير الله تعالى كما قال : « فمن أعدى الأول » يشير إلى أن الأول إنما جرب بقضاء الله وقدره ، فكذلك الثاني وما بعده . (انتهى) .



الطيرة

قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (١٥٢/٣) :
الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء ، وقد تسكن : هى التشاؤم بالشىء . وهو مصدر تطير . يقال تطير طيرة ، وتخير خيرة ، ولم يجئ من المصادر هكذا غيرها . وأصله فيما يقال : التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرهما . وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم ، فنفاه الشرع ، وأبطله ونهى عنه ، وأخبر أنه ليس له تأثير فى جلب نفع أو دفع ضر . وقد تكرر ذكرها فى الحديث اسماً وفعلاً . (انتهى) .

واعلم أن التطير لا يصلح باعتقاد أهل الجاهلية المشركين ، الذين يجعلون ما لا سبب فيه ولا تقدير مسبباً ومقدراً ، وهذا هو حقيقة الشرك . وهو كفر وضلال وغم لما فيه من سوء ظن بالله تعالى ، وتوقع للبلاء والشر . وقد جاء الشرع بإبطاله .

ولكنه ﷺ أجاز التفاؤل ، ودل المؤمنين على طرق الانتفاع به على وجهه الصحيح ، وجعل من أسباب صلاحه وإمضائه الاستخارة والتوكل على الله تعالى ، والتوقف على النصوص الشرعية الصحيحة ، ومشورة الصالحين .

وإذا أقدم المرء على فعل شىء أو أحجم عن فعل شىء ، فإنه لا ينبغى له أن يمضى فى فعله أو يتأخر عنه لأجل أمور لا تؤثر فيه إلا وهمّاً أو ظناً ، إنما ينبغى أن يبنى أمره على قواعد شرعية ثابتة كما تقدم . وإلا تحير فى الفهم وتعثر فى العمل .

ذلك أن التطير وهو اتجاه الطير يميناً أو شمالاً ، لا تأثير له فى الأقدار ،

وليس سبباً لشيء فى حياة الإنسان ، ومن اعتقد فيه تأثيراً على الأسباب ، وأقام الأعمال عليه فقد أشرك بالله تعالى كما أشرك أهل الجاهلية الأولى .

والكلام الذى يتأتى من بعض أصحاب الهمم الحقيرة وضعاف القلوب أو غيرهم من الجهلة والظلمة ، فلا ينبغى أن يكون معولاً لنقض الحقوق ، أو تثبيط الهمم ؛ ومن ثم إضعاف التوكل والرجاء ، حتى يذهب الدين ويقع المرء فى الشرك وهو لا يدرى .

والفأل الذى أشار إليه الحديث الآتى بعد قليل : هو كل ما وافق الشرع الحنيف ، وكل ما ثبت صدقه وحسنه من كلام الناس ، وكان دافعاً إلى قوة الرجاء فى الله تعالى ، وهذا إن تنوع فالاستخارة تقيد منه ما يطلق . وتخصص منه ما يعم . وهذا هو الذى ينبغى على الناس أن يتفاءلوا به لما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **لا طِيَرةَ وخيرُها الفألُ**، قالوا : وما الفألُ ؟ ، **قال : الكلمة الصالحةُ يسمعها أحدُكم** » (متفق عليه رواه البخارى فى الطب ٥٤٢٢ ومسلم فى السلام ٢٢٢٣) .

فالتطير بمعنى التشاؤم شرك لأنه جعل ما ليس سبباً لشيء سبباً فيه ، أما الفأل وهو الكلمة الحسنة التى تدفع إلى الانبساط والاستبشار فهى محبوبة مرغوبة ؛ لقيام الرجاء بها واعتبارها سبباً فيه ، سواء بلغت غاياتها من المصالح أم لم تبلغ ، ذلك أن النفس تميل إلى ما يوافقها وما تحبه ، فهذا يدفعها إلى الرضا والسرور ويفتح لها باب الأمل ، وإن لم تبلغ ما تريد رضيت بما انتهت إليه ، بخلاف الكلام السيىء وسوء الظن ، فإنها وإن بلغت ما أرادت لا تطمئن ولا تسعد .

قال العلماء : وإنما أحب الفأل لأن الإنسان إذا أمل فائدة الله تعالى وفضله عند سبب قوى أو ضعيف فهو خير فى الحال ، وإن غلط فى جهة الرجاء فالرجاء له خير ، وأما إذا قطع رجاءه وأمله من الله تعالى فإن ذلك شر له ، والطيرة فيها سوء ظن وتوقع البلاء . ومن أمثلة التفاؤل أن يكون له مريض فيتفاءل بما يسمعه ، فيسمع من يقول : يا سالم أو يكون طالب حاجة فيسمع من يقول : يا واجد فيقع فى قلبه رجاء البر أو الوجدان. والله أعلم . (انتهى) .

قال ابن القيم : أخبر ﷺ أن الفأل من الطيرة ، وهو خيرها فأبطل الطيرة ، وأخبر أن الفأل منها ، ولكنه خير منها ، ففصل بين الفأل والطيرة لما بينهما من الامتياز والتضاد ، ونفع أحدهما ومضرة الآخر . ونظير هذا منعه من الرقى بالشرك ، وإذنه فى الرقية إذا لم يكن فيها شرك ؛ لما فيها من المنفعة الخالية عن المفسدة . (انظر تيسير العزيز الحميد ص ٣٨٣) .

ماذا يفعل المرء إذا سمع ما يكره ؟ :

كان الصحابة رضوان الله عليهم يسمعون من المنافقين وغيرهم ما يثبط الهمم ويفتر العزائم ، وهذا شيء يتكون فى النفس والقلب دون إرادة منهم ، فكانوا يردونه بالتوكل ولا يعتقدون فيه لأنه شرك .

روى أبو داود وغيره عن عبد الله قال رسول الله ﷺ : « **الطيرة شرك الطيرة شرك ثلاثاً** » ، وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل » (رواه أبو داود فى الطب ٣٩١٠ والترمذى فى السير ١٦١ وابن ماجة فى الطب ٣٥٣٨ . انظر صحيح الجامع ٢/٣٩٦٠) .

قال الإمام أحمد – رحمه الله تعالى – : يريد والله تعالى أعلم الطيرة شرك على ما كان أهل الجاهلية يعتقدون فيها . (انتهى) .

قال الإمام البيهقى فى شعب الإيمان (٦٢/٢) فى معنى قوله : « **وما منا إلا** » يقال هذا من قول عبد الله بن مسعود وليس من قول النبى ﷺ ، وقوله : « **وما منا إلا** » وقع فى قلبه شيء عند ذلك على ما جرت به العادة ، وقضت به التجارب لكنه لا يقر فيه ، بل يحسن اعتقاده أن لا مدبر سوى الله تعالى ؛ فيسأل الله الخير ويستعيذ به من الشر ويمضى على وجهه متوكلاً على الله عز وجل ، كما روينا عن النبى ﷺ قال : « **إذا رأيت من الطيرة ما تكره فقل : اللهم لا يأتى بالحسنات إلا أنت ، ولا يدفع السيئات إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بك** » [(١)] . (انتهى) .

هذا هو الواجب على المؤمن أن يطمئن بالله تعالى ، ويحسن اعتماده عليه والتجاءه إليه ولا يعبأ بما يدخره أهل السوء من الشر والسوء والخبال .

قال ابن تيمية فى الفتاوى(٦٦/٢٣) : فإنه كان يحب الفأل ويكره الطيرة، والفأل الذى يحبه هو أن يفعل أمراً أو يعزم عليه متوكلاً على الله فيسمع الكلمة الحسنة ، التى تسره مثل أن يسمع يا نجيح يا مفلح يا سعيد يامنصور ونحو ذلك ، كما لقى فى سفر الهجرة رجلاً فقال : ما اسمك؟ ، قال: يزيد . قال : يا أبا بكر يزيد أمرنا . وأما الطيرة بأن يكون قد فعل أمراً متوكلاً على الله ، أو يعزم عليه فيسمع كلمة مكروهة ، مثل ما يتم أو ما يفلح ونحو ذلك ؛ فيتطير ويترك الأمر ، فهذا منهى عنه كما فى الصحيح عن معاوية بن الحكم السلمى قال : قلت يارسول الله : منا قوم يتطيرون ، قال : « **ذاك شيء يجده أحدكم فى نفسه فلا يصدنكم** » [(٢)] فنهى النبى ﷺ أن تصد الطيرة العبد

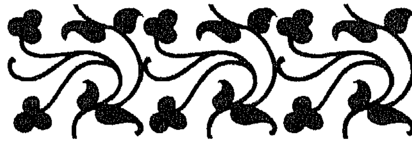
---

(١) رواه أبو داود فى الطب . انظر ضعيف أبى داود (٨٤٣) ، الكلم الطيب (٢٥٢) مشكاة المصابيح (٤٥٩١) .

(١) رواه مسلم فى كتاب المساجد (٥٣٧) وأبو داود فى الطب (٣٩٠٩) والنسائى فى السهو (١٢١٨) وأحمد فى المسند (٢٣٢٥٠) .

عما أراد ، فهو في كل واحد من محبته للفأل وكراهته للطيرة ، إنما يسلك مسلك الاستخارة لله ، والتوكل عليه ، والعمل بما شرع له من الأسباب ، لم يجعل الفأل آمراً له ، وباعثاً له على الفعل ، ولا الطيرة ناهية له عن الفعل ، وإنما يأتمر وينتهي عن مثل ذلك أهل الجاهلية الذين يستقسمون بالأزلام ، وقد حرم الله الاستقسام بالأزلام في آيتين من كتابه ، وكانوا إذا أرادوا أمراً من الأمور أحالوا به قداحاً مثل السهام أو الحصى أو غير ذلك ، وقد علموا على هذا علامة الخير ، وعلى هذا علامة الشر وآخر غفل ، فإذا خرج هذا فعلوا ، وإذا خرج هذا تركوا ، وإذا خرج الغفل أعادوا الاستقسام .

فهذه الأنواع التي تدخل في ذلك مثل الضرب بالحصى والشعير واللوح والخشب والورق المكتوب عليه حروف أبجد ، أو أبيات من الشعر ، أو نحو ذلك مما يطلب به الخيرة فيما يفعله الرجل ويتركه ينهى عنها ؛ لأنها من باب الاستقسام بالأزلام ، وإنما يسن له استخارة الخالق ، واستشارة المخلوق ، والاستدلال بالأدلة الشرعية ، التي تبين ما يحبه الله ويرضاه ، وما يكرهه وينهى عنه . وهذه الأمور تارة يقصد بها الاستدلال على ما يفعله العبد هل هو خير أم شر ؟ وتارة الاستدلال على ما يكون فيه نفع في الماضي والمستقبل وكلاهما غير مشروع (والله سبحانه وتعالى أعلم) . (انتهى) .



الاستخـارة

الاستخارة: طلب الخيرة فى الشىء ، وهو استفعال منه ، وفى الحديث : كـان رسـول الله ﷺ يعلمنا الاستـخارة فى كـل شىء » ، وخـار الله لك : أى أعطاك ما هو خير لك ، والخيرة ، بسكون الياء : الاسم من ذلك ؛ ومنه دعاء الاستخارة : « اللهم خر لى أى » : اختر لى أصلح الأمرين واجعل لى الخيرة فيـه . واستـخار الله : طلب منه الخيـرة . وخـار لك فى ذلك : جعل لك فيـه الخيرة ؛ والخيـرة الاسم من قولك : خـار الله لك فى هذا الأمر . والاختيـار : الاصطفاء ، وكـذلك التخير . ويقـال : استخر الله يخر لك ، والله يخير للعبد إذا استخاره . (انظر لسان العرب لابن منظور ٤/٢٥٩) .

ويستخير العبد ربه فيما خير فيه من الواجبات والمستحبات وسائر المباحات ، أما ما فرض عليه فعله ولزمه تركه فليس له أن يستخير فيه ، بل يمضى فيه بعزيمة وإنابة وحسن توكل على الله تعالى .

قال ابن حجر فى الفتح (١١/١٨٨) : وتدخل الاستخارة فيما عدا ذلك ، فى الواجب والمستحب المخير ، وفيما كان زمنه موسعاً ، ويتناول العموم العظيم من الأمور والحقير فزب حقير يترتب عليه الأمر العظيم . (انتهى) .

والمسلم يستخير ربـه تعالى ذكره ويستفتيه لسعة علمه وإحاطته بالأمور كلها ، وكذا لكمال غناه وسعة طوله وعظيم قدرته ، وهذا هو الذى يدفعه إلى أن يستجدى منه المعونه ويستفتيه فى النوائب ، وقد علم أنه لا قدرة للعبد على جلب نفع إلا بتـوفـيق الله تعـالى ولا قـدرة له على صـرف شـر إلا بحـول الله تعالى . وهذا هو معنى قوله : « **لا حول ولا قوة إلا بالله** » فمن قام بالله تعالى نجا وأفلح ، ومن وكل إلى نفسه خاب وخسر .

قال ابن حجر فى الفتح (١١/١٨٧) : وجاء ذكر الاستخارة فى حديث سعد رفعه « **مِنْ سعادة ابن آدم استخارتُه الله** » أخرجه أحمد وسنده حسن وأصله عند الترمذى ، لكن بذكر الرضا والسخط ، لا بلفظ الاستخارة . (انتهى) .

صفة دعاء الاستخارة :

يصلى المستخير ركعتين من دون الفريضة ، ثم بعد انتهاء الصلاة يدعو دعاء الاستخارة ، وصفته كما روى البخارى وغيره عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : «**كان النبى ﷺ يعلمنا الاستخارة فى الأمور كلها كالسورة من القرآن إذا همَّ فليركعْ ركعتين ثم يقول : اللهم إنى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خيرٌ لي فى دينى ومعاشي وعاقبة أمري أو قال فى عاجل أمري وآجله فاقدُره لي ، وإن كنتَ تعلم أن هذا الأمر شرٌ لي فى دينى ومعاشي وعاقبة أمرى أو قال فى عاجل أمري وآجله فاصرْفْهُ عنى واصرفنى عنه واقدُر لي الخير حيث كان ثم رضِّنى به ويُسمى حاجته** » (١) .

الحكمة فى تقديم الصلاة على الدعاء :

قال ابن أبى حمزة : الحكمة فى تقديم الصلاة على الدعاء أن المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيرى الدنيا والآخرة ، فيحتاج إلى قرع باب الملك ، ولا شىء لذلك أنجع ولا أنجح من الصلاة ؛ لما فيها من تعظيم الله

---

(١) رواه البخارى فى الدعوات (٦٠١٩) والترمذى فى الصلاة (٤٨٠) والنسائى فى النكاح (٣٢٠١) وأبو داود فى الصلاة (١٥٣٨) وابن ماجة فى إقامة الصلاة (١٣٨٣) وأحمد فى المسند (٢١٤٢٩٧) .

والثناء عليه والافتقار إليه مآلاً وحالاً (١) .

ماذا يفعل المستخير بعد الدعاء ؟ :

قال ابن عبد السلام : يفعل ما اتفق ، ويستدل له بقوله في بعض طرق حديث ابن مسعود وفي آخره : ثم يعزم . وأول الحديث « **إذا أراد أحدكم أمْراً فليقل** » (٢) .

وقال النووي في الأذكار : يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح به صدره ويستدل له بحديث أنس عند ابن السني : « **إذا هممْت بأمْرٍ فاستَخِرْ ربَّك سبعاً ثم انظر إلى الذي يسبق في قلبك فإن الخيْر فيه** » ، **وهذا لو ثبت لكان هو المعتمد لكن سنده واه جداً ، والمعتمد أنه لا يفعل ما ينشرح به صدره ، مما كان له فيه هوى قوى قبل الاستخارة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر حديث أبي سعيد** : « **ولا حول ولا قوة إلا بالله** » (٣) .

والظاهر : أن الاستخارة دعاء يقع بين يدي الصلاة ، ويتقدم على العمل ، والمستخير إذا استجاب الله تعالى دعاءه فهو يخيره للخير ويمضيه فيه . والخير إما أن يتيسر له ما استخار من أجله مما يحب فيمضي فيه ، وإما أن يتعسر عليه ما يكره ولا يمضي فيه ، أو العكس من ذلك . فما ينتهي إليه العمل فهو الخير الذي اختاره الله تعالى ، وبهذا عنى إجابة الدعاء . فمن استخار ربه في شيء له فيه هوى أو ليس له فيه هوى فعليه أولاً أن يكون صادقاً في تسليم أمره إلى الله تعالى ، وليمض في العمل الميسر له ، خاصة إذا كان موافقاً لمشورة الصالحين

---

(١) انظر فتح الباري (١١/١٨٩) .
(٢) المصدر السابق (١١/١٩١) .
(٢) المصدر السابق (١١/١٩١) .

ورضاهم ، وظاهره النفع والصلاح ، سواء انشرح فيه الصدر أم لم ينشرح ، رأى فيه مناماً أم لم ير فيه ، فإن تيسير أمامه وجاء موافقاً لهواه فهذا التيسير هو اختيار الله تعالى له ، وإن تعسر فهذا هو مراد الله تعالى فيه وليرجع ولينته .

أمر عجيب !! :

ومما يثير العجب في النفس أن ناساً يستخيرون الله تعالى في أمور مباحة ، لم يفرض عليهم منها شيئ ، ولم يلزمهم الله تعالى منها بشيء ، ولكنهم يريدون حكمه تعالى فيها ، وينتظرون قضاءه . وهذا من أعظم أنواع التعبد حيث يدور المرء مع مراد ربه تعالى ذكره حيث دار ، بينما ترى هؤلاء لا يستجيبون لله تعالى في الأمور الشرعية الثابتة المحكمة ، التي أمر بالاستمساك بها ، والقيام عليها ، والإذعان لها ، وحذر من شؤم مخالفتها والإعراض عنها .

ويزول هذا العجب إذا كان هؤلاء يستخيرون الله « تعالى ذكره » لا طلباً لرضاه ، ولا رغبة في القرب منه ، وإنما يستخيرون الله تعالى لأجل الدنيا وفقط ، هذا هو الذي يرضيهم ، وهذا هو الذي يعيشون من أجله ، وهذا هو الذين يطمئنون به ، وفوات ذلك هو الذي يحزنهم ويؤلمهم . « أعاذنا الله تعالى من شر هؤلاء وشر ما يدينون به » .



صور من الشؤم

قال رسول الله ﷺ : « **الشُّؤْم فى الدّار والمرأة والفرَس** »[١] .

هناك أعيان قدر الله تعالى فيها الشقاء ، كالمرأة العاقر ، أو السيئة الخلق ، أو الدابة المتعثرة أو الدار المنتنة الضيقة ، فتكون شراً لمن يتعامل معها بسبب ملموس محسوس ، كل بحسبه ، أما ما يعتقده بعض الناس من أن تلك الأعيان شر ونحس ، بمعنى أنها مقدره لشىء من الشر بالغيب ، أو لمجرد وقوع نظره عليها فهذا غير صحيح ، بل هو محرم ومن الشرك الأصغر ؛ إذ جعل ما ليس سبباً لشىء سبباً له ، وذلك لأن القدر غير مرتبط بمجرد الرؤيا ، إنما هو مرتبط بأسباب شرعية صحيحة ، أو أسباب قدرية ثابتة معلومة : كسوء الكلام ، وخبث الجيران ، وضيق الدار ، وعقم الرحم . وهكذا . ولو قدر أن الرؤيا مؤثرة فهذا إذا كانت مشوبة بحسد فالعين حق « **ولو كان شىء يسبق القدر لسبقته العين** » (أخرجه أحمد ٢٦٩٢٤ والترمذى فى الطب ٢٠٦٢ وابن ماجة فى الطب ٣٥١٠ ، وقال الترمذى : حسن صحيح) وقد يعين المرء باختياره وقد يعين كرهاً عنه ، ولكن كل هذا غير مقدر بذاته ، وإن توفرت فيه أسبابه ، وإنما هذا كله يقع تأثيره بإذن الله تعالى الكونى . قال تعالى : ﴿ **وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ** ﴾ [البقرة : ١٠٢] .

قال بعض أهل العلم : شؤم الدار : ضيقها وسوء جيرانها وأذاهم ، وشؤم المرأة : عدم ولادتها وسلاطة لسانها وتعرضها للريب ، وشؤم الفرس : أن لا

---

(١) متفق عليه : رواه البخارى فى الجهاد والسير (٢٧٠٣) ومسلم فى السلام (٢٢٢٥) .

يعزى عليها وقيل : حِرَانها وغلاء ثمنها . وشؤم الخادم : سوء خلقه وقلة تعهده لما فوض إليه [(١)] .

وهذه الثلاثة خاصة يلازمها المرء كثيراً ، وقد يترتب على ملازمتها من الغم والهم والكرب ما لا يترتب على غيرها ؛ ولذلك نسب إليها الشؤم ، وإن كانت لا تعدى بطبعها ، إنما يقع ذلك كله بتقدير الله تعالى .

وحتى لا ينصرف تصرف المتضرر إلى الظلم والعدوان فى التعامل مع هذه الثلاثة فله أن يتخلص منها جميعاً ، خاصة إذا اعتقد أنها تضر بذاتها ، أو اعتقد أنها تضر بسبب ليست سبباً فيه ، وكذلك إن لم يستطع الصبر على ما قدر الله تعالى له فيها .

وهذا لا ينصرف إلى كل الأزواج ، ولا إلى كل الدواب ، ولا إلى كل الديار ، إما ينصرف إلى البعض دون الكل . فالمرأة الصالحة صاحبة المنظر الطيب والكلمة الطيبة من السعادة وليست من الشقاء ، والخيل المعد للقتال مكتوب فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة كما قال النبى ﷺ ، والدار الواسعة على أهلها الطيبة الرائحة الخالصة الجوار فهى من السعادة ، أما الدار الخبيثة أو الجار السيئ الخلق فنعوذ بالله منه كما تعوذ النبى ﷺ . لما رواه النسائى عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **تعوذوا بالله من جار السوء فى دار المقام ، فإن جار البادية يتحول عنك** » [(٢)] .

---

(١) نووى شرح مسلم (٤٨١/٧) .

(٢) رواه النسائى فى الاستعاذة (٥٥٠٢) والحاكم (٥٣٢/١٠) عن أبى هريرة وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبى . وحسنه الألبانى فى صحيح الجامع (١٢٩٠/١) والصحيحة (١٤٤٣) .

تعقيب :

وقد جعل بعضهم تخصيص الشؤم بهذه الثلاثة دليلاً على جواز التطير الذى نهى الرسول ﷺ عنه فما حقيقة ذلك ؟ .

والجواب : أن الشؤم فى حقيقته عدم البركة ، وتوقع الشر والفساد ، فهو ضد اليمن . ولما كان ذلك مقارناً لهذه الثلاثة المذكورة فى الحديث « المرأة والدابة والدار » ظن بعض الناس أن هذا يجيز التشاؤم بها ، وهذا غير صحيح ، فالتشاؤم منهى عنه على كل حال ، ولذلك أباحت الشريعة التخلص من هذه الثلاثة ؛ حتى يزول معنى الشؤم ، ويزول الوهم المتحقق فى القلب منه ، والذى لو بقى لأفسد على المرء اعتقاده .

والحق أن هناك أعياناً جعلها الله تعالى سبباً للشر ، أو أن الشر قد يتوافق مع وجودها بقضاء من الله دون سبب منها . كما أن هناك أعياناً مباركة قد يقترن بوجودها الخير والفلاح ، فإذا تعين لك أحد الأمرين جاز لك أن تترك الأول وتقترن بالأخر لا لأجل أنه مقدر لشيء من الأمر ، وإنما لما تجده من المنفعة أو لما تخشاه من المضرة .

أما التطير والتشاؤم : فهو أن يعتقد المرء أن هذا الشيء يؤثر فى غيره بدون سبب أو بالغيب دون إذن الله تعالى ، وهذا ليس فى الحديث ، ولا يدل عليه ، وقد بين ذلك ابن القيم فى درره .

يقول ابن القيم – رحمه الله – : إخباره ﷺ بالشؤم فى هذه الثلاثة ليس فيه إثبات للطيرة التى نفاها الله ، وإنما غايته أن الله سبحانه قد يخلق أعياناً منها مشؤومة على من قاربها وسكنها ، وأعيانا مباركة لا يلحق من قاربها منها شؤم ولا شر ، وهذا كما يعطى سبحانه الوالدين ولدا مباركاً يريان الخير على وجهه ، ويعطى غيرهما ولداً مشؤوماً يريان الشر على وجهه ، وكذلك ما يعطاه العبد من

ولاية أو غيرها ، فكذلك الدار والمرأة والفرس .

والله سبحانه خالق الخير والشر والسعود والنحوس، فيخلق بعض هذه الأعيان سعوداً مباركة ، ويقضى بسعادة من قاربها ، وحصول اليمن والبركة له ، ويخلق بعضها نحوساً ، ينتحس بها من قاربها ، وكل ذلك بقضائه وقدره ، كما خلق سائر الأسباب ، وربطها بمسبباتها المتضادة والمختلفة ، كما خلق المسك وغيره من الأرواح الطيبة ولذذ بها من قاربها من الناس ، وخلق ضدها وجعلها سبباً لألم من قاربها من الناس ، والفرق بين هـذين النوعين مدرك بالحس ، فكذلك فــى الديار والنساء والخيل ، فهذا لــون والطيرة الشركية لون [١] .

قال الشيخ سليمان بن عبد الله : ولهذا يشرع لمن استفاد زوجة أو أمة أو دابة أن يسأل الله من خيرها وخير ما جبلت عليه ، ويستعيذ من شرها وشر ما جبلت عليه ، وكذلك ينبغى لمن سكن داراً أن يفعل ذلك ، ولكن يبقى على هذا أن يقال هذا جار فى كل مشؤوم فما وجه خصوصية هذه الثلاثة بالذكر وجوابه : أن أكثر ما يقع التطير فى هذه الثلاثة ، فخصت بالذكر لذلك ﷺ ذكره فى شرح السنن ، ومنها ما روى مالك عن يحيى بن سعيد قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يارسول الله دار سكناها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال النبى ﷺ : « دعوها ذميمة » رواه أبو داود عن أنس بنحوه وجوابه : أن هذا ليس من الطيرة المنهى عنها ، بل أمرهم بالانتقال ؛ لأنهم استثقلوها واستوحشوا منها ؛ لما لحقهم فيها ؛ ليتعجلوا الراحة مما دخلهم من الجزع ؛ لأن الله قد جعل فى غرائز الناس استثقال ما نالهم الشر فيه ، وإن كان لا سبب له فى ذلك [٢] .

---

(١) انظر تيسير العزيز شرح كتاب التوحيد (ص ٣٧٦ ، ٣٧٧) .
(٢) المصدر السابق (ص ٣٧٦ ٠ ٣٧٧) .

متى يجوز قول : [لـو] ؟

يجب على المؤمـن التقى أن يعد لكل ذنب استغفاراً ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا (١١٠) ﴾ [النساء : ١١٠] وكما قال تعالى لمحمد ﷺ ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ﴾ [محمد : ١٩] ، ولقوله ﷺ فيما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة قال : سمعت النبى ﷺ قال : « **إن عبداً أصاب ذنباً وربما قال أذنب ذنباً فقال** رب أذنبت ، وربما **قال أصبت فاغفر لي ، فقال** ربه **أعلم عبدى أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به غفرت لعبدي** » (انظر البخارى فى كتاب التوحيد (٧٠٦٨) .

كما يجب على المؤمن أن يصبر عند المصيبة ، فإذا علم أنها من عند الله ورضى وسلم واحتسب ؛ هدى الله تعالى قلبه كما قال عز ذكره : ﴿ وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴾ [التغابن : ١١٠] .

فإن فات الإنسان شيء من أمر الدنيا فلا يجب عليه أن يتسخط لفواته ، أو يتألم لفراقه ؛ لأنه لا يمكن له مهما أخذ حذره أن يستدرك ما فاته ، ولا أن يتجاوزه ، فلا يمكن أن يقع إلا ما وقع ، ولا أن يكون إلا ما كان ، فعليه أن يرضى ويسلم ويقول : « قدر الله وما شاء فعل » ويسلى نفسه بذكرها دائماً ، ولا يعترض على المكتوب ، ولا يسب المقدور ؛ لئلا تأخذه وساوس الشيطان إلى الغم والخسران ، أو أن يشكى الخالق إلى المخلوق .

هذا هو الممنوع من قول : « لو » أن تجر المرء إلى الاعتراض على القدر ، ومن ثم فتح الباب إلى وساوس الشيطان ، ومن ثم الجزع .

روى مسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفى كل خير ، احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجز ، وإن أصابك شىء فلا تقل : لو أنى فعلت كان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان** » . (رواه مسلم فى القدر ٢٦٦٤ ، وابن ماجه فى المقدمة ٧٩ ، وأحمد فى المسند ٨٥٧٣) .

فعلى المرء أن يسلك الأسباب المفضية إلى ما يرجوه من الخيرات ، ويستعين بالله تعالى كما قال : « احرص ، واستعن » فإن ترك الأخذ بالأسباب وقع فى الملام ، وإن ترك الاستعانة طعن فى التوحيد .

وفى سنن أبى داود عن عوف بن مالك أن النبى ﷺ قضى بين رجلين فقال المقضى عليه لما أدبر : ﴿ **حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ** ﴾ [آل عمران: ١٧٢] فقال النبى ﷺ : « **إن الله يلوم على العجز ، ولكن عليك بالكيس ، فإذا غلبك أمر فقل : حسبى الله ونعم الوكيل** » . (رواه أبو داود فى الأقضية ٣٦٢٧ ، وأحمد فى المسند ٢٣٤٦٣) .

فحسبى الله ونعم الوكيل تنفعه إذا أدرك الأسباب ، أما إذا ترك الأسباب فلا تنفعه كما تنفع من أخذ بالأسباب .

قال ابن القيم فى الوابل الصيب (ص ٢٢٩) : فنهى النبى ﷺ أن يقول عن جريان القضاء ما يضره ولا ينفعه ، وأمره أن يفعل من الأسباب ما لا غنى له عنه ،فإن أعجزه القضاء قال : « حسبى الله » ، فإذا قال : حسبى الله بعد تعاطى ما أمره من الأسباب قالها وهو محمود ؛ فانتفع بالفعل والقول ، وإذا عجز وترك الأسباب ، وقالها قالها وهو ملوم بترك الأسباب ، التى اقتضتها

حكمة الله عز وجل ، فلم تنفعه الكلمة ، نفعها لمن فعل ما أمر به (انتهى) .

وقد جاءت أحاديث أخرى ، ورد فيها ذكر لو ، ولولا مثل قوله ﷺ : « **لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة** » (متفق عليه . انظر البخارى كتاب الجمعة ٨٤٧) « **لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم فأدخلت فيه ما أخرج منه وألزقته بالأرض وجعلت له بابين باباً شرقياً وباباً غربيا فبلغت به أساس إبراهيم** » (متفق عليه . انظر البخارى . الحج ١٥٠٩) ، أو ما ورد بصيغة لو . كما فى قوله ﷺ : « **لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى** » (رواه البخارى فى الحج ٥٦٨ ، والنسائى فى الحج ٢٧١٢ وأبو داود فى المناسك ١٧٨٤ وأحمد فى المسند ٢٢٨٧) . « **لو كنت آمراً أحد أن يسجد لأحد لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها** » (رواه الترمذى فى الرضاع ١١٥٩ وقال حسن غريب ، وأبو داود فى النكاح ٢١٤٠ وأحمد فى المسند ، ١٨٩١٣ والدارمى فى الصلاة ١٤٦٤) ، « **لو أن لى مثل ما لفلان لعملت مثل ما يعمل** » (رواه الترمذى فى الزهد ٢٣٢٥ وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه فى الزهد ٤٢٢٨ وأحمد فى المسند ١٧٥٧٠) ، « **وددت لو أن موسى صبر ليقص الله علينا من خبرهما** » (متفق عليه . انظر البخارى فى تفسير القرآن ٤٤٥٠) ، وقول أبى بكر رضي الله عنه : « لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا » (متفق عليه . انظر البخارى فى المناقب ٤٣٥٣) .

وكل هذه الأحاديث جاءت فيها « لو » إما لبيان مقام الخير والعلم به والدلالة عليه وعظم العمل به ، كما فى قوله ﷺ : « **لو أن لي مثل ما لفلان لعملت مثل ما يعمل** » .

أو جاءت متعلقة بمشيئة الله تعالى كما فى قول أبى بكر رضي الله عنه : « لو

أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا » .

وللعلماء عدة أقول ، في بيان حكمة النهي عن استخدام لو ، وهي كما حكى ابن حجر – رحمه الله تعالى – في فتح الباري : (٢٢٨/١٣) :

١ – أن النهي مخصوص بالجزم بالفعل الذي لم يقع ، فالمعنى لا تقل لشيء لم يقع لو أني فعلت كذا لوقع قاضياً بتحتم ذلك ، غير مضمر في نفسك شرط مشيئة الله تعالى . قاله الطبري .

٢ – أنه يجوز استعمال لو ولولا فيما يكون للاستقبال مما فعله لوجود غيره . قاله عياض .

٣ – فالظاهر أن النهي عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه ، وأما من قاله تأسفاً على ما فات من طاعة الله ، أو ما هو متعذر عليه منه ونحو هذا فلا بأس به . تعقيب النووي على عياض .

٤ – محل النهي عن اطلاقها إنما هو فيما إذا اطلقت معارضة للقدر ، مع اعتقاد أن ذلك المانع لو ارتفع لوقع خلاف المقدور . قاله القرطبي في المفهم . (انتهى . بتصرف) .

وقد جمع الإمام العلامة محمد بن صالح العثيمين (رحمه الله تعالى وأنزله منازل الصديقين) أوجه استعمال لو كما في القول المفيد (٢/ ٢٥٠) فقال : لو تستعمل على عدة أوجه :

الوجه الأول :

أن تستعمل في الاعتراض على الشرع وهذا محرم ، قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾ [آل عمران : ١٦٨] في غزوة أُحد حينما تخلف أثناء الطريق عبد الله بن أُبي في نحو ثلث الجيش ، فلما استشهد من المسلمين

سبعون رجلاً اعترض المنافقون على تشريع الرسول ﷺ ، وقالوا : لو أطاعونا ورجعوا كما رجعنا ما قتلوا ، فرأينا خير من شرع محمد ، وهذا محرم وقد يصل إلى الكفر .

الوجه الثانى :

أن تستعمل فى الاعتراض على القدر ، وهذا محرم أيضاً قال تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا** ﴾ [آل عمران: ١٥٦] ، أى لو أنهم بقوا ما قتلوا ؛ فهم يعترضون على قدر الله .

الوجه الثالث :

أن تستعمل للندم والتحسر ، وهذا محرم أيضاً ؛ لأن كل شيء يفتح الندم عليك فإنه منهى عنه ؛ لأن الندم يكسب النفس حزناً وانقباضاً ، والله يريد منا أن نكون فى انشراح وانبساط ، قال ﷺ : « **احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجز ، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أنى فعلت كان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل ؛ فإن لو تفتح عمل الشيطان** » . (سبق تخريجه) .

مثال ذلك : رجل حرص على أن يشترى شيئاً يظن أن فيه ربحاً فخسر ، فقال : لو أنى ما اشتريته ما حصل لى خسارة ؛ فهذا ندم وتحسر ، ويقع كثيراً ، وقد نهى عنه .

الوجه الرابع :

أن تستعمل فى الاحتجاج بالقدر على المعصية ؛ كقول المشركين : ﴿ **لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا** ﴾ [الأنعام ١٤٨] ، وقولهم : ﴿ **لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ**

مَا عَبَدْنَاهُم ﴾ [الزخرف : ٢٠] وهذا باطل .

الوجه الخامس :

أن تستعمل فى التمنى ، وحكمه حسب المتمنى : إن كان خيراً فخير ، وإن كان شراً فشر ، وفى الصحيح عن النبى ﷺ فى قصة النفر الأربعة قال أحدهم : « لو أن لي مالاً لعملت بعمل فلان » ؛ فهذا تمنى خيراً ، وقال الثانى : « لو أن لي مالاً لعملت بعمل فلان » ، فهذا تمنى شراً . فقال النبى ﷺ فى الأول : « **فهو بنيته فأجرهما سواء ، وقال فى الثانى : فهو بنيته ، فوزرهما سواء** » . (سبق تخريجه) .

الوجه السادس :

أن تستعمل فى الخبر المحض ، وهذا جائز ، مثل : لو حضرت الدرس لاستفدت ، ومنه قوله ﷺ : « **لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولأحللت لكم** » (سبق تخريجه) .

فأخبر النبى ﷺ أنه لو علم أن هذا الأمر سيكون من الصحابة ما ساق الهدى ولأحل ، وهذا هو الظاهر لي .

وبعضهم قال : إنه من باب التمنى ، كأنه قال : ليتنى استقبلت من أمرى ما استدبرت حتى لا أسواق الهدى .

لكن الظاهر : أنه خبر لما رأى من أصحابه ، والنبى ﷺ لا يتمنى شيئاً قدر الله خلافه . (انتهى) .

التنجيم

خلق الله تعالى النجوم لثلاث : علامات يهتدى بها لمعرفة القبلة واتجاه الطرق ، وزينة للسماء ، ورجوماً للشياطين . روى البخارى فى بدء الخلق باب فى النجوم عن قتادة معلقاً : خلق هذه النجوم لثلاث : جعلها زينة للسماء ، ورجوماً للشياطين ، وعلامات يهتدى بها . فمن تأول فيها بغير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به . (انتهى) .

قال ابن حجر فى سنده : وصله عبد بن حميد من طريق شيبان عنه به وزاده فى آخر : وأن ناساً جهلة بأمر الله قد أحدثوا فى هذه النجوم كهانة : من عرس بنجم كذا كان كذا ، ومن سافر بنجم كذا كان كذا ، ولعمرى ما من النجوم نجم إلا ويولد به الطويل والقصير والأحمر والأبيض والحسن والدميم ، وما علم هذه النجوم ، وهذه الدابة ، وهذا الطائر بشىء من هذا الغيب (١) .

فمن رأى فى النجوم غير ما خلقت له فقد اقتبس من علوم السحر علماً ، وفتح لنفسه باباً من أبواب الكفر . عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « **ما اقتبس رجل علماً من النجوم إلا اقتبس بها شعبة من السحر زاد ما زاد** » (٢) ، اقتبش شعبة من السحر أى المحرم تعلمه وتعليمه . والشعبة : الطائفة . زاد ما زاد : أى : كلما زاد من تعلم النجوم زاد فى الإثم الحاصل بزيادة الاقتباس من شعبه ، فإن ما يعتقده فى النجوم من التأثير باطل ،

---

(١) الفتح (٣٤١/٦) .
(٢) رواه أحمد فى المسند (٢٠٠١) وأبو داود فى الطب (٣٩٠) وابن ماجة فى الأدب (٣٧٢٦) انظر صحيح الجامع برقم (٢٠٧٤) .

كما أن تأثير السحر باطل [١] .

ولذلك فعلم النجوم علمان : علم محرم باطل ، وعلم جائز مشروع :

فأما المحرم فهو علم التأثير : وهو العلم القائم على أن النجوم فاعلة مختارة مؤثرة فى العالم السفلى ، وهذا مناف للقدر ومضاد للتوحيد ؛ وذلك لأن النجوم مخلوقة مسخرة ، وليست مؤثرة فى العالم السفلى استقلالاً ولا بالتسبب .

أما العلم الجائز فهو علم التسيير : وهو العلم الذى يستدل به على معرفة الطرق واتجاه القبلة .

قال ابن رجب : والمأذون فى تعلمه علم التسيير لا علم التأثير فإنه باطل محرم قليله وكثيره ، وأما علم التسيير : فتعلم ما يحتاج إليه للاهتداء ومعرفة القبلة والطرق جائز عند الجمهور . (المرجع السابق ص ٤٤٢) .

روى البخارى فى الأذان (٨١) ومسلم فى الإيمان (٧١) عن زيد بن خالد الجهنى أنه قال : صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال : « **هل تدرون ماذا قال ربكم ؟** ، قالوا : الله ورسوله أعلم ، **قال : أصبح من عبادى مؤمنٌ بى وكافرٌ ، فأما من قال : مُطرنا بفضل الله ورحمته ، فذلك مؤمن بى وكافرٌ بالكواكب ، وأما من قال : بنوْءِ** [٢] **كذا وكذا ، فذلك كافرٌ بى ومؤمن**

---

(١) انظر تيسير العزيز الحميد (ص ٤٠١) .

(٢) قال النووى : قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله - : النوء فى أصله ليس هو نفس الكوكب فإنه مصدر ناء النجم ينوء نوءاً ، أى : سَقَطَ وغَابَ . وقيل أى نهض وطلع ، وبيان ذلك أن ثمانيه وعشرين نجماً معروفة المطالع فى أزمنة السنة كلها ، وهى المعروفة منازل القمر الثمانية والعشرين . يسقط كل ثلاث عشرة ليلة منها نجم فى المغرب مع طلوع الفجر ، ويطلع آخر يقابله =

بالكواكب » .

وفى الحديث ما يدل على :

١ – أن من اعتقد التأثير فى النجوم بمعنى أنها فاعلة مختارة مدبرة فهذا كافر مشرك .

٢ – أن الذى يعتقد أنها سبب لشىء فى العالم السفلى وهى فى الحقيقة ليست سبباً فيه فقد كفر كفر نعمة ، وصاحبه متعلق بثنايا الشرك الأصغر ، وفعل ما يفضى إلى الشرك الأكبر ؛ لأنه جعل ما ليس سبباً لشىء من ذلك سبباً له ، وهذا عند علماء التوحيد من الشرك الأصغر ، والحديث بين ذلك فيمن أضاف الغيث إلى الكوكب والكوكب ليس سبباً له فى الحقيقة .

هذا بخلاف من اعتقد أن الله تعالى قد يجعل بعض الأحداث فى العالم العلوى تابعة لما يحدث فى العالم السفلى ، كما هو الحال فى الكسوف والخسوف فقد جعلهما الله تعالى آيتين من آياته يخوف بهما عباده ، وهذا مترتب على وجود ما يستلزم التخويف من المعاصى الواقعة فى البر والبحر . أيضاً من اعتقد أن المنازل علامة على ميقات الربيع والخريف ، مع علمه أنهما بفضل الله تعالى ورحمته فقد قال العثيمين وغيره : فهذا لا بأس به .

في المشرق من ساعته . وكان أهل الجاهلية إذا كان عند ذلك مطر ينسبونه إلى الساقط الغارب منهما . وقال الأصمعى إلى الطالع منهما . قال أبو عبيدة ولم أسمع أحداً ينسب النوء للسقوط إلا فى هذا الموضع . ثم إن النجم نفسه قد يسمى نوءاً تسمية للفاعل بالمصدر . قال أبو إسحاق الزجاج الساقطة فى الغرب هى الأنواء والطالعة فى المشرق هى البوراج . والله أعلم . » نووى شرح مسلم (١/٣٣٩) » .

الشاهد :

أن التنجيم علم كهانة وفراسة وتخمين ، وليس علماً قائماً على قواعد أو ثوابت صحيحة ، وتناقض المنجمين وتضاربهم يبيِّن ذلك . وما يصدق فيه المنجم هو كما يصدق فيه الكاهن ، يصدق فى واحدة ويكذب فى مائة . وقد جعل الله تعالى ذلك استدراجاً وامتحاناً للخلائق ، أما علم التسيير والطرق ومعرفة اتجاه القبلة فلا شى فيه كما تقدم .

ما الحكمة فى صلاة الكسوف والاستسقاء ؟

شرع الله العلى القدير صلاة الكسوف والاستسقاء ؛ ليظهر عظيم قدرته ، وقوة سلطانه ، وقهره للخلائق جميعها ، وأنه مجيب الدعوات ، وقاضى الحاجات ، الحيى الذى يستحى أن يرد يدى عبده صفراً ، المغيث الذى يغيث من استغاث به المجير الذى يجير من استجار به .

فلا تحول دون إرادته الحواجز ، ولا تمنعه الموانع ، أمره كلام وفعله كلام وعقوبته بالكلام ، ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ [يس : ٨٢] وعندما يرفع الأتقياء أيديهم إلى الله تعالى ، يستسقون أو يسألون زوال تلك الغمة الناتجة عن الكسوف ، فإن الله تعالى يزيلها ، فتمطر السماء بفضله ورحمته ، وتعيد تلك الكواكب التى توقفت على خط واحد دورانها وسيرها بإذن الله تعالى وحده ، فلا السماء تمطر بقدرتها ، ولا الكواكب تسير بذاتها ، وإنما ذلك كله بمشيئة الله تعالى وإرادته .

وهذا كله يفضح عباد النجوم والكواكب ، الذين يزعمون أنها مؤثرة أو مقدرة فى العالم السفلى ، فيشير إليهم أن اسألوها فهل تستجيب لكم ؟ واستمطروا بها فهل تمطركم ؟ ونادوها فهل تسمعكم ؟ عند ذلك فلا يفتح

لهم إذا استسقوا بها ، ولا تزول غمومهم إذا تطيروا بها .

ألا فلتنتكس رؤوسهم ، ولترد أحلامهم ، فلا خالق إلا الله جل جلاله ، ولا مدبر إلا الله تباركت أسماؤه . ألا فليستح أولئك مما حملت عقولهم من الضلال ، وأضمرت نفوسهم من سوء الظن بالله رب العالمين حتى اعتقدوا فيما لا ينفع شيئاً ولا يضر . قال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ (٥) وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ (٦) ﴾ [الأحقاف : ٥ ، ٦] .



علاقة الأسباب بمسبباتها

تقدم أن المعتزلة يؤمنون أن الأعمال من تقدير المخلوقين ، ولا مشيئة لله تعالى فى أعمالهم ولا قدرة ، بينما يرى الجبرية أن أعمالهم أفعال إلهية ، ولا قدرة لهم على فعل شيء ، أما الأشاعرة فهم يثبتون القدرة لله تعالى والكسب فى أعمالهم على صفة خاصة كما سيأتى .

فما علاقة ذلك بالأسباب ؟ :

والجواب :

أن المعتزلة يرون أن تأثير الأسباب فى مسبباتها يقع على وجه الضرورة والتلازم ، ويكون وقوع المسببات استقلالاً أى دون إرادة الله تعالى ، وهذا هو عين شرك الطبائعيين والفلاسفة والملاحدة . وأحسن رد على هؤلاء ما قاله النبى ﷺ للأعرابى حين سأله عن الإبل التى تصاب بالجرب لمجرد مخالطتها للبعير الأجرب ، قال : « **أرأيت الإبل التى تكون فى الرمال أمثال الظباء فيأتيها البعير الأجرب فتجرب** » ، وفى قوله هذا - أى قول الأعرابى - ما يوافى قاعدة التسلسل التى يحتج بها القدرية ويدورن معها .

فقطع النبى ﷺ ذلك التسلسل بقوله : « **فمن أعدى الأول** » وهذا دليل عقلى مناسب فى محله ، وهو يبين أن هناك سبباً لا سبب له إلا مشيئة الله تعالى ، وأن الأسباب كلها لا تؤثر فى بعضها بذاتها على وجه يقتضى التلازم كما يقول المعتزلة ، بل إن ذلك يتوقف على مشيئة الله تعالى وتصرفه ، إن شاء أمضى وإن شاء أوقف ، لا كما يقول الجبرية الذين يقولون : إن الأسباب أفعال إلهية ولا تأثير لهم البتة ولا كسب فى المسببات .

أما الأشاعرة: فهم يثبتون للعبد كسباً خلافاً للجبرية ، ولكنهم يقولون: كسب بلا تأثير تبعاً للجبرية ، فليس عندهم علاقة بين السبب والمسبب من جهة التأثير ، وإنما العلاقة بإجراء العادة فى محل القدر ، فليست السكين تقطع فى الحقيقة ، ولا الماء يروى ، ولا الكساء يسبب الدفء ، إنما يخلق الله تعالى عند فعل العبد الفعل المقارن له ولا تأثير البتة لما يفعله العبد .

فأثبتوا قدرة حادثة وأطلقوا عليها الكسب ولكن هذا الكسب عندهم ليس له تأثير فى إيجاد الفعل ، بل المؤثر فى إيجاد المقدور هو قدرة الله تعالى فقط .

قال صاحب الجوهرة :

وعندنا للعبد كسب كلفا   به ولم يكن مؤثراً فلتعرفا

وهذا فى حقيقته منهج الجبرية ، وهو مستمد منهم ، وهو من عجائب الكلام الذى لا يعقل ولا تقبله الفطر السليمة ، إذ كيف ينفى أثر الفعل ويثبت الكسب فى آن واحد . والعجب أن الأشاعرة فسقوا وبدعوا من قال بتأثير الأسباب فى إيجاد المسببات ، وقالوا فى كتبهم :

والفعل فى التأثير ليس إلا   للواحد القهار جل وعلا

ومن يقل بالقوة المودعة   فذاك بدعى فلا تلتفت

يقول ابن تيمية فى منهاج أهل السُّنة (١٠٩/٣) : وأشد الطوائف قرباً من هؤلاء هو الأشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وهو مع هذا يثبت للعبد قدرة محدثة واختياراً ، ويقول : إن الفعل كسب للعبد ، لكنه يقول : لا تأثير لقدرة العبد فى إيجاد المقدور ... فلهذا قال من قال : إن هذا الكسب الذى أثبته الأشعرى غير معقول ، وجمهور أهل الإثبات على أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وله قدرة واختيار . وقدرته مؤثرة

في مقدورها كما تؤثر القوى والطبائع وغير ذلك من الشروط الأسباب . (انتهى) .

وقال أيضاً في الفتاوى (٢٨٧/٩) : ومن الناس من ينكر القوى والطبائع كما هو قول أبي الحسن ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وهؤلاء المنكرون للقوى والطبائع ينكرون الأسباب أيضاً ، ويقولون : إن الله يفعل عندها لا بها ، فيقولون : إن الله لا يشبع بالخبز ، ولا يروى بالماء ، ولا ينبت الزرع بالماء ، بل يفعل عنده لا به ، وهؤلاء خالفوا الكتاب والسُّنة وإجماع السلف ، مع مخالفة صريح العقل والحس ، فإن الله قال في كتابه : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٥٧) ﴾ [الأعراف : ٥٧] ، فأخبر أنه ينزل الماء بالسحاب ويخرج الثمر بالماء ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [البقرة : ١٦٤] ، وقال : ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ (٩) ﴾ [ق : ٩] ، وقال : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾[التوبة : ١٤] ، وقال : ﴿ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ (١٥) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾[المائدة : ١٥] ، وقال : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا ﴾ [البقرة : ٢٦] .

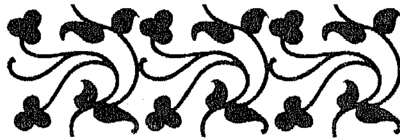
ومثل هذا في القرآن كثير ، والناس يعلمون بحسهم وعقلهم أن بعض الأشياء سبب لبعض ، كما يعلمون أن الشبع يحصل بالأكل لا بالعدم ، ويحصل بأكل الطعام لا بأكل الحصى ، وأن الماء سبب لحياة النبات والحيوان

كما قال : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنعام : ٨٧] ، وأن الحيوان يروى بشرب الماء إلا بالمشى ، ومثل ذلك كثير . (انتهى) .

● **ملحوظة مهمة :**

أدرج الدكتور / محمد نعيم ياسين – حفظه الله – فى كتابه الإيمان (ص/١٣٢) فى كلام ابن تيمية بعد جملة : فالالتفات إلى الأسباب . جملة : « واعتبارها مؤثرة فى المسببات » ، وختم بقوله : شرك فى التوحيد ، وهذه الجملة وهى : « واعتبارها مؤثرة فى المسببات ... شرك فى التوحيد » ليست من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ، ولا من مذهبه ولا من مذهب السلف ، وليست هذه الجملة تفسيراً لكلامه كما هو فى أصل المدرج ، وإنما هى من مذهب الأشاعرة ، الذين ينكرون تأثير الأسباب فى مسبباتها ، ويرون من يعتقد ذلك فاسقاً أو آثماً ، وهذا مخالف لما عليه أهل السُّنة ، فلينتبه إلى ذلك .

والنص الذى قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – فى الفتاوى (٥٢٨/٨) هو : فالالتفات إلى الأسباب شرك فى التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص فى العقل، والإعراض عن الأسباب المأمور بها قدح فى الشرع . (انتهى) .



أقسام الاستطاعة

حتى يتضح مفهوم الاستطاعة يجدر ابتداءً أن نفرق بين الإيجاد والكسب .

أما الإيجاد : فهو قدرة الله تعالى على إنشاء المخلوقات بالأمر والفعل ، ولا يزال ربنا يخلق ولا ينتهي فعله ولا يعطل . فهو تعالى الحي الفعال لما يريد .

أما الكسب : فهو قدرة العبد وإرادته وفعله الاختياري الحادث الذي ينسب إليه القيام به ، وبه يتعلق الجزاء والعقاب ، قال تعالى : ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [تبارك : ١٣ ، ١٤] .

قال الإمام البيهقي في شعب الإيمان (٢٠١/١) : وظاهر هذا أنه خالق الأسرار والجهر اللذين يكتسبان بالقلب وأنه عليم بهما ، وكيف لا يعلم وهو خلقهما . (انتهى) .

فهذا فعل الله ، وهذا كسب العبد . فكما أن الله تعالى لا ينسب إليه فعل العبد لأنه يعاقبه عليه ؛ فكذلك العبد لا ينسب إليه الخلق لأنه لا يقدر عليه .

ما أقسام الاستطاعة ؟ ، وهل من الممكن أن يأمر الله تعالى بالطاعة ولا يعين عليها ؟ وهل كلف الله تعالى العباد ما لا يستطيعون ؟ .

الاستطاعة : تنقسم قسمين كما هو عند أهل السُّنة ، خلافاً للمعتزلة والجبرية – الذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض – .

القسم الأولى : استطاعة التوفيق :

وهي خاصة بمعونة الله تعالى لعبده أو خذلانه له وتكون عند الفعل ، فمن وفقه الله تعالى فقد بلغ المراد الديني الشرعي ، ورضي عنه ، وبارك فيه ، ومن

خذله الله تعالى فقد أسلمه إلى نفسه ، وحرمه التوفيق والسداد ، ومنعه العمل ، أو ضيقه عليه ، أو ثبطه فيه ، وهذا النوع من الاستطاعة لا يقدر فيه الإنسان أن يفعل أكثر مما أراد الله تعالى ، وهذه الاستطاعة هى التى نطلبها من الله تعالى ونقر بثبوتها فى كل صلاة ، حيث نقول فى الفاتحة : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحة : ٥ ، ٦] اللهم اهدنا ويسر لنا الهدى يارب .

وهذه الاستطاعة هى التى ينكرها القدرية ويقولون : إن الله تعالى لا يخص أحداً دون أحد بشىء عند الفعل ، وقالوا باستواء القدرة فى الفعل ، فالله تعالى عندهم أعطى العباد قدرة عامة على فعل الفعل ، والعباد هم الذين يرجحون جانب الخير وجانب الشر ، والله عندهم لا يَقْدِرُ على ذلك الترجيح ، وعند آخرين لا يُقدّر ذلك الترجيح ، وقالوا بوجوب ذلك على الله تعالى ، وجعلوا خلاف ذلك ظلماً وعدواناً [تعالى الله عما يقولون علواً عظيماً] ولذلك فهم لا يسألون الله تعالى الهدى ، ولا يرجون منه العافية .

وقد جعلوا الاستطاعة لهم ، بناء على ما ذهبوا إليه من اختصاصهم بخلق الأعمال ، وهذا مخالف لما عليه أهل السنة .

قال الإمام أحمد فى هذا النوع من الاستطاعة :

الاستطاعة لله والقوة ما شاء الله كان من ذلك وما لم يشأ لم يكن ، ليس كما يقول هؤلاء – يعنى المعتزلة – الاستطاعة إليهم (إسناده صحيح) (السُّنة للخلال ٣/٥٥٩) .

يقول ابن أبى العز فى شرح الطحاوى (ص ٤٩٠) : وما قالته القدرية بناء على أصلهم الفاسد وهو إقدار الله للمؤمن والكافر والبر والفاجر سواء ، فلا

يقولون إن الله خص المؤمن المطيع بإعانة ، حصل بها الإيمان ، بل هذا بنفسه رجح الطاعة ، وهذا بنفسه رجح المعصية ، كالوالد الذى أعطى كل واحد من بنيه سيفاً ، فهذا جاهد فى سبيل الله ، وهذا قطع به الطريق ، وهذا القول فاسد باتفاق أهل السُّنة والجماعة المثبتين للقدر ، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمة دينية خصه بها دون الكافر ، وأنه أعانه على الطاعة إعانة لم يعن بها الكافر كما قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾ [الحجرات : ٧] .

فالقدرية يقولون : إن هذا التحبيب والتزيين عام فى كل الخلق ، وهو بمعنى البيان وإظهار دلائل الحق . والآية تقتضى أن هذا خاص بالمؤمن ، ولهذا قال : ﴿ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾ والكفار ليسوا راشدين . (انتهى) .

قال البيهقى : وقد روينا فى حديث زيد بن ثابت وفى حديث أبى الدرداء وغيرهما أن النبى ﷺ قال : « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ، وهذا كلام أخذته الصحابة عن رسول الله ﷺ ، وأخذه التابعون عنهم ، ولم يزل يأخذه الخلف عن السلف من غير نكير، وصار ذلك إجماعاً منهم على ذلك ، وفى كتاب الله عز وجل : ﴿ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ ﴾ [الكهف: ٣٩] ، وقال لنبيه ﷺ : ﴿ قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأعراف : ١٨٨] ، فنفى أن يملك العبد كسباً ينفعه أو يضره إلا بمشيئة الله وقدرته ، وفى معنى ذلك قال الشافعى – رحمه الله – ما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : أنا الزبير بن عبد الواحد الحافظ قال : حدثنى حمزة بن علي العطار قال : أنا الربعى بن سليمان قال : سئل الشافعى – رحمه الله – عن القدر فأنشأ يقول :

فـمـا شِئتَ كـان وإن لـم أشـأ ... ومـا شئتُ إن لـم تشـأ لـم يكن
خلقت العبـاد على ما علمت ... ففى العلم يجرى الفتى والمسن
على ذا مننت وهذا خـذلت ... وهـذا أعـنـت وذا لـم تـعـن
فـمنهم شقي ومنهم سـعـيـد ... ومنهم قـبـيح ومنهم حـسن

وعلى نحو قول الشافعى - رحمه الله - فى إثبات القدر لله ، ووقوع أعمال العباد بمشيئة الله درج أعلام الصحابة والتابعين ، وإلى مثل ذلك ذهب فقهاء الأمصار الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثورى وسفيان بن عيينه والليث بن سعد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم - رحمهم الله - وحكينا عن أبى حنيفة - رحمه الله - مثل ذلك . (الاعتقاد للبيهقى ١٦١/٢، ١٦٢) .

فالله تعالى يوفق من يشاء ويمنع عمن يشاء ، فهو سبحانه يطلب الطاعة من المؤمن ويعينه عليها بقوة من عنده ، ويطلب الطاعة من الكافر والفاسق ولا يلزم من ذلك أن يعينه عليها أو يوفقه إلى فعلها ، فهو تعالى يفعل ما يشاء بحكمة بالغة ، ويحكم ما يريد بقوة قاهرة ، فلا يسأل على منحه ، ولا يلام على منعه .

وعلى ذلك فليست الآلات والجوارح مرجحة لجوانب الهدى والضلال ، فهى لا تغنى من الله تعالى شيئاً ، إنما يرجع الأمر إلى الله تعالى وحده . قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (٢٦)** ﴾ [الأحقاف : ٢٦] .

فهؤلاء كما ترى قبل الفعل لهم جوارح وأسباب ، ولكنهم بسبب

جحودهم خذلهم الله فما استطاعو أن ينتفعوا بها ولا أن يهتدوا .

وعلى ذلك لا يجوز أن يقول أحدهم : إن الله تعالى أعطانى الجوارح فهديت ، كما يحكى عن أهل البدع ، ولكن يقول : إن الله تعالى أعطانى الجوارح ، وبتوفيق من الله تعالى وحده صدق وآمنت وهديت ، وهذا هو الذى يقول به أهل السُّنة .

قال تعالى : ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ [النور : ٢١] ، ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [النساء : ٨٣] ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٤٣) .

فالآلات والجوارح ماهى إلا أسباب جارية بين الناس ، أما التوفيق والترجيح فهو لله رب العالمين ، ولذلك لا يستطيع المرء أن يعبد الله تعالى بأكثر مما وفقه إليه ، ولا يمكن بعد أن يضله الله ويخذله أن يجد لنفسه هادياً بعد الله .

قال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلا تَذَكَّرُونَ (٢٣) ﴾ [الجاثية : ٢٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ [الرعد : ٣٣] ، وقال تعالى حاكياً عن أهل الجنة : ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ [الأعراف : ٤٣] .

وهذه هى حقيقة القدرة التى لله تعالى ، وهى لا تنفى الأسباب ، بل الأسباب ثابتة ، لكنها قد تنفصل عنها وقد تتلازم معها ، قال تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [هود : ٢٠] ، ففى هذه الآية نفى لحقيقة قدرة السمع وبلوغ آثاره ، وليس ذلك نفياً لأسباب السمع وآلاته .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صبرا ﴾ [الكهف : ٧٥] ، أى لن تقدر على حقيقة الصبر مع تمكنك من أسبابه ، وذلك لأنه لله تعالى وحده ؛ وعليه فحقيقة القدرة كلها لله تعالى ، ولذلك نطلبها منه ونسأله إياها .

قال ابن حجر فى الفتح (١١/ ١٩٠) فى شرح حديث الاستخارة :

وقوله : « وأستقْدِرُكَ » أى أطلب منك أن تجعل لى على ذلك قدرة ، ويحتمل أن يكون المعنى أطلب منك أن تقدره لى ، والمراد بالتقدير التيسير ، قوله : « وأسْألُكَ مِنْ فَضْلِكَ » إشارة إلى إعطاء الرب فضل منه ، وليس لأحد عليه حق فى نعمة كما هو مذهب أهل السُنة . قوله : « فإنَّك تَقْدِرُ ولا أقْدِرُ وتعلمُ ولا أعْلَمُ » إشارة إلى أن العلم والقدرة لله وحده ، وليس للعبد من ذلك إلا ما قدر الله له ، وكأنه قال : أنت يارب تقدر قبل أن تخلق فى القدرة ، وعندما تخلقها فى ، وبعد ما تخلقها . (انتهى) .

القسم الثانى : استطاعة الأمر والتكليف والسبب :

وهى ما قد تكون قبل الفعل فى الغالب : من القدرة على الأداء حسب سلامة الآلات وقوة الأعضاء ، وهذه هى التى يتوجه إليها الأمر والتكليف كما فى قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾[التغابن : ١٦] ، قال تعالى : ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ (٤٦) ﴾ [التوبة : ٤٦] .

فهذه الآيات تثبت استطاعة الأسباب ، وفيها يستطيع المرء أن يفعل أكثر مما فرضه الله تعالى عليه ، فيقدر أن يصلى مائة ركعة فى اليوم ، وقد فرض عليه

خمساً ، وأن يتصدق بكل ماله وقد شرع له التصدق بثلثه ، وأن يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وقد شرع له أياماً معدودات وهكذا .

وتلك الاستطاعة الاختيارية هى التى يعاقب الله تعالى عليها ؛ لأن الله تعالى أقدر العبد عليها ، والله تعالى يحاسب على من قصر فى تلك القدرة ، أما من أصابه العجز فيها فلا يتوجه إليها لوم على الإطلاق ، وهذا هو الذى تقول به الشريعة وتستقيم عليه العقول والفطر .

وهذه الاستطاعة هى التى ينكر الجبرية نسبتها إلى العبد ، فهم لا يجعلون للعبد قدرة على القيام بالأفعال الاختيارية مع سلامة الآلات والأعضاء ، فالبصير عندهم كالأعمى والسميع كالأصم ، ويقولون : إن الله تعالى أمر العباد بما لا قدرة لهم عليه ، ويقولون : ألقانى فى اليم مكتوفاً وأمرنى بالسباحة ، كما أمر الأعمى بنقط المصحف .

وهؤلاء اتهموا الله تعالى فى عدله وعلمه وحكمته ، وجوزوا أن يكلف ما لا يطاق ، وهذا إن كان من المخلوق فهو ظلم ، فكيف يليق أن ينسب ذلك إلى الخالق جل وعلا ! .

فالذى يأمر الطفل بالصعود على النخلة ثم يعاقبه على عدم الصعود فهو غير عالم ولا حكيم ولا ذى رحمة ، والذى يقيد الرجل ويلقيه فى اليم ثم يأمره بالسباحة فهو كذلك ، وهذا كله لا يليق بالله رب العالمين . وقد تقدم بيان ذلك فى مسألة الجبر .

والتكاليف الشرعية تدور مع البلوغ والعقل والقدرة على الأداء ، فالطلب من المريض غير الطلب من العاجز غير الطلب من الصحيح ، وكذلك الطلب من الغنى غير الطلب من الفقير غير الطلب من المسكين ، وهكذا ، وآيات

القرآن والسُّنة المطهرة وأقوال الأئمة على ذلك ، بل والعقول الصريحة والفطر السليمة .

هل هناك تأثير على التكاليف لو اختلف مفهوم الاستطاعتين ؟ :

نعم هناك تأثير واضح جداً ، ومن لم يفرق بينهما وقع فى المحذور ، وذلك إذا كانت القدرة أو الاستطاعة التى قبل الفعل بمعنى التوفيق فهذا يعنى أن التكليف والأمر لا يكون إلا لمن وفقه الله ، أما من لم يوفقه الله فلا تكليف عليه ؛ وعليه فلا يُلام على معصية ، ولا يمدح على طاعة ، وهذا إبطال للأمر والنهى .

قال ابن أبى العز الحنفى فى شرح الطحاوية (ص ٤٨٨) : وأما القدرة التى من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فقد تتقدم الأفعال ، وهذه القدرة المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، فأوجب الحج على المستطيع ، فلو لم يستطع إلا من حج لم يكن الحج قد وجب إلا على من حج ، ولم يعاقب أحداً على ترك الحج ، وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : ١٦] ، فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة ، فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوى لم يكن قد أوجب التقوى إلا على من اتقى ، ولم يعاقب من لم يتق ، وهذا معلوم الفساد وكذا قوله تعالى : ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة : ٤] ، والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات ، وكذا ما حكاه سبحانه من قول المنافقين : ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ [التوبة : ٤٢] ، وكذبهم فى ذلك القول ، ولو كانوا أرادوا الاستطاعة التى هى حقيقة

قدرة الفعل ما كانوا ينفيهم عن أنفسهم كاذبين ، وحيث كذبهم دل على أنهم أرادوا بذلك المرض أو فقد المال على ما بيّن تعالى بقوله : ﴿ **لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلا عَلَى الْمَرْضَىٰ** – إلى أن قال : **إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ** ﴾ [التوبة : ٩٣] وكذلك قوله تعالى : ﴿ **وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ** ﴾ [النساء : ٢٥] ، والمراد استطاعة الآلات والأسباب ومن ذلك قوله ﷺ لعمران بن حصين : « **صلِّ قائماً فإن لم تستطعْ فقاعداً ، فإنْ لم تستطعْ فعلى جنْبٍ** » (١) ، إنما نفى استطاعة الفعل معها . (انتهى) .

وإذا كان المقصود بالقدرة أو الاستطاعة التى مع الفعل سلامة الآلات والأعضاء فهذا معناه أن الله تعالى لا يضل من يشاء ولا يهدى من يشاء ، وأنه من الممكن أن يستغنى العبد عن ربه فلا يرفع إليه يداً ، ولا يطلب منه معونة ولا فضلاً ، ولا يدفع به ضراً ولا شراً ، وذلك لاستغنائه بالآلات والجوارح والأعضاء .

وأهل البدع يرون أن الله تعالى لا يرجح للمؤمنين جانب الخير ، ولا يضل المشركين ناحية الشر ، إنما هم الذين يرجحون على اعتبار أنهم خالقون لأعمالهم .

وتعويل الإيمان والكفر على سلامة الأعضاء والآلات فقط دون المعونة والخذلان من الله تعالى مخالف لقواعد أهل السُّنة ، وذلك أن الله تعالى هو النافع الضار ، ولهذا الاسم مقتضيات وآثار ، وإنكار ذلك إنكار للأسماء

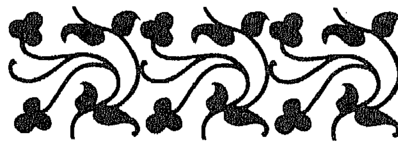
---

(١) رواه البخارى فى الجمعة (١٠٦٦) والترمذى فى الصلاة (٣٧١) وأبو داود فى الصلاة (٩٥٢) وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٢٢٣) وأحمد فى المسند (١٩٣٠٨) .

والآثار والمقتضيات ، وهذا هو عين التعطيل .

وعليه فإنكار الاستطاعة التى قبل الفعل إنكار للأسباب ، وهذا هو حقيقة الجبر ، والذى عليه أهل السُّنة أن الله تعالى جعل صحة الأعضاء مناط التكليف ، وهذه الاستطاعة هى التى يحاسب المرء على التقصير فيها .

أما الاستطاعة الثانية : وهى القدرة عند الفعل فهى استطاعة التوفيق ، والله تعالى يوفق من يشاء ، ويخذل من يشاء ، ويهدى من يشاء ، ويضل من يشاء ، ولا يُسأل عن ذلك ، وهذا محض عدله وحكمته ورحمته ، وإنكار هذه الاستطاعة التى تكون عند الفعل هضم لحقوق الربوبية وتنقص لعظمة الألوهية وسوء ظن بالله رب العالمين ففيها إنكار لقدرة الله تعالى ، بل إنكار لكل صفات الله تعالى ، وهى تأله كاذب حيث ينسب هؤلاء إلى أنفسهم قدرة ليست لهم ، وزعموا أنهم يخلقون بها أعمالهم ، ومن هذه الجهة صاروا مجوس هذه الأمة . « اللهم احفظنا من بين أيدينا ومن خلفنا ووفقنا لهداك يارب » .



الهدى والضلال

أقسام الهداية : تنقسم الهداية قسمين :

الأولى : هداية بيان وإعلام .

والثانية : هداية توفيق وإلهام .

أما هداية الإعلام والبيان والبلاغ :

فهى التى يتحقق بها إقامة الحجة على الخلائق ، ويعتذر بدونها عن الحساب ، قال تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [الإسراء : ١٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (١١٥) ﴾ [التوبة : ١١٥] .

وروى مسلم عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « **والذى نفسُ محمدٍ بيده لا يسمعُ بى أحدٌ من هذه الأمة يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ ثم يموت ولم يؤمن بالذى أُرسلتُ به إلا كان من أصحاب النّار** » [1] .

قال ابن القيم فى شفاء العليل (ص ٥٣) فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى : ٥٢] ، فهذه هداية الدعوة والتعليم والإرشاد ، وهى التى هدى بها ثمود فاستحبوا العمى عليها ، وهى التى قال تعالى فيها : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ** ﴾ [التوبة : ١١٥] ، فهداهم هدى البيان - الذى تقوم به حجته عليهم - ومنعهم الهداية الموجبة للاهتداء التى لا يضل من هداه بها ،

---

(١) رواه مسلم فى الإيمان (١٥٣) وأحمد فى المسند (٢٧٢٤٠) .

فذاك عدله فيهم ، وهذا حكمته فأعطاهم ما تقوم به الحجة عليهم ، ومنعهم ما ليسوا له بأهل ، ولا يليق بهم . (انتهى) .

أما هداية التوفيق والإلهام :

فهي هداية الجبل والمن والقوة على فعل الخير ، والمعونة عليها والانتهاء إليها ، والظفر بها ، وهذه يؤتيها الله من يشاء ، ويصرفها عمن يشاء ، قال تعالى : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨) ﴾ [الشمس : ٨] ، وقال تعالى : ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ (٧٤) ﴾ [آل عمران : ٧٤] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ [السجدة : ١٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ (٩٩) ﴾ [يونس ٩٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٩) ﴾ [التكوير ٢٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (٣٠) ﴾ [الإنسان : ٣٠] ، وقال تعالى : ﴿ مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام : ٣٩] ، وقال تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ (١٢٥) ﴾ [الأنعام ١٢٥] .

قال ابن القيم في شفاء العليل (ص ٥٣) : ثم قوله : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) ﴾ [الفاتحة : ٦] ، يتضمن طلب الهداية ممن هو قادر عليها ، وهي بيده إن شاء أعطاها عبده وإن شاء منعه إياها ، والهداية : معرفة الحق

والعمل به ، فمن لم يجعله الله تعالى عالماً بالحق عاملاً به لم يكن له سبيل إلى الاهتداء ، فهو سبحانه المتفرد بالهداية الموجبة الاهتداء التى لا يتخلف عنها ، وهى جعل العبد مُريداً للهدى محباً له ، مؤثراً له ، عاملاً به ، فهذه الهداية ليست إلى ملك مقرب ولا نبى مرسل ، وهى التى قال سبحانه فيها : ﴿ إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (٥٦) ﴾ [القصص : ٥٦] (انتهى) .



الهداية عند المعتزلة

لا يستقيم إيمان العبد إلا إذا آمن أن الهدى من الله تعالى والإضلال من الله تعالى بمعنى أن الله تعالى قدر هذا كما قدر ذاك ، فهذا جاء بكلمة كهذا ، وإن كان الله تعالى لا يحب ذلك الضلال شرعاً .

ولا يضع الله تعالى الضلال إلا فيمن يستحقه ، قال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ ﴾ [البقرة : ٢٦] .

فإذا ضل مخلوق فليعلم أن مشيئته فى الضلال ليست غالبة لمشيئة الله تعالى ، بل إن شاء الله تعالى أن يمده بالضلال أمده كما قال تعالى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [مريم : ٧٥] .

يقول ابن كثير (١٢٨/١) : أى من كان فى الضلال منا ومنكم فزاده الله مما هو فيه ومد له واستدرجه . (انتهى) .

فالله جل جلاله هو الذى ألهم المؤمنين الهدى وحببهم فيه ، وهو الذى خلق فى المجرمين الشر وجبلهم عليه ، وقيض لها قرناء ليزينوا لهم سوء أعمالهم ، قال تعالى : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ⑦ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ⑧ ﴾ [الشمس : ٧ ، ٨] ، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ④ ﴾ [إبراهيم : ٤] ، وقال تعالى : ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ㉗ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] ، وقال تعالى لسان نوح عليه السلام : ﴿ وَلا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ㉞ ﴾ [هود : ٣٤] ،

وقال تعالى : ﴿ وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ [فصلت : ٢٥] ، وكل ذلك عن استحقاق هؤلاء لهذا الضلال وهذا الشر ، لا لمجرد أنهم فى ملكه وأنه يتصرف فيهم ، ولكن المعتزلة يرون أن الله تعالى لا يقدر على أن يهدى أحداً ، ولا أن يضل أحداً كما تبين .

ولما قيل للإمام أحمد إنهم يقولون - أى القدرية - : إن الله عز وجل لا يُضل أحداً هو أعدل من أن يُضل أحداً ثم يعذبه على ذلك ، فقال : أليس قال عز وجل : ﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [المدثر : ٣١] فالله عز وجل قدّر الطاعة والمعاصى وقدّر الخير . إسناده صحيح (انظر السُّنة ٥٣٧/٣ ، ٥٣٨) .

ويرى المعتزلة أن الهدى من الله هدى دلالة وبيان ، لا هدى توفيق وإعانة ، والإضلال أن يسمى العبد ضالاً بلا قدرة من الله تعالى على ذلك .

قال ابن أبى العز الحنفى - رحمه الله - فى شرح الطحاوية (ص ١٥٥) : قالت المعتزلة : الهدى من الله بيان طريق الصواب ، والإضلال تسمية العبد ضالاً ، وحكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال فى نفسه ، وهذا مبنى على أصلهم الفاسد أن أفعال العباد مخلوقة لهم ، والدليل على ما قلناه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [القصص : ٥٦] ، ولو كان الهدى بيان الطريق لما صح هذا النفى عن نبيه لأنه ﷺ بين الطريق لمن أحب ولمن أبغض ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ [السجدة : ١٣] ، ﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [المدثر : ٣١] ، ولو كان الهدى من الله البيان وهو عام فى كل نفس لما صح التقييد بالمشيئة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ

مِنَ الْمُحْضَرِينَ (٥٧) ﴾ [الصافات : ٥٧] ، وقوله : ﴿ مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام : ٣٩] . (انتهى) .

قلت : ولم يترتب هذا الإضلال على مجرد التصرف فى الخلوة ، وإنما رتب الله تعالى هذا الإضلال على أسباب اختياريه فى العبد ، منها : تكذيب الرسل وعصيانهم ، والثانى : مخالفة الفطرة التى فطر الله الناس عليها ، وقد يقع هذا الإضلال أيضاً كعقوبة مترتبة على المعصية ، وذلك كما قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [الصف : ٥].



حقيقة الثواب والعقاب عند أهل السنة

يرى المعتزلة أن الثواب واجب على الله تعالى للعبد نظير ما قدم من عمل ، وذلك لأن رؤية العمل عند المعتزلة أكبر من رؤية المنعم، وهذا متوافق مع مذهبهم الذى يرون فيه أنهم خالقون لأعمالهم ، ولا فضل لأحد عليهم ؛ فاستوجبوا على الله الثواب لأجل ذلك ، ويرون أن خلاف ذلك قبح والله منزه عن ذلك .

وتلك هى نظرة الأعمى المغرور بما فعل ، وهو يعلم أنه لن يوفى الله تعالى حق نعمة واحدة من نعمة ، فكيف وهى لا تحصى ؟ ، قال تعالى : ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم : ٣٤] ، وكيف يوجب المخلوق على الخالق ويفرض عليه ويحد له ؟! ، وقد علم أن هذا يتناقض مع إرادة الله تعالى فى الاختيار .

قال تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٦٨) ﴾ [القصص : ٦٨] .

والله تعالى لا يجب عليه شيء لأحد إلا ما أوجب على نفسه، قال تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم : ٤٧] ، ولا يحرم أحد عليه شيئاً إلا ما حرم على نفسه .

عن أبى ذر رضي الله عنه عن النبى ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : « **يا عبادي إني حرمتُ الظلمَ على نفسي وجعلتُه بينكمْ مُحرّماً فلا تظالموا** » (١) .

---

(١) رواه مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧) والترمذى فى صفة القيامة (٢٤٩٥) وابن ماجة فى الزهد (٤٢٥٧) وأحمد (٢٠٨٦٠) والدارمى فى الرقاق (٢٧٨٨) .

فالعباد وإن كان لهم عمل فعملهم من جملة الأسباب ، وما الثواب إلا محض فضل ومنّة من الله تعالى ، وفى السُّنة أن أبا هُريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقـول : « **لن يُدْخِلَ أحداً عملُهُ الجنة** ، قالوا : ولا أنت يارسول الله ، **قال : لا ولا أنا ، إلا أن يتغمَّدني الله بفضلٍ ورحمةٍ فسدِّدُوا وقارِبُوا** »(١) .

فدخول الجنة ليس ثمناً للأعمال الصالحة – فالتعامل بالثمن يكون بين المخلوقين بعضهم بعضاً ، أما مع الله تعالى فلا – إنما يكون بسببها ، والأمر برمته محض فضل من الله تعالى ورحمة .

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى – فى مفتاح دار السعادة(٩٢/٢) :
الأعمال أسباب ، لا أعواض وأثمان ، والذى نفاه النبى ﷺ فى الدخول بالعمل هو نفى استحقاق العوض ببذل عوضه ، فالمثبت باء السببية ، والمنفي باء المعاوضة والمقابلة ، وهذا فصل الخطاب فى هذه المسألة ، والقدرية الجبرية تنفى باء السببية جملة ، وتنكر أن تكون الأعمال سبباً فى النجاة ودخول الجنة ، وتلك النصوص وأضعافها تبطل قولهم ، والقدرية النفاة تثبت باء المعاوضة والمقابلة ، وتزعم أن الجنة عوض الأعمال ، وأنها ثمن لها ، وأن دخولها إنما هو بمحض الأعمال ، والنصوص النافية لذلك تبطل قولهم ، والعقل والفطرة تبطل قول الطائفتين ، ولا يصح فى النصوص والعقول إلا ما ذكرناه من التفصيل ، وبه يتبين أن الحق مع الوسط بين الفرق فى جميع المسائل ، لا يستثنى من ذلك شيء ، فما اختلفت الفرق إلا كان الحق مع الوسط ، وكل من الطائفتين معه حق وباطل، فأصاب الجبرية فى نفى المعاوضة وأخطأوا فى نفي السببية ، وأصاب القدرية فى إثبات السببية وأخطأوا فى إثبات المعاوضة ،

---

(١) متفق عليه : البخارى فى المرضى (٥٣٤٩) ومسلم فى صفة القيامة (٢٨١٦) .

فإذا ضممت أحد نفى الجبرية إلى أحد إثباتى القدريـة ، ونفيت باطلهما كنت أسعد بالحق منهما . (انتهى) .

أما العقاب فهو محض عدل من الله تعالى ، فالشرك أعظم ذنب عصى الله به فى الأرض ، ولذلك فـإن الله تعـالى لا يغـفـره ، أمـا مـا دونه من الذنوب فصاحبه مستحق للعقوبة ، ومعنى مستحق أى : إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له .

وهذا بخلاف قول المعتزلة الذين يرون العقاب واجباً على الله تعالى ، وأن من دخل النار بذنب فإنه لا يخرج منها أبداً ، ولذلك فهم ينكرون الشفاعة ، ويبررون ذلك بأن ترك العقاب إغراء للعاصى ، وتسوية بينه وبين المطيع ، وهذا غير صحيح ؛ وذلك لأن إخلاف الوعيد متناسب مع عفو الله تعالى ومغفرته ورحمته ، وهذا هو الفعل الحسن عند التوبة الصادقة فى الدنيا ، وكذا فى الموقف الأليم الشديد ، والحاجة الملحة ، والافتقار الظاهر بين يدى الله تعالى يوم القيامة ، وكل أفعال الله تعالى حسنة محمودة ، وإذا كان العفو صفة كمال عند المخلوقين فهو عند الله تعالى أكمل . وكذا كان الوفاء بالوعد .

قال العلامة الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى - فـى شرح العقيدة الواسطية (ص ٨٦) : كل كمال وجودى غير مستلزم للعدم ولا للنقص بوجه من الوجوه اتصف به المخلوق ، فالخالق أولى أن يتصف به لأنه هو الذى وهب المخلوق ذلك الكمال ، ولأنه لو لم يتصف بذلك الكمال مع إمكان أن يتصف به لكان فى الممكنات من هو أكمل منه وهو محال ، وكذلك كل نقص يتنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بالتنزه عنه . (انتهى) .

يشير بذلك - رحمه الله تعالى - إلى قياس الأولى دون قياسى التمثيل

والشمول : اللذين يقتضيان المماثلة بين الله تعالى وغيره . وقد تنزه الله تعالى عن ذلك ، أما قياس الأولى فهو جائز بتلك الشروط السابقة كما تبين .

الشاهد مما سبق :

أن العبد إذا أطاع الله تعالى فإنه يدخل الجنة ، وقد جعل الله تعالى ذلك حقاً عليه ، والله تعالى لا يخلف وعده وذلك لكماله وجلاله .

أما إذا عصى العبد ربه فإن عصيانه مستحق للعقوبة لا مستوجب لها ، ومعنى ذلك أن الله تعالى من أمره بالخيار ، روى البخارى ومسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه فى حديث البيعة أن النبى ﷺ قال : « **فمنْ وَفَى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فأُخذَ به فى الدُّنيا فهو له كفارةٌ وطهُورٌ ، ومن ستره الله فذلك إلى الله ، إن شاء عذبَهُ ، وإن شاء غفرَ له** » (متفق عليه . رواه البخارى فى التوحيد ٧٠٣) .

وفى رواية أخرى عن أحمد فى المسند عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال : « **من عَبَدَ الله لا يُشركُ به شيئاً فأقامَ الصلاة وآتى الزكاةَ وسمع وأطاع فإن الله تعالى يُدخلُهُ منْ أى أبوابِ الجنة شاء ، ولها ثمانيةُ أبواب ، ومَنْ عبدَ الله لا يُشركُ به شيئاً وأقام الصلاة وآتى الزكاةَ وسمع وعصى ، فإن الله تعالى منْ أمرهِ بالخيار إن شاء رحمهُ وإن شاء عذَّبَهُ** » الحديث [(١)] .

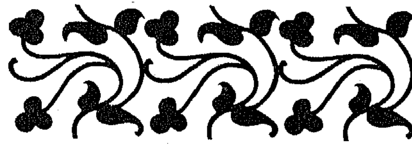
وتتضح مسألة العقوبة والعفو جلياً فى حديث أُبَيٍّ الذى رواه أحمد وغيره

---

(١) رواه أحمد فى المسند (٢٢٢٦٢) . قال الشيخ الألبانى – رحمه الله تعالى – فى كتاب السُنة لعمرو بن أبى عاصم (٤٦٩/٢) : إسناده حسن رجاله ثقات غير عقيل بن مدرك وقد وثقه ابن حبان ، وروى عنه ثقتان آخران . (انتهى) .

عن ابن الديلمى قال أُبَيٌّ بن كعب : « **لو أن الله عذَّب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالمٍ لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم ...** » إلخ .

فالله تعالى لا يعذب أحد لكونه فى ملكه وتحت مشيئته ، يفعل به ما يشاء كما يقول هؤلاء الجهلة من الجهمية والجبرية وغيرهم ، وإنما يعذب الله تعالى من يشاء لاستحقاقهم ذلك العذاب ، ولو رحمهم لكانت رحمته فضل ومنّة لا لكون أعمالهم تكافئ ما ينالون من الأجر ، فالفضل والمنة لله ورسوله دائماً وأبداً كما قال تعالى : ﴿ **بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** ﴾ [الحجرات : ١٧] ، وكما قال الأنصار لرسول الله ﷺ بعد عتابه لهم فى مسألة الغنائم على المؤلفة قلوبهم : « **الله ورسوله أمنّ** » متفق عليه . (انظر البخارى فى المغازى ٤٠٧٥) .



العقل وكنه الربوبية

اتفق جمهور الفقهاء والمسلمين على أن أسماء الله تعالى بالغة الكمال والحسن ، فهي حسنى من كل وجه .

قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ٨٠] ، وأي اسم اقترن المدح فيه بالذم لم يجز أن يكون اسماً لله تعالى .

واتفق المسلمون أيضاً على أن أفعال الله تعالى وصفاته كلها بالغة الكمال والحسن ، قال الله تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ [السجدة : ٧] ، فإذا كان الله تعالى قد تنزه عن نسبة الشر والفحشاء والمنكر إليه إلا أنه خلق ذلك كله ، وجعله في موضع يتناسب معه ، فمكره بالكافرين فعل حسن ، وخذلانه لهم وختمه على قلوبهم فعل حسن ، ومعاقبته السيئة بالسيئة والمعصية بالمعصية فعل حسن ، وإن كان الله تعالى لا يحب ذلك كله ، إلا أنه جعله بين خلقه وقدره فيهم لكمال ربوبيته تبارك وتعالى وكمال حكمته التي قد تدركها العقول وقد لا تدركها ، والحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه ولا يمكن للعقل أن يفلح في تقبيح شيء قد حسنه الشرع ولا العكس من ذلك ، ولأجل ذلك قد لا يدرك المرء ما وراء الأفعال من الحكم ، ولكنه يوقن بالشرع أن الحسن في فعل الله تعالى دائماً ، والقبيح في مفعولاته التي تنسب إلى المخلوقين ، والقضاء من حيث هو فعل الله تعالى فهو الصالح والأصلح ، وهو الذي تقوم به الحياة ، ومن حيث هو مقضي مفعول ففيه الخير ، وفيه الشر ، وفيه الهدى وفيه الضلال ، وفيه الصالح وضده .

قال الإمام الخلال : وذهب أحمد بن حنبل – رحمه الله تعالى – إلى أن عدل الله عز وجل لا يدرك بالعقول ؛ فلأجل ذلك كان من حمله على

عقله جوره ... وشرح بعض أصحابه ذلك فقال : ما كان لله سبحانه وتعالى لا يتصور بالعقول ، ولا يتمثله التمييز ، وفات العقول دركه، ومع ذلك فهو شيء ثابت ، وما تصور بالعقل فالله بخلافه ، وكذلك صفاته فمن حمل الربوبية وصافتها على عقله رجع حسيراً ، ورام أمراً ممتنعاً عسيراً ، والمخالفون بنوا أصولهم في التعديل والتجويز على عقولهم العاجزة عن درك الربوبية ففسد عليهم النظر [١] .

فالله تعالى يفعل ما يريد ، وليس لأحد أن يفرض على الله تعالى حداً لا يتجاوزه فيما قضى وقدر ، فيقول : « يجب على الله تعالى فعل هذا وترك ذاك » فهذا من السخف ، ذلك أن الله تعالى : ﴿ **لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** (٢٣) ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ، ويخلق ما يشاء ، قال تعالى : ﴿ **وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ** (٦٨) ﴾ [القصص : ٦٨] .

ومنشأ الضلال عند المعتزلة في هذا الباب وهو باب التعديل والتجويز أنهم أرادوا أن يفرضوا على الله تعالى بعقولهم ما يرونه من الحسن ، ويمنعوا عن الله تعالى بعقولهم ما يرونه من القبح ، وقالوا في ذلك : إذا كنا ننكر على الرجل الصالح أن يأتي بالفعل القبيح السيئ ؛ فكيف يأتي ذلك من الله تعالى ؟! ، هذا غير مقبول عندنا بالعقل وعليه فهو غير مقبول من الله تعالى ، فقاسوا أنفسهم بالله تعالى ونسوا أن الله تعالى قد يخلق ما لا يحبه ويشاء ما يبغضه ، ولا يجب عليه شيء دون شيء ، فهو يفعل ما يشاء .

---

(١) العقيدة للإمام أحمد (١١٦/٢) .

قال الإمام الخلال : قال أحمد بن حنبل : وهو عز وجل لا يوصف إذا منع بالبخل ؛ لأن البخيل هو الذى يمنع ما وجب عليه ، فأما من كان متفضلاً فله أن يفعل وله أن لا يفعل .

واحتج رجل من أصحابنا يعرف بأبى بكر بن أحمد بن هانئ الإسكافي الأثرم فقال : جعل الله تعالى العقوبة بدلاً من الجرم الذى كان من عبده ، وهو مريد للعقوبة على الجرم ، وفى ذلك دليل واضح على أنه مريد لما أوجب العقوبة ، لأن كل من أراد البدل من الشيء فقد أراد المبدل ليصح بدله ، وليس يصح إرادته للبدل حتى يصح البدل ، وأيضاً فقد خلق الله من يعلم أنه يكفر ولم يكن بذلك سفيهاً ولا عابثاً ، وكذلك أيضاً إذا أراد سفههم لا يكون سفيهاً ، ولو جاز أن يقع من الفاعلين فعل لا يريده الله ولا يلحقه فى ذلك ضعف ولا وهن ولا عجز ولا غلبة ولا قهر لأنه قادر أن يلجئهم إليه كان جائزاً أن يقع منه فعل لا يريده ، ولا يقع منه ضعف ، ولا وهن ولا تقصير لأنه قادر على تكوينه وإيقاعه ، وإذا بطل هذا بطل أن يكون من الأفعال ما لا يريده (١) .

ولقد ظن المعتزلة ومن حذا حذوهم أن إرادة الله تعالى فى خلق الشر والضلال ظلم للعبد ، وهو منزّه عن ذلك ، وتأولوا بذلك تلك الآيات من قول الله تعالى : ﴿ **وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا** (١١٢) ﴾ [طه : ١١٢] ، ﴿ **وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ** ﴾ [غافر : ٣١] ، ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ** ﴾ [فصلت : ٤٦] .

فجعلوا خلق الظلم ظلماً ، وخلق الشر شراً ، والله منزه عن ذلك بهذه

---

(١) العقيدة للإمام أحمد (٢/١١٤ ، ١١٥)

الأدلة التي ذكروها ، ومن أجل ذلك أنكروا خلق الله لها ، وقالوا إنهم خلقوها لأنفسهم ، ولم يجوزوا على الله تعالى أن يخلق القبائح والشرور والكفر والآثام ، وهذه الآيات لا تحقق ما بلغوا إليه من هذا الفهم الأخرق السخيف ، إنما ترمز إلى معنى آخر .

وابتداءً فإن الله تعالى لا يجور ولا يظلم ، وليس ذلك من صفاته ، ولا مما يحب ، ومن اعتقد أن الله تعالى يجور أو يظلم ، فقد خرج عن ملة الإسلام .

ولكن ليس ذلك على ما فهم هؤلاء أن العقل يحكم على الله تعالى ، ويجعل الحسن منه ما حسن بعقول البشر ، والقبيح ما قبح بعقول البشر ، فهذا تشبيه الله تعالى بخلقه ، والله تعالى ليس كمثله شيء في ربوبيته ولا في ألوهيته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله .

وليس معنى الظلم المنفي في الآيات السابقة ذلك الذي انتهوا إليه ، وإنما معناه أن الله تعالى لا يعامل أحداً بالشدة والقهر ليضيع ما له وينسى ما عليه ، كما يفعل الناس فيما بينهم ، بل إن الله تعالى لا يهدر حسنات الناس وينساها ويعطيها لغير مستحقها ، ولا يأخذ أحداً بذنب غيره فهو لا ينقص ولا يهدر .

قال ابن جرير في التفسير (٢١٨/٦) : عن ابن عباس قال : ﴿ **فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا** ﴾ [طه : ١١٢] قال : لا يخاف ابن آدم يوم القيامة أن يظلم فيزاد عليه في سيئاته ولا يظلم فيهضم من حسناته . قال الضحاك : ﴿ **فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا** ﴾ أما هضماً فهو لا يقهر الرجل الرجل بقوته ، يقول الله يوم القيامة : « لا آخذكم بقوتي وشدتي ، ولكن العدل بيني وبينكم ولا ظلم عليكم » .

قال الحسن في قوله تعالى : ﴿ **فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا** ﴾ قال : لا

ينتقص الله من حسناته شيئاً ، ولا يحمل عليه ذنب مسيء (انتهى) .

أما قول المعتزلة والقدرية :

إن خلق الشر والفحش والضلال والكفر من الله تعالى قبح [تعالى الله عما يقولون علواً عظيماً] وأرادوا أن يجعلوا له حداً لا يتعداه فهذا مردود عليهم بهذه الأدلة والبراهين :

١ – أن خلق هذه المتضادات والمتنوعات والمتقابلات دليل على أن الله تعالى على كل شيء قدير ، وهذا من كمال الربوبية .

وقد خلق الله تعالى إبليس وخلق الخمر والميسر وخلق الأصنام ، وخلق سائر المحرمات ، وهذا كله رجس ومن أقر أن الله تعالى خلق ذلك فقد أقر أن الله تعالى خلق الشر وخلق القوة التي يقع بها الشر .

٢ – أن الله تعالى خلق ذلك الشر لغاية حسنة وحكمة بالغة ، أما هذه الأفعال إذا أضيفت إلى العباد فهي سيئة مذمومة ، وهذا هو قول أهل السنة .

فالله تعالى خلق هذه الأمور وهو يبغضها ، ولكنه يريد منها شيئاً آخر غير الذي هي عليه ، فإذا كان الله تعالى قد خلق الظلم فإنما خلقه امتحاناً واختبار لا تقريراً وأمراً وحباً ، بل قد ثبت بالأدلة الساطعة والبراهين الدامغة أن الله تعالى نهى عنه وبغض فيه وأرسل الرسل من أجل ذلك .

٣ – أن العقل مخلوق من مخلوقات الله تعالى ، فكيف يدرك كنه أفعاله تعالى حتى يفرض له حداً لا ينبغي له أن يتعداه ؟ وأين كان هذا العقل قبل أن يخلق حتى إذا خلق كان له أن يخصص وأن يمنع . إن العقل لا يمكن أن يدرك كُنه نفسه فكيف يدرك حقيقة الحكمة الربانية حتى يُجوز أو يُعدل .

قال ابن عباس – رضي الله عنهم – « تفكّروا في كل شيء ولا تفكّروا

فى ذات الله » قال ابن حجر فى الفتح موقوف وسنده جيد (انظر فتح البارى باب ما يذكر فى الذات والنعوت وأسامى الله ١٣/٣٩٤) .

وليس فى ذلك إنكار لدور العقل ، أو أنه لا يستطيع أن يلمس قبح الأشياء وحسنها ، بل إن العقل يستطيع أن يدرك ذلك ولا يتناقض معه – خلافاً للأشاعرة ، الذين يقولون : إن العقل لا يحسن شيئاً ولا يقبحه – ولكنه العقل الصريح الذى يقف على خدمة النصوص وفهمها ، لا العقل الذى يحكم على الخلق والأمر والنهى ، ويجعل دوره ضابطاً ومعدلاً ، فيجوز ما يشاء ، ويعدل ما يشاء ، ويرى على الله تعالى فعل شىء وترك آخر ، كما يقول المعتزلة فى التعديل والتجويز ، والأشاعرة عند تعارض النصوص مع العقول ، فهذا ليس للعقل لأنه محكوم عليه غير حاكم ، والله تعالى هو الحاكم .

٤ – ومن هنا فالله تعالى لا يجب عليه فعل شىء أو ترك شىء من قبل خلقه ، فهو يتصرف فى ملكه بحكمة بالغة ورحمة واسعة ، والظلم يكون فيمن يتصرف فى غير ملكه ، وفيمن يعاتب على مخالفة ما وجب عليه ، والله تعالى ليس كذلك ، بل وليس بحاجة إلى خلقه ليظلمهم .

وما تأوله بعضهم من قول الله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم : ٤٧] ، وقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام : ٥٤] وقوله عليه الصلاة والسلام فى حديث معاذ رضي الله عنه : « **وحق العباد على الله عز وجل أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً** » (١) ، لمن قال لا إله إلا الله .

فهذا شىء أوجه الله تعالى على نفسه ولم يوجبه عليه أحد ، فالله تعالى

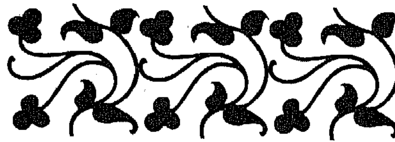
---

(١) رواه البخارى فى الجهاد والسير (٢٧٠١) ومسلم فى الإيمان (٣٠) .

يهدى من يشاء ويضل من يشاء ويعين من يشاء ويخذل من يشاء فهو تعالى : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (٢٣) ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ، وفعله لا يخلو من الحكمة ، وهو حسن من كل وجه ، ولا ينسب إليه سوء أبداً ، وهو خالق كل شيء ومالك كل شيء ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [المؤمنون : ١٤] .

والله تعالى لا يقاس بخلقه حتى يكون القبيح عند الخلق قبيح عنده ، والحسن عند الخلق حسن عنده ، كما يقول المعتزلة وغيرهم من الذين يمثلون الله تعالى بخلقه ، قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

فالله تعالى يفعل ما يشاء ويخلق ما يشاء ويحكم ما يريد ، أما العباد فلا يفعلون إلا ما يلزمهم به سيدهم .



الخلق والحكمة

لله تعالى فى كل أمر وفعل حكمة ورحمة ، وليس بين إثبات الحكمة والمشيئة تنافر أو تعارض ، قال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (٣٠) ﴾ [الإنسان : ٣٠] ، فقد أثبت الله تعالى فى هذه الآية مشيئته النافذة ، وعلمه السابق لفعله ، وحكمته الباعثة على الفعل .

وقد أثبت أهل السُنة الحكمة فى الصفات الإلهية خلافاً لأهل البدع ، الذين يجوزون على الله تعالى أن يخلق ويقدر لغير حكمة .

ويقولون : ليس لأفعال الله تعالى غاية باعثة على الفعل تقتضى حكمة ما ، ويعتبرون أن الغرض فى العلة يتنافى مع الإرادة والاختيار ، ودليل على الحاجة ؛ ولذا فهم يعتبرون أن أفعال الله تعالى ترجع إلى محض مشيئته وصنعه فقط .

حتى إنهم لم يثبتوا الحكمة فى الصفات الإلهية ، وهذا هو قول الأشاعرة ، وهو فى الأصل قول الجبرية ، وقد ترتب على ذلك أن قالوا بجواز أن يكلف الله تعالى الخلق ما لا يطيقون ، وأن يعذب أخص أوليائه ، وينعم ألد أعدائه ، وهذا عندهم يرجع إلى محض المشيئة ، وليس من الضرورة أن يكون لذلك حكمة . فالكل فى المشيئة سواء . وقالوا : إن الظلم يكون فى تصرف المتصرف فى غير ملكه ، والله يتصرف فى ملكه كما يشاء ، وأنكر أهل السُنة ذلك التأويل وجعله سبيلاً لإنكار الحكمة الإلهية ، وقالوا : نعم إن الله تعالى يتصرف فى ملكه كما يشاء ، ولكنه يتصرف برحمة وحكمة وعدل ، وليس الأمر مجرداً من ذلك كما يزعمون .

والأشاعرة الذين ينكرون أن يكون لفعل الله تعالى علة باعثة له وحكمة بالغة فيه يثبتون الحكمة فى تعريف المعجزة ويقولون : « إنها الفعل الخارق للعادة المقرون بالتحدى ، السالم من المعارضة ، من الرجل الصالح ؛ تأييداً لصدق دعوته ورسالته » .

وكثير من فقهاء الأشاعرة يثبتون الحكمة فى الأحكام الفقهية والشرعية ؛ وهذا أيضاً يدل على تناقضهم فى نفس الحكمة فى موضع وإثباتهم لها فى موضع آخر ، وعلى سبيل المثال فأصحاب المذهب الحنفى ، وكثير منهم يملثون الأشاعرة يقولون : إن الشريعة تدور مع مصالح العباد حيث دارت ، ويقولون : إن الحكمة فى إخراج الزكاة مصلحة الفقير ، ومصلحة الفقير مقدمة على الالتزام بحدود الأمر النبوى وصفته .

فإذا كان النبى ﷺ قد فرض فى زكاة الفطر كما فى حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ « **فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكراً أو أنثى من المسلمين** » [(١)] ، صرفوا النص عما كان عليه النبى ﷺ وأصحابه ، ولم يعبئوا بطريقته وقالوا : إن خروج زكاة الفطر نقداً أولى من خروجها عيناً ، وذلك لمصلحة الفقير لأن الأحكام تدور مع العلة والحكمة حيث دارت ، والحكمة هنا مصلحة الفقير ، حتى إنهم أنكروا وعنفوا من قال بخلاف قولهم أشد التعنيف ، ورموهم بالجهل وقلة الفهم .

ولا أدرى هذا الذى جعلهم يثبتون الحكمة والعلة فى كثير من الأحكام

---

(١) متفق عليه : انظر البخارى فى الزكاة (١٤٣٢) ومسلم فى الزكاة (٩٨٤) .

الفقهية - متأولين النصوص ، ثبتت أم لم تثبت ، وافقت المنقول أم لم توافق- لماذا لم يجعلهم ذلك يثبتون الحكمة فى الصفات الإلهية ، مع ثبوت التعليل الصريح فى الأفعال والأوامر التى أمر الله تعالى بها عباده ، ومع ثبوت الاسم المتضمن لتلك الصفة .

هذا والله شيء عجيب إذ أن قولهم : « إن الأمر محض مشيئة » يقتضى بالضرورة الوقوف على ظاهر النص المراد ، وعدم التحول عنه ، لأن مقتضى التحول يرجع إلى إثبات العلة ، وهم ينكرون أن يكون وراء الأمر والخلق علة أو حكمة فلماذا إذاً يتحولون ؟ .

أما الذين يثبتون العلة والحكمة من أهل السُنة فهم يثبتون المشيئة أيضاً ، وعلى ذلك فهم يقفون على النصوص بمقتضى المشيئة والحكمة فى آن واحد ، ويرون أن إخراج زكاة الفطر عيناً كما أمر النبى ﷺ أولى منها من أن تخرج نقداً وذلك لأن النبى ﷺ لا يأمر ولا ينهى إلا لحكمة ومشيئة الله تعالى متضمنة للحكمة على كل حال .

وقد كان المال متوافراً فى زمنه ﷺ ، ومع ذلك عدل عنه إلى التمر والزبيب والبر والشعير والإقط [١] ، فدل ذلك على أن ماتركه أقل نفعاً مما أمر به ، ومصلحة الفقير فى ذلك آكد وأوضح ، ونحن نؤمن أن فعله أعلم وأحكم وأسلم من غيره ، والذين خالفو أمره ﷺ فلم يوفقوا فيما انتهوا إليه وظنوه حكمة ، كما أنهم لم يوفقوا حين أنكروا الحكمة فى الصفات الإلهية

---

(١) قال ابن منظور فى اللسان : أقط : الأقط والإقط والأقط والأقط : شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل ، والقطعة منه أقطة ؛ قال ابن الأعرابى : هو من ألبان الإبل خاصة . قال الجوهرى : الأقط معروف ، قال : وربما سكن فى الشعر وتنقل حركة القاف إلى ما قبلها . « انتهى » . وقال ابن الأثير فى النهاية : وهو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به . « انتهى » .

الثابتة الصريحة .

الشاهد :

أن الأشاعرة تناقضوا فى إثبات الحكمة فى مرضع ثم نفيها فى موضع آخر .

أما المعتزلة : فقد أثبتوا حكمة تتناسب مع منهجهم فى التعديل والتجويز ونفى القدر . وقالوا : إن الله تعالى يجب عليه فعل الأصلح للخلق وإرادة الإحسان بهم ، وهذا عندهم حقيقة الحكمة ، أما إذا خلق الشر والقوة التى تقع به فهذا عندهم ليس من الحكمة .

فالحكمة عندهم منفصلة عنه سبحانه وتعالى ، وليست متصلة به ، أى : ليست من صفاته ، وهذا ليس بعجيب عليهم ، فهم ينكرون صفات الله تعالى جميعاً وربما لم يثبتوا لله تعالى إلا صفة الوجود ، وإخوانهم من الجهمية قالوا : لا يجوز أن نصف الله تعالى لا بوجود ولا بعدم وهذا غاية التناقض ؛ فغير بعيد عليهم أن ينفوا جميعاً صفة الحكمة أو يؤولونها إلى ما ينتهون به من التعطيل .

قال العلامة الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى – :

والمخالف فى هذا الأصل فريقان :

١ – **الجهمية** : ينفون الأسماء والصفات .

٢ – **المعتزلة**: فإنهم ينفون جميع الصفات ويثبتون الأسماء والأحكام .

فيقولون : عليم بلا علم ، وقدير بلا قدرة ، وحى بلا حياة ، وهذا القول غاية فى الفساد ، فإن إثبات موصوف بلا صفة وإثبات ما للصفة للذات المجردة محال فى العقل كما هو باطل فى الشرع ، أما الأشعرية ومن تبعهم فإنهم يوافقون أهل السنة فى إثبات سبع صفات ، يسمونها صفات المعانى ، ويدعون ثبوتها بالعقل ، وهى الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام ،

ولكنهم وافقوا المعتزلة فى نفى ما عدا هذه السبع من الصفات الخبرية التى صح بها الخبر .

والكل محجوجون بالكتاب والسُّنة وإجماع الصحابة والقرون المفضلة على الإثبات العام . (شرح الواسطية ص ١١٠ ، ١١١) .

وعلماء التوحيد يقولون :

إن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف ، وهى تدل على ذات الله تعالى وصفاته دلالة مطابقة وتضمن والتزام ، فاسم الله تعالى [الحكيم] يدل على ذات الله تعالى ، وعلى صفة الحكمة دلالة مطابقة ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الحكمة وحدها بالتضمن ، ويدل على صفة العلم بالالتزام .

قال العلامة الشيخ العثيمين - رحمه الله تعالى - فى القواعد المثلى (ص ١٠) : أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف ، أعلام باعتبار دلالتها على الذات ، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعانى . (انتهى) .

والحكمة تدل على إتقان الشىء ووضعه فى الموضع اللائق به لغاية مقصودة لا عبث فيها ولا لعب .

قال العلامة الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله - فى شرح الواسطية (ص ٤٥) تعليقاً على اسم الله الحكيم : وهو مأخوذ من الحكمة ، ومعناه الذى لا يقول ولا يفعل إلا الصواب ، فلا يقع منه عبث ولا باطل ، بل كل ما يخلقه أو يأمر به فهو تابع لحكمته . وقيل هو من فعيل بمعنى مفعل ، ومعناه المحكم للأشياء من الإحكام وهو الإتقان ، فلا يقع فى خلقه تفاوت ولا فطور ، ولا يقع فى تدبيره خلل أو اضطراب (انتهى) .

والحكمة ثابتة فى القرآن والسُّنة وجمهور المسلمين على إثباتها ، وتثبت

الحكمة كصفة من صفات الله تعالى فيما يتضمنه اسم الله الحكيم كما تبين فهو من أسماء الله تعالى ، قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام : ١٢٨] ، وقال : تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢] ، وقال تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء : ١٧] .

وصف الحكمة ثابتة أيضاً بثبوت الأفعال التى تدل عليها .

وأفعال الله تعالى لا تحصى ، ولكل فعل من أفعاله علة باعثة وحكمة بالغة ، أدركها الناس أم لم يدركوها .

فقد خلق الله الخير لحكمة، وخلق الشر لحكمة ، وليس هناك شيء في الوجود خلق بغير حكمة ، بل كل خلق بحكمة .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - فى شفاء العليل (ص ٢١٤) : الحق أن جميع أفعاله وشرعه لها حكم وغايات ؛ لأجلها شرع وفعل ، وإن لم يعلمها الخلق على التفصيل ، فلا يلزم من عدم علمهم بها انتفاؤها فى نفسها . (انتهى) .

ولام التعليل الدالة على صفة الحكمة فى أفعال الله تعالى وشرعه كثيرة فى القرآن ، قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ (٢٧) ﴾ [ص : ٢٧] ، وقال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ (٢٩) ﴾ [ص ٢٩] ، وقال تعالى فى علة تقسيم الفيء : ﴿ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] ، وقال تعالى فى تحويل القبلة : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾ [البقرة : ١٤٣] .

وبين الله تعالى الحكمة والمصلحة فى إرسال الرسول محمد ﷺ فقال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (١٠٧) ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] ، وقال تعالى : ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ (٢٢) ﴾ [الجاثية : ٢٢] ، وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا (١٢) ﴾ [الطلاق : ١٢] .

وإنكار لام التعليل وجعلها لام عاقبة كما يقول الأشاعرة عند تفسير القرآن يتناسب مع العجز والجهل ، ولا يتناسب مع الإرادة والمشيئة والعلم ، وهذا لأن لام العاقبة ليس فيها قصد إيقاع الفعل ، وليس فيها علم بما يئول إليه الفعل ، بخلاف لام التعليل فإن فيها قصد وحكمة .

وإنكار لام التعليل يؤدى إلى أن يصير الخلق إلى غاية غير مقصودة ، ومن صار إلى شيء غير مقصود لمريده فإن ذلك دليل عجز وجهل ، وذلك لأن لام العاقبة تكون لمن لا يقصد الغاية أو لمن عجز عن إدراكها .

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فى بيان تلبيس الجهمية (٢١٧/١) : لام الصيرورة إما أن تكون لمن لا يريد الغاية ، وذلك إنما يكون لجهل الفاعل بالغاية كقوله: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨] ، وإما لعجزه عن دفعها ، وإن كان كارهاً لها ، كقول القائل : لِدُوا للموت ، وابنوا للخراب ، وللموت ما تلد الوالدة . فأمّا العالم بالعاقبة القادر على وجودها ومنعها فلا يتصور أن تكون العاقبة إلا وهو عالم بها ، قادر عليها ، والموجود الذى يحدثه الله وهو عالم به قادر عليه لا يكون إلا وهو مريد له . (انتهى) .

وقال أيضاً – رحمه الله تعالى – فى الفتاوى (٨/٤٥) : إن الله أراد هذه الغاية بالاتفاق ، فالعبادة التى خلق الخلق لأجلها هى مرادة له بالاتفاق ، وهم يسلمون أن الله أرادها ، وحيث تكون لام للعاقبة لا يكون الفاعل أراد العاقبة ، وهؤلاء يقولون « يقصد الأشاعرة » خلقهم وأراد أفعالهم وأراد عقابهم عليها ، فكلما وقع فهو مراد له ، ولكنه عندهم لا يفعل مراداً لمراد أصلاً ، لأن الفعل للعلة يستلزم الحاجة . وهذا ضعيف بين الضعف . (انتهى) .

وإنكار الحكمة مخالف للعقول والفطر ، وهذا من سوء ظن الكفار والمشركين فى الله تعالى ، فقد جعلوا فعل الله تعالى لغير حكمة وتقديره لغير حكمة ، وتخليقه لغير حكمة ، قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ (٢٧) ﴾ [ص : ٢٧] .

ولذلك جوزوا لأنفسهم أن يفعلوا ما يشاءون ، دون اعتبار لما أراد الله تعالى من الحكمة فى الخلق والأمر ، ولا ينبغى لمسلم أن يتشابه فعله وقوله مع قول المشركين وفعلهم ، ولا أن يجعل ظنه فى الله تعالى كظنهم .

وقد كان إبليس أول ناف للحكمة فى الخلق والأمر ، ولذلك استكبر على الله تعالى وأبى السجود لآدم عليه السلام ، واختار لنفسه أن يفعل ما يشاء ، مخالفاً بذلك أوامر الله الدينية التى أحبها وأمر بها .

ونفى الحكمة وقصر الفعل على محض المشيئة نفى لمقتضيات الخلق والأمر ودليل على العجز والجهل ؛ وفى ذلك من الباطل ما فيه ، ولذا كان السلف يثبتون الحكمة فى أفعال الله تعالى الكونية وأوامره الشرعية ، بأدلة القرآن والسُّنة والعقل ، مخالفين بذلك أهل البدع ومن تبعهم .

أوجه اعتراض نفاة الحكمة ورد أهل السُنة عليهم :

قال نفاة الحكمة :

إن إثبات الحكمة يستلزم التسلسل ، وإن الله تعالى إذا فعل لعلة فتلك العلة أيضاً حادثة فتفتقر إلى علة ، والقول فى حدوث العلة كالقول فى حدوث المعلول ، وهذا يستلزم التسلسل ، « والتسلسل فى لغة العرب هو : ترتيب أمور غير متناهية » ، وعدم قطع التسلسل يؤدى إلى أضرار جمة ، هذا هو قولهم .

وقالوا : كما حكى محمد بن عمر الرازى : كل من فعل فعلاً لأجل تحصيل مصلحة أو لدفع مفسدة فإن كان تحصيل تلك المصلحة أولى من عدم تحصيلها كان ذلك الفاعل قد استفاد بذلك الفعل تحصيل ذلك ، ومن كان كذلك كان ناقصاً بذاته مستكملاً بغيره وهو فى حق الله محال ، وإن كان تحصيلها وعدمها بالنسبة إليه سواء ، فمع ذلك لا يحصل الرجحان فامتنع تحصيلها [(١)] .

ردود أهل السُنة :

كان رد أهل السُنة على نفاة الحكمة مبنياً على عدة قواعد يتمثل فيها إثبات صفة الحكمة لله تعالى ، وقيام أفعاله وأوامره بها ، وآية ذلك إحكام هذا الخلق وإتقانه على أعظم حال ، وتضمن ذلك لغايات جليلة عظيمة الشأن ، وكذا ما تضمنته الشريعة من مقاصد حسنة وغايات بالغة فى الحسن أعظم بيان .

ومن هذه القواعد :

١ - أن اسم الله الحكيم متضمن لصفة الحكمة ، وهى على ذلك صفة

---

(١) انظر شفاء العليل لابن القيم (ص ٢٠٦) .

ذاتية لله تعالى لا تنفك عنه ، والحكمة ليست مجرد العلم بالشيء، بل هي الغاية الباعثة على فعل الشيء ، ومعنى الحكيم أي ذو الحكمة البالغة ، السالمة من الدخن والخالية من العبث ، فالحكمة ثابتة في الأفعال الإلهية والأوامر الكونية والشرعية لمن تدبر ، فالأفعال ثابتة وآثارها دالة على أنها مرادة لشيء مقصود ، وأكثر الأحكام الشرعية مقترنة بلام التعليل .

فيمتنع إذن تعطيل اسم الله الحكيم والصفة المتضمنة له عن آثارها ومقتضياتها ، كما يمتنع تعطيل هذه الآثار وتلك المقتضيات عن هذا الاسم الجليل وغيره من الأسماء .

قال شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية – رحمه الله تعالى – في طريق الهجرتين (ص ٢٠٤) :

فلكل اسم وصفة أثر لابد من ظهوره فيه واقتضائه له ، فيمتنع تعطيل آثار أسمائه وصفاته ، كما يمتنع تعطيل ذاته عنها ، وهذه الآثار لها متعلقات يمتنع ألا توجد (انتهى) .

وقال أيضاً :

والحكمة العليا على نوعين ... أيضاً حصلا بقواطع البرهان
إحداهما في خلقه سبحانه ... نوعان أيضاً ليس يفترقان
إحكام هذا الخلق إذ إيجاده ... في غاية الإحكام والإتقان
وصدوره من أجل غايات له ... وله عليها حمد كل لسان
والحكمة الأخرى فحكمة شرعه ... أيضاً وفيها ذانك الوصفان
غاياتها اللاتي حمدن وكونها ... أيضاً في غاية الإتقان والإحسان

قال العلامة السعدى فى الحق الواضح (ص ٢٧) : هو تعالى الحكيم الموصوف بكمال الحكمة وبكمال الحكم بين المخلوقات ، فالحكيم هو واسع العلم والإطلاع على مبادئ الأمور وعواقبها ، واسع الحمد ، تام القدرة ، غزير الرحمة ، فهو الذى يضع الأشياء فى مواضعها ، وينزلها منازلها اللائقة بها فى خلقه وأمره ، فلا يتوجه إليه سؤال ، ولا يقدح فى حكمته مقال . (انتهى) .

٣ – أن إثبات الحكمة متوافق مع العقول السوية والفطر السليمة بخلاف نفيها .

٤ – أن إثبات الحكمة دليل كمال بعكس نفيها فهو دليل نقص .

٥ – أن إثبات الحكمة لا يقتضى التسلسل – وهو ترتيب أمور غير متناهية – كما قال أهل البدع ، بل إن الحكم كلها منقطعة عند حكمة لا حكمة فوقها ، كما أن الأسباب كلها تقف عند سبب لا سبب فوقه إلا مشيئة الله تعالى .

وقد يخفى على العباد من أمور الحكمة والرحمة ما لا يحصيه إلا الله تعالى ، فالشرور والمصائب قد تضعف أمامها العقول ، وفيها من الخير والحكمة الكثير ، فهى إذن مقدرة لغيرها ، وليست مقدر لذاتها ، أدرك الناس ذلك أم لم يدركوا .

وقد أشار إلى هاتين الحجتين ابن القيم – رحمه الله – فقال : ومعلوم أن المفعول لأجله مراد للفاعل محبوب له ، والمراد المحبوب تارة يكون مراداً لنفسه ، وتارة يكون مراداً لغيره ، والمراد لغيره لابد أن ينتهى إلى المراد لنفسه قطعاً للتسلسل ، وهذا كما نقوله فى خلقه بالأسباب أنه يخلق كذا بسبب كذا ،

وكذا بسبب كذا ، حتى ينتهي الأمر إلى أسباب لا سبب لها سوى مشيئة الرب ، فكذلك يخلق لحكمة وتلك الحكمة لحكمة حتى ينتهي الأمر إلى حكمة لا حكمة فوقها [1] .

٦ - أن إثبات الحكمة لا يقتضي حاجة الحكيم إلى المحكوم فيه ، بل كل شيء استفاد الكمال والفضل من الله تعالى ، والله تعالى لم يستفد من خلقه شيئاً ، فالله تعالى حكيم قبل الفعل وحكيم بعد الفعل ، فهو عند خلق الفعل حكيم ، وقبل أن يخلق الفعل حكيم فحكمته ثابتة عند العدم ، وثابتة عند الإيجاد ، فالحكمة صفة متصلة بالله تعالى على الدوام وليست منفصلة عنه سبحانه وتعالى كما يقول المعتزلة .

هل الجهل بالحكمة والغرض يسلتزم إبطال الأمر والنهي ؟ :

إن معرفة الحكمة توسع مدارك المرء لمعرفة عظمة الله تعالى وقدرته ، وتبين مدى رحمة الله تعالى بخلقه ، لا شك في ذلك ، ولكن ماذا إذا جهل المرء حكمة الأمر والنهي ، هل يقتضي ذلك تعليق العمل على معرفة الحكمة ؟ .

هذا هو دين العقلانيين والعلمانيين ، ويرجع أصله إلى المعتزلة الذين يعبدون العقل من دون الله تعالى، ويسجدون له قبل أن يسجدوا لله رب العالمين.

وكثير من الناس في العصر الحديث على ذلك المعتقد ، يقدمون عقولهم على النصوص ، أو يعملون عقولهم في النصوص ، فما وافق العقل أخذوا به ، وما لم يوافق تركوه ، وتراهم يجتهدون في معرفة غوامض الأمور وعللها والتفلسف في دقائقها ، فإذا انتهى أمرهم إلى العجز عن فهم العلة المقتضية

---

(١) شفاء العليل (ص ٢١٠) .

للأمر والنهى اتهموا النص ، وتركوا العمل به وهجروه ، وأكثر هؤلاء فى حقيقة أمرهم لا دين لهم – فهم أكثر الناس إنكاراً للأمر والنهى – والمسأله بالنسبة لهم مجرد نظر ، يصدون الناس به عن سبيل الله تعالى .

وكثير من الناس خاصة جهلة الأطباء إذا كلمتهم عن سُنة من سُنن النبى ﷺ الخاصة بالطب والتداوى كالحبة السوداء والسواك وعسل النحل والحجامة والتداوى بأبوال الإبل وألبانها ، وذكرت لهم فائدتها فإنهم لا يصدقون ذلك ولا يثبتونه إلا إذا جاءهم عن طريق بقراط وجالينيوس ، وغيرهما من أطباء الغرب الكافر ، وقد علموا أن ما جاء به الرسول ﷺ طب إلهى متيقن ، ولكنهم لما جهلوا الحكمة فيه أنكروه . وكثير من هؤلاء كان يعترض على حديث الذبابة الصحيح المشهور ، ولا يرفع له رأساً ولا يذكر له قدراً ، وهو الحديث الذين بين أن فى أحد جناحي الذبابة داء وفى الآخر دواء ، وهو الذى رواه البخارى وغيره عن أبى هريرة رضي الله عنه قال النبى ﷺ : « **إذا وقع الذُّبَابُ فى شراب أحدكم فليغمسهُ ثم لينزعْهُ فإن فى إحدى جناحيهِ داءً والأُخْرَى شفَاءً** » [(١)] .

ولما اكتشف أحد علماء الغرب حقيقة الحديث ، وتبين له صحته آمنوا به وصدقوا ، وإرجاء تصديق النص والإيمان به والعمل به لأجل معرفة العلة والغرض يقتضى تكذيب النبوة والرسالة ، قبل أن يكون ذلك إبطالاً للأمر والنهى ، ذلك لأن أعظم أُسس الإيمان بالرسل التصديق بالغيب ، فإذا صدقت الرسل فى دعوى النبوة اقتضى ذلك تصديقهم فى كل ما يخبرون به ، والعمل بكل ما يأمرون به ، والانتهاء عن كل ما ينهون عنه .

---

(١) رواه البخارى فى بدء الخلق (٢١٤٢) وأبو داود فى الأطعمة (٣٨٤٤) وابن ماجة فى الطب (٣٥٠٥) وأحمد فى المسند (٧٠١٠) والدرامى فى الأطعمة (٢٠٣٨) .

والتصديق بربوبية الله تعالى واليقين بألوهيته يقتضى اليقين بحسن أسمائه وصفاته وأفعاله ، فالله تعالى لا يأمر إلا بالعدل ، ولا يقضى إلا بالحق ، ولا يخلق إلا لحكمة ولا يأمر إلا بحكمة .

وهكذا جميع كلماته الكونية والشرعية تتضمن الحكم الجليلة والبواعث العالية ، سواء عرفها الناس أم جهلوها ، أدركها الناس أم غفلوا عنها ؛ وعلى ذلك فمن لم يتحسس بنفسه علة الأمر بالتفصيل ، فعلمه بحكمة الله تعالى يقتضى منه التصديق بما أنزل من الآيات ، والعمل بما أخبر من الأحكام ، دون إرجاء أو تباطؤ ، حتى تظهر له العلة بالتفصيل ، ومن نأى عن ذلك فهو عابد لعقله ، وليس عابداً لربه سبحانه وتعالى .

قال ابن العز – رحمه الله تعالى – فى شرح الطحاوية (ص ٢٠١ ، ٢٠٢) : أعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم ، وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة فى الأوامر والنواهى والشرائع ، ولهذا لم يحك الله سبحانه عن أمة نبى صدقت بنبيها وآمنت بما جاء به أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلغها عن ربها ، ولو فعلت ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها ، بل انقادت وسلمت وأذعنت ، وما عرفت من الحكمة عرفته ، وما خفى عنها لم تتوقف فى انقيادها وتسليمها على معرفته ، ولا جعلت ذلك من شأنها ، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك ، كما فى الإنجيل : « يا بنى إسرائيل لا تقولوا لِمَ أمرنا ربنا ولكن قولوا بم أمر ربنا » ، ولهذا كان سلف هذه الأمة التى هى أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلوماً ، لا تسأل نبيها لِمَ أمر الله بكذا ، ولِمَ نهى عن كذا ، ولِمَ قدر كذا ، ولِمَ فعل كذا ؛ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام ، وأن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم ، فأول مراتب تعظيم الأمر التصديق به ، ثم

العزم الجازم على امتثاله ، ثم المسارعة إليه والمبادرة به والحذر عن القواطع والموانع ، ثم بذل الجهد والنصح فى الإتيان به على أكمل الوجوه ، ثم فعله لكونه مأموراً بحيث لا يتوقف الإتيان به على معرفة حكمته ، فإن ظهرت له فعله وإلا عطله فإن هذا ينافي الانقياد ويقدح فى الامتثال . (انتهى) .

ماذا يقول الأشاعرة والصوفية فى ذلك ؟ :

قدس الأشاعرة وغيرهم من الفرق الضالة العقل – تعظيماً للعلة التى أنكروها فى الصفات – وقدموه على النص وقالوا : إذا تعارض العقل مع النقل قدم العقل أو أُوِلَ النقل تبعاً له ، فيكون العقل متبوعاً والنقل تابعاً أبداً على كل حال ، ويرى كثير منهم أن الأخذ بظواهر النصوص كفر وضلالة .

ويرى غلاة الصوفية أن الذوق إذا وقف على العلة والغاية جاز استعمال النص الوارد والعمل به ، وإلا فإن الذوق مقدم على النص ، وعلى العقل أيضاً ، وقولهم هذا خروج على النصوص الإلهية والسُّنن النبوية بالظنون والأوهام .

والعقل والذوق إذا سلما من الدَخَّن جاز أن يفقها النصوص ، ويقفا على العلل فالعقل الصريح لا يتناقض مطلاقاً مع النقل الصحيح ، وكذلك الذوق إذا حمل المرء على طاعة الله تعالى .

أما فى حالة عدم ثبوت التوافق ، ووقوع المخالفة ، وظهور التعارض دل ذلك على قصور العقل أو فساد الذوق ، أو أن النص لا يثبت عن النبى ﷺ ، وإلا فالعقل الصريح والفطرة السليمة لا يتناقضان أبداً مع شرع الله تعالى ولا دينه .

والحكمة ثابتة فى النص القرآنى والمنهج النبوى على كل حال ، سواء صح العقل والذوق أم فسدا .

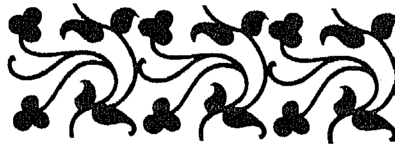
وبناء على ذلك فمن صحت لديه العلة والحكمة ، بالعقل الصريح أو بالذوق الصادق فهو تحصيل حاصل ، نتيجة لثبوت ذلك بالتلازم فى الأمر والنهى ، فإن الله تعالى لا يأمر ولا ينهى إلا لحكمة باعثة على الفعل أو الترك .

ومن لم تصح عنده العلة أو لم تدرك بالكلية نتيجة لفساد عقله أو ضلال ذوقه ، فإن ذلك لا يقدم ولا يؤخر ، نتيجة لثبوت الحكمة أيضاً بالتلازم فى الأمر والنهى ، والمسلم الصادق عابد لله تعالى، وليس عابداً للعلة ولا للحكمة .

ولو ارتبط المرء بخشية الله تعالى ، وحسن الإنابة إليه ، والتوكل عليه كما كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، لكان ذلك خيراً له من البحث فى العلل ، والتفلسف فى دقائق الأمور ، والتعمق فيما لا طائل من ورائه ، ولما أخر العمل حتى تتضح له تفاصيل العلل .

وما جر ذلك الضلال على المسلمين إلا أفراخ الفلاسفة ، من أتباع الفرق المنحرفة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم ، من الذين نقلوا علوم الجدل والسفسطة وترجموها ليفسدوا على المسلمين أمر دينهم .

فاللهم احفظنا من الزلل ووفقنا إلى العلم النافع والعمل الصالح يارب العالمين . اللهم آمين ...



النهي عن مصاحبة أهل البدع

لما وقعت فتنة القدرية من معبد الجهني وغيلان الدمشقي وغيرهم ، في أواخر عهد الصحابة رضوان الله عليهم أمروا بهجرانهم ، وترك السلام عليهم ، وعدم عيادتهم واتباع جنائزهم ، فهذا ابن عمر - رضي الله عنهما - قال ليحيى بن يعمر في منكري القدر : « **فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بريءٌ منهم ، وأنهم بُراءُ مني ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحُدٍ ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر** » (١) ، وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - في شأنهم : « **أولئك هم مجوس هذه الأمة ، وأولئك ملعونون على لسان النبيين أجمعين ، فلا تقاولوهم فيفتنوكم ، ولا تجالسوهم ولا تعودوا مرضاهم ، ولا تشهدوا جنائزهم ، أولئك أتباع الدجال ، لخروج الدجال أشهى إليهم من الماء البارد** » (٢) .

ولما أظهر واصل بن عطاء الغزال القول بالقدر ، والمنزلة بين المنزلتين ، في مجلس الحسن البصري - رحمه الله - قال الحسن : « اعتزلنا واصل » يعني خرج علينا ، وكان قول واصل مخالفاً لمنهج أهل السُنة وقد مال إليه عمرو بن عبيد ، وشاركه في معتقده ، وسموا بالمعتزلة وهذا الاسم حجة على أصحابه ، وهو يدل على أنهم كانوا مطرودين منبوذين في عهود التابعين . ولأجل ذلك كان بغض أهل البدع من علامات الولاء لأهل السُنة ، والميل لأهل البدع من علامات بغض أهل السُنة .

---

(١) تقدم تخريجه .
(٢) اللالكائي (٤/٦٩٥) .

يقول شيخنا فضيلة الشيخ صالح الفوزان – حفظه الله تعالى : تحرم زيارة المبتدع ومجالسته ، إلا على وجه النصيحة له ، والإنكار عليه ؛ لأن مخالطته تؤثر على مخالطه شراً ، وتنشر عداوته إلى غيره .

ويجب التحذير منهم ، ومن شرهم ؛ إذا لم يكن الأخذ على أيديهم ، ومنعهم من مزاولة البدع ، وإلا فإنه يجب على علماء المسلمين وولاة أمورهم منع البدع ، والأخذ على أيدى المبتدعة ، وردعهم عن شرهم ، لأن خطرهم على الإسلام شديد ، ثم أنه يجب أن يُعْلَمَ أن دول الكفر تشجع المبتدعة على نشر بدعتهم ، وتساعدهم على ذلك بشتى الطرق ، لأن فى ذلك القضاء على الإسلام وتشويه صورته . (كتاب التوحيد ص ١٢١) .

ولله در الإمام أحمد – رحمه الله – حيث يقول : « والرد على أهل البدع أفضل من الجهاد فى سبيل الله ، وكان يقول : الداعية إلى البدعة لا توبة له ، فأما من ليس بداعية فتوبته مقبولة . (انتهى) .

والداعى إلى البدع يهجر حتى يتوب وتصدق توبته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – فى منهاج السُنة (٣٤٥/٦) : وعمر رضي الله عنه نفى صبيغ بن عسل التميمى لما أظهر اتباع المتشابه ، ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وضربه وأمر المسلمين بهجرة سنة ، بعد أن أظهر التوبة ، فلما تاب أمر المسلمين بكلامه . (انتهى) .

وقال الحسن بن عليّ أبو محمد البربهارى فى شرح السُنة (ص ٦٣) : وإذا رأيت الرجل ردئ الطريق والمذهب فاسقاً فاجراً صاحب معاص ظالماً وهو من أهل السُنة فاصحبه واجلس معه ، فإنك ليس تضرك معصيته .

وإذا رأيت عابداً مجتهداً متقشفاً صاحب هوى فلا تجلس معه ، ولا تسمع

كلامه ولا تمش معه فى طريق ، فإنى لا آمن أن تستحلى طريقته فتهلك معه . (انتهى) .

وقال أيضاً فى شرح السنة (ص ٧٠) وقال الفضيل بن عياض : « من جالس صاحب بدعة لم يعط الحكمة » .

وقال الفضيل بن عياض : « لا تجلس مع صاحب بدعة ، فإنى أخاف أن تنزل عليك اللعنة » .

وقال الفضيل بن عياض : « من أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله ، وأخرج نور الإسلام من قلبه » .

وقال الفضيل بن عياض : « من جلس مع أصحاب بدعة فى طريق فجز فى طريق غيره » .

وقال الفضيل بن عياض : « من عظم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام ، ومن تبسم فى وجه مبتدع فقد استخف بما أنزل الله عز وجل على محمد ﷺ ، ومن زوج كريمته مبتدع فقد قطع رحمها ، ومن تبع جنازة مبتدع لم يزل فى سخط الله حتى يرجع » .

وقال الفضيل بن عياض : « آكل من يهودى ونصرانى ولا آكل مع مبتدع ، وأحب أن يكون بينى وبين صاحب بدعة حصن من حديد » .

وقال الفضيل بن عياض : « إذا علم الله عز وجل من الرجل أنه مبغض لصاحب بدعة غفر له وإن قل عمله ، ولا يكن صاحب سنة يمالئ صاحب بدعة إلا نفاقاً ومن أعرض بوجهه عن صاحب بدعة ملأ الله قلبه إيماناً ، ومن انتهر صاحب بدعة آمنه الله يوم الفزع الأكبر ، ومن أهان صاحب بدعة رفعه الله فى الجنة مائة درجة . فلا تكن صاحب بدعة فى الله أبداً » (انتهى) .

الصبر وأقسامه

الصبر لغة : الحبس .

وشرعاً : حبس النفس عن السخط على المقدور ، والشكوى إلى الخلق ، والجوارح من البطش .

أقسام الصبر : وهو ثلاثة أقسام :

الأول : صبر على الطاعة وهو أعلاها ، والأجر فيه أعظم من غيره ؛ لما فيه من منازعة الأهواء والشهوات ،والالتزام بما يشق على النفس المداومة عليه .

الثاني : صبر على المعصية ، وفيه مجانبه ما نهى عنه الشرع على سبيل الحتم والإلزام ، وهذا فعل سلبى لا يكلف الإنسان جهداً كما يتكلف فى الطاعة ، والصبر على المعصية يعنى عدم الوقوف بطريقها لقوله تعالى : ﴿ **وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ** ﴾ [الأنعام : ١٥١] .

وعدم اقترافها حقيقة ، ولا يكون ذلك إلا بقوة وازع المراقبة والخشية والإخلاص لله تعالى ، قال تعالى : ﴿ **كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ** ﴾ [يوسف : ٢٤] ، والغضب من فاعلها وذلك لأن الله تعالى لا يحبها ولا يرضى بها شرعاً ولأجل ذلك كان النبى ﷺ يغضب وينتقم إذا انتهكت حرمات الله . روى البخارى وغيره عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « **وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تُنتَهك حُرمة الله فينتقمَ لله بها** » (١) .

---

(١) متفق عليه : انظر البخارى فى المناقب (٣٣٦١) ومسلم فى الفضائل (٢٣٢٧) .

النوع الثالث من الصبر : الصبر على المصيبة ، وهذا يكفى فيه سلامة الاعتقاد والرضا بالقدر والتسليم به ، وليس فى ذلك تكليف بفعل شيء يشق على النفس ، اللهم إلا أن المرء يلزمه الوقوف على بواعث الرضا .

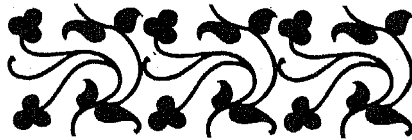
ومنها : الصلاة والاسترجاع ، لقوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** (١٥٣) ﴾ [البقرة : ١٥٣] .

وقوله تعالى : ﴿ **وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ** (١٥٥) **الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** (١٥٦) ﴾ [البقرة : ١٥٥ ، ١٥٦] .

وهذا هو الفعل الذى يتغافله كثير من الناس عند المصائب ، خاصة عند اشتداد جرها فتعظم عليهم ، ولا يصبروا عليها ، ويضيع إيمانهم ، وتذهب عقولهم ، أما من يبتلى بالمصيبة ويعلم أنها من عند الله تعالى ، فيقف على بواعث الرضا ، ويسلم الأمر لله تعالى ، فإن الله تعالى يثبته ويهديه .

قال تعالى : ﴿ **وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** (١١) ﴾ [التغابن : ١١] .

قال علقمة : هو الرجل تصبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم . (تفسير ابن كثير ٣٧٦/٤) .



علامات السخط على القدر

وهى ثلاث :

الأولــى : إما بالسخط عليه من ناحية أنه قضاء ، فيتهم الله تعالى فى حكمته .

الثانية : أن يظن أنه كان من الممكن أن يحذره ويفوته ، ويقول : لو كان كذا لكان كذا .

الثــالثــة : أن يجحد وينسى نعم الله تعالى السابغة عليه وعلى الناس ؛ فيشكو الله تعالى إلى الناس ، وكثير من الناس كذلك إذا أنعم الله تعالى عليهم بالنعم ستروها وأخفوها ، وإذا ابتلاهم الله تعالى بالمصائب حكى كل منهم ما أصابه من سوء إلى من يعرف ومن لا يعرف ، ولو استدعى الأمر أن يحكى إلى جدار بيته أو ناقته لفعل ، وترى كثيراً من هؤلاء يمشى فى الطرقات يكلم نفسه فيما أصابه من مصائب ، وليس به جنون ، وهذا واقع محسوس بين كثير من الناس فى هذا الزمان .

ومن الناس من يتعدى فى الشكوى فيبطش بيده ، ويسب بلسانه ، وقد سبق منه السخط بالقلب ، وهؤلاء ليسوا على هدى النبى ﷺ ، وذلك لما رواه البخارى ومسلم عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال النبى ﷺ : « **ليسَ منا من لطَمَ الخدودَ وشقَّ الجيوبَ ودعا بدعْوَى الجاهليَّة** » (١) .

وهذا كثير فى المصائب ، ومن الناس من يسخط باللطم الخدود ودعاوى الجاهلية من قبيل المكافأة وجلب الرضا ، وأداء الواجب ، وإظهاراً لعظم المصيبة ، كما يفعله كثير من النساء فى مجالس العزاء ، وعند اشتداد المصيبة ،

---

(١) متفق عليه : رواه البخارى فى الجنائز (١٢٣٢) ومسلم فى الإيمان (١٠٣) .

وعند خروج الجنائز ، وهناك من يفعل ذلك لأجل حاجته إلى الصدقة ، وهذا مهما تنوعت الدوافع من الكبائر والمحرمات ، وهؤلاء مع فرط جهلهم وضعف دينهم قد غابت عنهم مشاهد الحق وأوصاف العبادة الحقيقية الواجبة عليهم فى تلك الحال ، ولو أنهم تمثلوا بها ووقفوا عليها لكان ذلك خيراً لهم من الانشغال بفوات الحظوظ وضياع المغانم والنواح على الموت وفقدان الأحباب .

مشاهد الصابرين :

قال ابن القيم فى الفوائد (ص٣٠) : إذا جرى على العبد مقدور يكرهه فله فيه ستة مشاهد :

أحدها : مشهد التوحيد وأن الله هو الذى قدره وشاءه وخلقه ، « وما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » .

الثانى : مشهد العدل وأنه ماضٍ فيه حكمه عدل فيه قضاؤه .

الثالث : مشهد الرحمة وأن رحمته فى هذا المقدور غالبه لغضبه وانتقامه ورحمته حشوة .

الرابع : مشهد الحكمة وأن حكمته سبحانه اقتضت ذلك ، لم يقدره سدى ولا قضاه عبثاً .

الخامس : مشهد الحمد وأن له سبحانه الحمد التام على ذلك من جميع وجوهه .

السادس : مشهد العبودية وأنه عبد محض من كل وجه ، تجرى عليه أحكام سيده وأقضيته ، بحكم كونه ملكه وعبده ؛ فيصرفه تحت أحكامه القدرية ، كما يصرفه تحت أحكامه الدينية ، فهو محل لجريان هذه الأحكام (انتهى) .

ثمرة الإيمان بالقضاء والقدر

يظن كثير من الناس أن مباحث القضاء والقدر لا علاقة لها بالواقع ولا بالشريعة ولا بالسلوك ، ومن ثم فهى لا تستحق أن يفرد لها بحث ، يتناول حقائقها وضوابطها ، أو أن يشغل الناس بمتعلقاتها ، وهذا كلام لا فقه فيه ولا علم ولا دين ، وقد تبين من خلال عرض مسائل القضاء والقدر مدى علاقتها بالاعتقاد والشريعة والسلوك ، ومدى ارتباط الإيمان بها .

ومن جهل ذلك فقد جهل الحكمة فى الخلق والأمر كما بين ابن القيم – رحمه الله تعالى– وذلك لأن القدر كما بين ابن عباس –رضى الله عنهما– نظام التوحيد ، وهو قدرة الله تعالى كما بين الإمام أحمد – رحمه الله تعالى – .

١ – وفى الإيمان بالقدر تتبلور معانى الربوبية ، التى تحمل المرء إلى الإنابة والتوكل ، وتدفعه إلى الإخلاص والتجرد لله رب العالمين ، وهذا أعظم ما فى الإيمان بالقدر من ثمرات .

٢ – وإذا كان المرء فى الأمور القدرية يؤمن أن الخلق والأمر من اختصاص الله تعالى وحده لا شريك له لقوله تعالى : ﴿ **أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [الأعراف : ٥٤] ، وهذا الاختصاص لا ينازع من بر ولا فاجر ، فإن هذا يستلزم الإيمان باختصاص الله تعالى بالحكم الشرعى فهو من حقوق ربوبيته وألوهيته ، وحكم الله الشرعى لا ينبغى أن ينازع ولا أن يختار عليه ، ذلك لأن المنازعة فى الحكم الشرعى تبديل لأحكام الله تعالى وقضائه ، وتبديل أحكام الله تعالى من أعظم أبواب الكفر والشرك بالله تعالى ، قال تعالى

: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى : ٢١] .

وعلى ذلك فتنفيذ الأحكام الشرعية من لوازم الإيمان بالقضاء والقدر ، فيجب الرضا بها والاستسلام لها لأنها جاءت بوحى من الله تعالى ؛ كما أن الأوامر القدرية جاءت بحكم الله تعالى .

٣ – ومن ثمرات الإيمان بالقدر الرضا بحكم الله تعالى واختياره ، وغاية ذلك صلاح البال وخلو القلب من الهموم والغموم ، قال تعالى : ﴿ وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴾ [التغابن : ١١] ، وقد بين الله تعالى ثمرة الإيمان بالقدر فى آية أخرى كما فى قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (٢٣) ﴾ [الحديد : ٢٣] ، وهذا يملأ القلب قوة وثباتاً وشجاعة فى الحق ، حيث لا يمكن أن يتحصل ذلك دون الإيمان بالقدر ، وفى سيرة الرسول ﷺ غنية من ذلك .

٤ – ومن ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر أيضاً كثرة الشكر على النعم والطاعات حيث أن الله تعالى قد أولى الطائع برعاية وتوفيق ، بينما حرم غيره من ذلك وخذله .

٥ – ومن ثمرات الإيمان بالقدر حبس النفس عن إنشاء المحرمات فضلاً عن الوقوع فيها ، ذلك أن المرء إذا علم أنه لن ينال أكثر مما كتب الله تعالى عليه فلن يندفع إلى التطلع إلى ما عند غيره أو التطفل عليه .

٦ – ومن ثمرات الإيمان أن يعرف المرء أنه لا يستطيع أن يستبد فى الطغيان كرهاً عن الله تعالى ، أو بعيداً عن إرادة الله تعالى ، فإذا دعتك قدرتك إلى ظلم الناس فتذكر قدرة الله عليك . وهذا المفهوم إذا صح فى القلب فحرى

به أن يمنع صاحبه من الظلم ، هذا بالنسبة للظالم ، أما بالنسبة للمظلوم فإنه حين يعرف أن الظالم لا يقدر على شيء إلا بإذن الله تعالى فإن ذلك يلجئه إلى الاستعاذة بالله تعالى أن يكفيه شر عدوه ، وفى هذا ثبات للنفس، وقوة للقلب ، وحُسن للخلق .

٧ - ومن ثمرات الإيمان بالقدرة شدة عتاب النفس إذا حرمت التوفيق ، ذلك لأن حرمان التوفيق معصية جلبت من معصية ، واعتياد المعاصى باب من أبواب الخسران ، وطريق من طرق النفاق وعند ذلك يبلغ المرء مبلغاً لا يحب الله تعالى فيه الطاعة ممن قام بها .

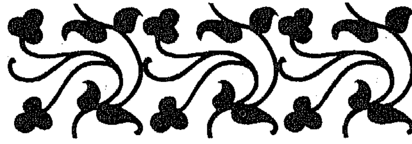
وإذا بلغ المرء ذلك انتهى به المآل إلى سوء العقاب ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الأنعام ٤٤] .

فإذا علم المرء أن فعل المعصية يؤدى إلى الحرمان من الطاعة والوقوع فى العقاب بالغ فى توبيخ نفسه واشتد عليها فى العتاب حتى يتوب إلى الله تعالى .

٨ - ومن ثمرات الإيمان بالقدر معرفة مكانة الأسباب على حقيقتها ، وأنها غير مستقلة بالفعل ، بل هى مجرد آثار تابعة لمشيئة الله تعالى وتصرفه . إن شاء الله تعالى أقامها ،وإن شاء أفناها ، وهذا يدفع المرء إلى حُسن الاعتماد على الله تعالى وحده ، وعدم الاعتماد على الأسباب مهما كانت ، مع علمه أنها من قدر الله ، وأنها غير خارجة عن علمه تبارك وتعالى .

وهذا يمنعه من الاغترار بما بلغه أهل الكفر من التقدم - فى مجالات التقنية الحديثة - ويحفظه من الإعجاب بهم ؛ لعلمه أن ما بلغوه من التقدم إنما هو من خلق الله تعالى وصنعه فى المقام الأول ، وليس الأمر كما يظنون

أنها أسباب مستقلة عن مشيئة الله تعالى وإرادته ، وما ظنوا ذلك وما قالوه إلا إنكاراً للقدر ، واغتراراً بقدرتهم التي ستزول يوماً ما شاءوا أم أبوا ، قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٢٤) ﴾ [يونس : ٢٤] .



الخاتمة :

الحمد لله الذى بفضله ورحمته تتم الصالحات ، ونشكره على عظيم نعمه وجليل آلائه ، ونعتذر إليه من سوء تقصيرنا ، ونبرأ إليه من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب ، ونسأله جل ثناؤه أن يحيينا ما أحيانا على الإسلام ، وأن يتوفانا ما توفانا على الإيمان ، وأن يمن علينا يوم القيامة بصحبة الأخيار ، وألا يحرمنا شربة هنيئة من حوض سيد المرسلين والأبرار ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الأطهار .

أخى فى الله تعالى :

لا تنس أن الله تعالى هو الذى خلقك ، وفطرك على توحيده ، وألهمك حبه ، وأرسل إليك أنبياءه ورسله؛ فلا تشذ إلى ما يغضبه ، ويستجلب مساخطه، وأنت تعلم أن الله تعالى يؤاخذ بالمعصية على المعصية ، وقد يكون من جملة تلك المؤاخذات الختم والغلق أو الطبع والران والقفل ، وذلك على القلب .

وإذا كان هذا من أشد أنواع العذاب فى الدنيا ، فما بالك بما يدخر من سوء العذاب فى الآخرة .

أعاذنا الله تعالى وإياكم من سوء العذاب ، ورزقنا الموت على الإيمان ، وأدخلنا بعفوه وكرمه ورحمته جنة الرضوان ، اللهم آمين ، واغفر اللهم لنا ولوالدينا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، وصلِ اللهم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

علي بن السيد أحمد الوصيفي أبو خالد

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

المراجع

[١] القرآن الكريم .

[٢] أحكام القرآن أبى بكر الجصاص ، دار إحياء التراث العربى ١٤٠٥ .

[٣] الإبانة فى أصول الديانة لأبى الحسن الأشعرى ، دار الأنصار ، ١٣٩٧ .

[٤] الإيمان لمحمد نعيم ياسين ، مكتبة السنة ، ١٤١٢هـ .

[٥] السُّنة لأبى بكر الخلال ، دار الراية ، الرياض ، ١٤١٠هـ .

[٦] العقيدة للإمام أحمد رواية أبى بكر الخلال ، دار قتيبة ، ١٤١٠هـ.

[٧] العقيدة الطحاوية ، المكتب الإسلامى ، ١٣٩٨ .

[٨] الملل والنحل ، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستانى ، دار المعرفة ، ١٤٠٤ .

[٩] اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، فؤاد عبد الباقى ، دار الريان .

[١٠] القول المفيد للعثيمين .

[١١] الرد على المنطقيين ، دار المعرفة ، بيروت .

[١٢] الاعتقاد للبيهقى ، دار الأفاق الجديدة بيروت ، ١٤٠١هـ .

[١٣] الموطأ ، مالك بن أنس ، دار إحياء التراث العربى ، ١٩٨٥م .

[١٤] النهاية فى غريب الحديث والآثر ، مجد الدين أبى السعادات الجزرى ابن الأثير ، دار إحياء الكتب العربية .

[١٥] بيان تلبيس الجهمية ، ابن تيمية ، مطبعة الحكومة ، مكة المكرمة ١٣٩٢هـ .

[١٦] تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير الدمشقى، دار الفكر ١٤٠١هـ .

[١٧] توضيح المقاصد شرح النونية لأحمد بن إبراهيم بن عيسى ، المكتب الإسلامى ، ١٤٠٦ .

[١٨] تيسير المقاصد شرح النونية لأحمد بن إبراهيم بن عيسى ، المكتب الإسلامى ١٤٠٦هـ .

[١٩] جامع البيان فى تأويل آى القرآن ، محمد جرير الطبرى ، دار الفكر ، ١٤٠١هـ .

[٢٠] دقائق التفسير ، ابن تيمية ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ١٤٠٤ .

[٢١] رسالة فى القواعد الفقهية ، عبد الرحمن السعدى ، مكتبة ابن الجوزى ١٤٠١هـ .

[٢٢] روضة المحبين لابن القيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

[٢٣] سنن أبى داود ، لأبى داود السجستانى ، دار إحياء التراث العربى .

[٢٤] سنن الترمذى لأبى عيسى الترمذى ، دار إحياء التراث .

[٢٥] سنن النسائى ، للإمام النسائى ، دار البشائر .

[٢٦] سنن ابن ماجه ، ابن ماجه ، دار إحياء التراث .

[٢٧] سنن الدارمى ، أبو محمد الدارمى ، دار الكتاب العربى ١٩٨٧م.

[٢٨] شرح السُنة للبربهارى ، دار ابن القيم ، الدمام ، ١٤٠٨هـ .

[٢٩] شرح الطحاوى لابن أبى العز الحنفى ، المكتب الإسلامى ١٣٩١ .

[٣٠] شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ، العلمية للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ .

[٣١] شرح العقيدة الواسطية للهراس ، مكتبة العلم ، القاهرة .

[٣٢] شرح اعتقاد أهل السُنة لأبى القاسم اللالكائى ، دار طيبة ١٤٠٢ .

[٣٣] شرح الإيمان لأبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى ، دار الكتب العلمية ١٤١٠هـ .

[٣٤] شفاء العليل لمحمد بن أبى بكر ، ابن قيم الجوزية ، دار الفكر ١٣٩٨هـ .

[٣٥] صحيح البخارى ، محمد بن إسماعيل ، دار ابن كثير ١٩٧٨ .

[٣٦] صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، إحياء التراث العربى ١٩٧٢ .

[٣٧] صحيح الجامع ، محمد ناصر الدين الألبانى .

[٣٨] صحيح سنن أبى داود ، محمد ناصر الدين الألبانى ، مكتب التربية العربى ١٤٠٩ .

[٣٩] صحيح سنن ابن ماجه ، محمد ناصر الدين الألبانى ، مكتبة التربية العربى ١٩٨٩ .

[٤٠] صحيح سنن النسائى ، محمد ناصر الدين الألبانى ، مكتب التربية العربى ، ١٩٨٨ .

[٤١] صحيح سنن الترمذى ، محمد ناصر الدين الألبانى ، مكتب التربية العربى ، ١٩٨٨م .

[٤٢] طريق الهجرتين ، دار ابن القيم ، الدمام ١٤١٤هـ .

[٤٣] فتح البارى ، ابن حجر العسقلانى ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقى ، دار الريان ، ١٤٠٧هـ .

[٤٤] فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء ، جمع وتريب الشيخ أحمد الدويش ، طبع الرئاسة العامة ، لإدارات البحوث العلمية والإفتاء ، المملكة العربية السعودية ، ط ، ١٤١٢هـ .

[٤٥] لسان العرب ، ابن منظور المصرى ، دار إحياء التراث العربى ، ١٤١٢ ، ١٩٩٢ .

[٤٦] مسند الإمام أحمد بن حنبل ، دار إحياء النراث ، ١٩٩١ .

[٤٧] مسلم شرح نووى .

[٤٨] مجموع فتاوى ابن تيمية ، لابن قاسم .

[٤٩] مختصر معارج القبول لحافظ حكمى ، هشام آل عقدة ، دار الصفوة ، ط ١٤١٣هـ .



الفهرس